١٠/٢٥٤ بالتنزيه من السوء المتضمن للتعظيم، فصار كل من الكلمتين / متضمناً معنى الكلمتين الأخريين إذا أفردتا، وعند الاقتران تعطى كل كلمة خاصيتها.

وهذا كما أن كل اسم من أسماء اللّه، فإنه يستلزم معنى الآخر، فإنه يدل على الذات، والذات تستلزم معنى الاسم الآخر، لكن هذا باللزوم، وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما فبالمطابقة ، ودلالتها على أحدهما بالتضمن.

فقول الداعي: ﴿**لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ**﴾ [الأنبياء:٨٧] يتضمن معنى الكلمات الأربع اللاتي هن أفضل الكلام بعد القرآن. وهذه الكلمات تتضمن معاني أسماء اللّه الحسنى، وصفاته العليا، ففيها كمال المدح.

وقوله : ﴿**إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ فيه اعتراف بحقيقة حاله، وليس لأحد من العباد أن يبرئ نفسه عن هذا الوصف، لا سيما في مقام مناجاته لربه. وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متّى»(١). وقال: «من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»(٢) فمن ظن أنه خير من يونس، بحيث يعلم أنه ليس عليه أن يعترف بظلم نفسه فهو كاذب؛ ولهذا كان سادات الخلائق، لا يفضلون أنفسهم على يونس في هذا المقام، بل يقولون: كما قال أبوهم آدم وخاتمهم محمد ﷺ.

١٠/٢٥٥ / فَصْـل

وأما قول السائل: لم كانت موجبة لكشف الضر؟ فذلك لأن الضر لا يكشفه إلا اللّه. كما قال تعالى: ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ**﴾ [يونس:١٠٧]، والذنوب سبب للضر، والاستغفار يزيل أسبابه، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾ [الأنفال:٣٣]، فأخبر أنه سبحانه لا يعذب مستغفراً. وفي الحديث : «من أكثر الاستغفار جعل اللّه له من كل هم فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجًا ، ورزقه من حيث لا يحتسب»(٣)، وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ**﴾ [الشورى:٣٠].

فقوله: ﴿ **إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ اعتراف بالذنب وهو استغفار، فإن هذا الاعتراف متضمن طلب المغفرة.

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٣٩٥) ومسلم في الفضائل (٢٣٧٦/١٦٦).

(٢) البخاري في التفسير (٤٦٠٤) والترمذي في التفسير (٣٢٤٥) وقال: «حسن صحيح» .

(٣) أحمد ١/٢٤٨ وابن ماجه في الأدب (٣٨١٩) ، وضعفه الألباني.

وقوله: ﴿ **لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ** ﴾ تحقيق لتوحيد الإلهية، فإن الخير لا موجب له إلا مشيئة اللّه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، والمعوق له / من العبد هو ذنوبه، وما كان ١٠/٢٥٦ خارجاً عن قدرة العبد، فهو من اللّه، وإن كانت أفعال العباد بقدر اللّه تعالى، لكن اللّه جعل فعل المأمور وترك المحظور سبباً للنجاة، والسعادة، فشهادة التوحيد تفتح باب الخير، والاستغفار من الذنوب يغلق باب الشر.

ولهذا ينبغي للعبد ألا يعلق رجاءه إلا باللّه، ولا يخاف من اللّه أن يظلمه، فإن اللّه لا يظلم الناس شيئًا، ولكن الناس أنفسهم يظلمون، بل يخاف أن يجزيه بذنوبه، وهذا معنى ما روى عن علي ـ رضي اللّه عنه ـ أنه قال: لا يرجون عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه.

وفي الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ: أنه دخل على مريض فقال: «كيف تجدك؟» فقال: أرجو اللّه وأخاف ذنوبي، فقال: «ما اجتمعا في قلب عبد في مثل هذا الموطن، إلا أعطاه اللّه ما يرجو، وآمنه مما يخاف»(١).

فالرجاء ينبغي أن يتعلق باللّه، ولا يتعلق بمخلوق، ولا بقوة العبد، ولا عمله؛ فإن تعليق الرجاء بغير اللّه إشراك، وإن كان اللّه قد جعل لها أسباباً، فالسبب لا يستقل بنفسه، بل لابد له من معاون، ولابد أن يمنع المعارض المعوق له، وهو لا يحصل، ويبقى إلا بمشيئة اللّه ـ تعالى.

/ولهذا قيل: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون ١٠/٢٥٧ أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع؛ ولهذا قال اللّه تعالى: ﴿ **فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ . وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب** ﴾ [الشرح: ٧، ٨]، فأمر بأن تكون الرغبة إليه وحده، وقال: ﴿**وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ [المائدة: ٢٣]، فالقلب لا يتوكل إلا على من يرجوه، فمن رجا قوته، أو عمله، أو علمه، أو حاله، أو صديقه، أو قرابته، أو شيخه، أو ملكه، أو ماله، غير ناظر إلى اللّه كان فيه نوع توكل على ذلك السبب، وما رجا أحد مخلوقاً أو توكل عليه إلا خاب ظنه فيه، فإنه مشرك: ﴿**وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ**﴾ [الحج: ٣١]، وكذلك المشرك يخاف المخلوقين، ويرجوهم، فيحصل له رعب، كما قال تعالى: ﴿ **سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا** ﴾ [آل عمران: ١٥١].

---

(١) الترمذي في الجنائز (٩٨٣) وقال: « حسن غريب» وابن ماجه في الزهد (٤٢٦١) والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٠١) ، كلهم عن أنس.

والخالص من الشرك يحصل له الأمن، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقد فسر النبي ﷺ الظلم هنا بالشرك. ففي الصحيح عن ابن مسعود أن هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: «إنما هذا الشرك، ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ؟»[1] [لقمان: ١٣] ، / وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ . إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ . وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٥-١٦٧]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً . أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]؛ ولهذا يذكر الله الأسباب، ويأمر بأن لا يعتمد عليها، ولا يرجى إلا الله ، قال تعالى ـ لما أنزل الملائكة ـ: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلاَّ بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وقال: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

٢٥٨/١٠

وقد قدمنا أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة.

وكلاهما لا يصلح إلا لله، فمن جعل مع الله إلهاً آخر قعد مذمومًا مخذولاً، والراجي سائل طالب فلا يصلح أن يرجو إلا الله، ولايسأل / غيره؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: « ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مُشْرِف فخذه، وما لا فلا تتبعه نفسك»[2] . فالمشرف الذي يستشرف بقلبه، والسائل الذي يسأل بلسانه، وفي الحديث الذي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال: أصابتنا فاقة فجئت رسول الله ﷺ لأسأله فوجدته يخطب الناس وهو يقول: « أيها الناس، والله مهما يكن عندنا من خير فلن ندخره عنكم، وإنه من يَسْتَغْنِ يغنه الله، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يَتَصَبَّرْ يصبره الله، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر»[3].

٢٥٩/١٠

والاستغناء ألا يرجو بقلبه أحداً فيستشرف إليه، والاستعفاف ألا يسأل بلسانه أحداً؛ ولهذا لما سئل أحمد بن حنبل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف إلى الخلق، أي: لا

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٠.

(٢) البخاري في الأحكام (٧١٦٣، ٧١٦٤) ومسلم في الزكاة (١٠٤٥/ ١١٠، ١١١) .

(٣) البخارى فى الرقاق (٦٤٧٠) ومسلم فى الزكاة (١٠٥٣ / ١٢٤) .

يكون في قلبك أن أحداً يأتيك بشيء، فقيل له: فما الحجة في ذلك ؟ فقال : قول الخليل لما قال له جبرائيل : هل لك من حاجة؟ فقال: « أما إليك فلا »(١).

فهذا وما يشبهه مما يبين أن العبد في طلب ما ينفعه، ودفع ما يضره، لا يوجه قلبه إلا إلى الله؛ فلهذا قال المكروب: ﴿ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ ﴾، ومثل هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يقول : عند الكرب:«لا إله إلا اللّه العظيم الحليم، لا إله إلا اللّه رب العرش العظيم، / لا إله إلا اللّه رب السموات ورب الأرض رب العرش ١٠/٢٦٠
الكريم»(٢) .فإن هذه الكلمات فيها تحقيق التوحيد، وتأله العبد ربه، وتعلق رجائه به وحده لا شريك له، وهي لفظ خبر يتضمن الطلب.

والناس، وإن كانوا يقولون بألسنتهم: لا إله إلا اللّه، فقول العبد لها مخلصًا من قلبه له حقيقة أخرى، وبحسب تحقيق التوحيد تكمل طاعة اللّه. قال تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ(٣) مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً . أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان:٤٣، ٤٤]، فمن جعل ما يألهه هو ما يهواه ،فقد اتخذ إلهه هواه، أي: جعل معبوده هو ما يهواه، وهذا حال المشركين الذين يعبد أحدهم ما يستحسنه،فهم يتخذون أنداداً من دون اللّه يحبونهم كحب الله؛ ولهذا قال الخليل: ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ [الأنعام:٧٦].

فإن قومه لم يكونوا منكرين للصانع، ولكن كان أحدهم يعبد ما يستحسنه ويظنه نافعًا له كالشمس والقمر والكواكب، والخليل بين أن الآفل يغيب عن عابده ،وتحجبه عنه الحواجب، فلا يرى عابده ولا يسمع كلامه، ولا يعلم حاله، ولا ينفعه، ولا يضره بسبب ولا غيره، فأي وجه لعبادة من يأفل؟!

وكلما حقق العبد الإخلاص في قول: لا إله إلا اللّه، خرج من قلبه / تأله ما يهواه، ١٠/٢٦١
وتصرف عنه المعاصي والذنوب، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، فلعل صرف السوء والفحشاء عنه بأنه من عباد اللّه المخلصين، وهؤلاء هم الذين قال فيهم: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر:٤٢]، وقال الشيطان: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص:٨٢، ٨٣]، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: «من قال: لا إله إلا اللّه مخلصاً من قلبه، حرمه اللّه على النار»(٤).

(١) الطبري في التفسير (١٧/ ٣٤) وابن كثير في تفسيره (٤/ ٥٧٢).
(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٤٥) ومسلم في الذكر والدعاء (٢٧٣٠/ ٨٣).
(٣) في المطبوعة :« أفرأيت »، والصواب ما أثبتناه.
(٤) البخاري في العلم (١٢٨).

فإن الإخلاص ينفي أسباب دخول النار، فمن دخل النار من القائلين لا إله إلا اللّه لم يحقق إخلاصها المحرم له على النار، بل كان في قلبه نوع من الشرك الذي أوقعه فيما أدخله النار، والشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل؛ ولهذا كان العبد مأموراً في كل صلاة أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ، والشيطان يأمر بالشرك والنفس تطيعه في ذلك، فلا تزال النفس تلتفت إلى غير اللّه؛ إما خوفاً منه، وإما رجاء له، فلا يزال العبد مفتقراً إلى تخليص توحيده من شوائب الشرك. وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا اللّه والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء، فهم يذنبون ولا يستغفرون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا»(١).

٢٦٢/ ١٠ / فصاحب الهوى الذي اتبع هواه بغير هدى من اللّه، له نصيب ممن اتخذ إلهه هواه، فصار فيه شرك منعه من الاستغفار، وأما من حقق التوحيد والاستغفار، فلابد أن يرفع عنه الشر؛ فلهذا قال ذو النون: ﴿لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ (٢) سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

ولهذا يقرن اللّه بين التوحيد والاستغفار في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ . وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٢، ٣]، وقوله: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٠ ـ ٥٢]، وقوله: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ [فصلت: ٦].

وخاتمة المجلس: «سبحانك اللّهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك»(٣) إن كان مجلس رحمة كانت كالطابع عليه، وإن كان مجلس لغو كانت كفارة له، وقد روى أيضاً أنها تقال في آخر الوضوء بعد أن يقال: «أشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللّهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»(٤).

---

(١) ابن أبي عاصم في السنة (٧) وأبو يعلي في مسنده (١/ ١٣٦). وذكره الهيثمي في المجمع ١٠/ ٢١٠ وقال: «فيه عثمان بن مطر وهو ضعيف».

(٢) في المطبوعة: «إنك»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الترمذي في الدعوات (٣٤٣٣) وقال: «حسن غريب صحيح»، وأبو داود في الأدب (٤٨٥٧- ٤٨٥٩)، وأحمد ٦/ ٧٧.

(٤) الترمذي في الطهارة (٥٥) والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (٩٩٠٩)، وقال: «هذا خطأ والصواب موقوف»، وقال الهيثمي في المجمع ١/ ٢٤٤: «رواه الطبراني في الأوسط وقال: رجاله رجال الصحيح».

وهذا الذكر يتضمن التوحيد والاستغفار ، فإن صدره الشهادتان / اللتان هما أصلا ١٠/٢٦٣
الدين وجماعه، فإن جميع الدين داخل في الشهادتين؛ إذ مضمونهما ألا نعبد إلا اللّه، وأن نطيع رسوله، والدين كله داخل في هذا في عبادة اللّه بطاعة اللّه، وطاعة رسوله، وكل ما يجب أو يستحب داخل في طاعة اللّه ورسوله.

وقد روى أنه يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»[1] وهذا كفارة المجلس، فقد شرع في آخر المجلس وفي آخر الوضوء ، وكذلك كان النبي ﷺ يختم الصلاة، كما في الحديث الصحيح أنه كان يقول في آخر صلاته: «اللهم اغفر لي ما قدمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»[2] وهنا قدم الدعاء وختمه بالتوحيد؛ لأن الدعاء مأمور به في آخر الصلاة ، وختم بالتوحيد ليختم الصلاة بأفضل الأمرين وهو التوحيد ، بخلاف ما لم يقصد في هذا فإن تقديم التوحيد أفضل.

فإن جنس الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب، وإن كان المفضول قد يفضل على الفاضل في موضعه الخاص، بسبب وبأشياء أخر، كما أن الصلاة أفضل من القراءة، والقراءة أفضل من الذكر الذي هو ثناء ، والذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ، ومع هذا فالمفضول له أمكنة، وأزمنة، / وأحوال ١٠/٢٦٤
يكون فيها أفضل من الفاضل ، لكن أول الدين وآخره وظاهره وباطنه هو التوحيد، وإخلاص الدين كله للّه هو تحقيق قول لا إله إلا اللّه.

فإن المسلمين وإن اشتركوا في الإقرار بها ، فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلاً لا نقدر أن نضبطه ، حتى إن كثيراً منهم يظنون أن التوحيد المفروض : هو الإقرار والتصديق بأن اللّه خالق كل شيء وربه ، ولا يميزون بين الإقرار بتوحيد الربوبية ، الذي أقر به مشركو العرب ، وبين توحيد الإلهية ، الذي دعاهم إليه رسول اللّه ﷺ ، ولا يجمعون بين التوحيد القولي والعملي.

فإن المشركين ما كانوا يقولون : إن العالم خلقه اثنان، ولا أن مع اللّه رباً ينفرد دونه بخلق شيء ، بل كانوا كما قال اللّه عنهم : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقال تعالى : ﴿ **وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ** ﴾ [يوسف:١٠٦]، وقال تعالى: ﴿ **قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ . قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ .**

---

(١) سبق تخريجه ص ١٥٤.

(٢) البخاري في التهجد (١١٢٠) ومسلم في صلاة المسافرين (٧٧١/ ٢٠١).

﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩].

١٠/٢٦٥ وكانوا مع إقرارهم بأن اللّه هو الخالق وحده يجعلون معه آلهة / أخرى، يجعلونهم شفعاء لهم إليه، ويقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى اللّه زلفى، ويحبونهم كحب اللّه.

والإشراك في الحب والعبادة والدعاء والسؤال، غير الإشراك في الاعتقاد والإقرار. كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فمن أحب مخلوقاً كما يحب الخالق فهو مشرك به، قد اتخذ من دون اللّه أنداداً يحبهم كحب الله. وإن كان مقراً بأن اللّه خالقه.

ولهذا فرق اللّه ورسوله بين من أحب مخلوقاً للّه، وبين من أحب مخلوقاً مع اللّه، فالأول يكون اللّه هو محبوبه ومعبوده الذي هو منتهى حبه وعبادته لا يحب معه غيره، لكنه لما علم أن اللّه يحب أنبياءه وعباده الصالحين، أحبهم لأجله، وكذلك لما علم أن اللّه يحب فعل المأمور وترك المحظور أحب ذلك، فكان حبه لما يحبه تابعًا لمحبة اللّه، وفرعاً عليه وداخلاً فيه.

بخلاف من أحب مع اللّه فجعله نداً للّه يرجوه ويخافه، أو يطيعه من غير أن يعلم أن طاعته طاعة للّه، ويتخذه شفيعًا له من غير أن يعلم أن الله يأذن له أن يشفع فيه، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، / وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] ، وقد ١٠/٢٦٦ قال عَدِيّ بن حاتم للنبي ﷺ : ما عبدوهم، قال: «أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم ، فكانت تلك عبادتهم إياهم»(١) . قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] ،وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا . يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا . لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧ ـ ٢٩].

فالرسول وجبت طاعته ؛ لأنه من يطع الرسول فقد أطاع اللّه، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، ومن سوى الرسول من العلماء ، والمشايخ، والأمراء ، والملوك إنما تجب طاعتهم، إذا كانت طاعتهم طاعة للّه، وهم إذا أمر اللّه

(١) الترمذي في التفسير (٣٠٩٥) وقال : « حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وغطيف ابن أعين ليس بمعروف في الحديث».

ورسوله بطاعتهم، فطاعتهم داخلة في طاعة الرسول، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

فلم يقل: وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولى الأمر منكم، بل جعل طاعة أولي الأمر داخلة في طاعة الرسول، وطاعة الرسول طاعة للّه، وأعاد الفعل في طاعة الرسول، دون طاعة أولي الأمر، فإنه من يطع الرسول / فقد أطاع الله، فليس لأحد إذا أمره الرسول ١٠/٢٦٧
بأمر أن ينظر هل أمر اللّه به أم لا ، بخلاف أولي الأمر فإنهم قد يأمرون بمعصية اللّه، فليس كل من أطاعهم مطيعًا للّه، بل لابد فيما يأمرون به أن يعلم أنه ليس معصية للّه، وينظر هل أمر اللّه به أم لا، سواء كان أولى الأمر من العلماء أو الأمراء، ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمراء السرايا وغير ذلك؛ وبهذا يكون الدين كله للّه، قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال : ٣٩] ، وقال النبي ﷺ لما قيل له: يا رسول اللّه، الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل رياء ، فأي ذلك في سبيل اللّه؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة اللّه هي العليا فهو في سبيل اللّه»(١).

ثم إن كثيراً من الناس يحب خليفة أو عالماً أو شيخًا أو أميراً ،فيجعله نداً للّه، وإن كان قد يقول : إنه يحبه للّه.

فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل ما يأمر به، وينهى عنه، وإن خالف أمر اللّه ورسوله ، فقد جعله نداً ، وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح ، ويدعوه ويستغيث به ، ويوالي أولياءه ، ويعادي أعداءه مع إيجابه طاعته في كل ما يأمر به ، وينهى عنه ، ويحلله ويحرمه ، ويقيمه مقام اللّه ورسوله ، فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

/ فالتوحيد والإشراك يكون في أقوال القلب، ويكون في أعمال القلب؛ ولهذا قال ١٠/٢٦٨
الجنيد: التوحيد قول القلب، والتوكل عمل القلب. أراد بذلك التوحيد الذي هو التصديق، فإنه لما قرنه بالتوكل جعله أصله، وإذا أفرد لفظ التوحيد، فهو يتضمن قول القلب وعمله، والتوكل من تمام التوحيد.

وهذا كلفظ الإيمان فإنه إذا أفرد دخلت فيه الأعمال الباطنة والظاهرة ، وقيل: الإيمان قول وعمل، أي: قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومنه قول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: « الإيمان بضع وستون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا اللّه ، وأدناها

(١) البخاري في العلم (١٢٣) ومسلم في الإمارة (١٩٠٤/ ١٥٠، ١٥١).

إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ـ٤] وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

والإيمان المطلق يدخل فيه الإسلام كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال لوفد عبد القيس: « آمركم بالإيمان باللّه، أتدرون ما الإيمان باللّه؟ شهادة أن لا إله إلا اللّه، وأن محمداً رسول اللّه، / وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»[2] ؛ ولهذا ١٠/٢٦٩
قال من قال من السلف: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا.

وأما إذا قرن لفظ الإيمان بالعمل أو بالإسلام، فإنه يفرق بينهما كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البينة: ٧]، وهو في القرآن كثير، وكما في قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح ـ لما سأله جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان ـ فقال: «الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا اللّه وأن محمداً رسول اللّه، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت». قال: فما الإيمان؟ قال :«أن تؤمن باللّه، وملائكته، وكتبه ، ورسله ، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره». قال: فما الإحسان؟ قال: « أن تعبد اللّه كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[3]. ففرق في هذا النص بين الإسلام والإيمان لما قرن بين الاسمين ، وفي ذلك النص أدخل الإسلام في الإيمان لما أفرده بالذكر.

وكذلك لفظ «العمل» فإن الإسلام المذكور هو من العمل، والعمل الظاهر هو موجب إيمان القلب ومقتضاه، فإذا حصل إيمان القلب حصل إيمان الجوارح ضرورة، وإيمان القلب لابد فيه من تصديق القلب وانقياده، وإلا فلو صدق قلبه بأن محمداً رسول اللّه، وهو يبغضه ويحسده ويستكبر عن متابعته، لم يكن قد آمن قلبه.

و«الإيمان» وإن تضمن التصديق، فليس هو مرادفاً له،فلا يقال / لكل مصدق بشيء: ١٠/٢٧٠
أنه مؤمن به. فلو قال: أنا أصدق بأن الواحد نصف الاثنين، وأن السماء فوقنا، والأرض

(١) البخاري في الإيمان (٩) ومسلم في الإيمان (٣٥/ ٥٨) واللفظ لمسلم.
(٢) البخاري في الإيمان (٥٣) ومسلم في الإيمان (١٧/ ٢٤).
(٣) البخاري في الإيمان (٥٠) ومسلم في الإيمان (٨/ ١).

تحتنا، ونحو ذلك مما يشاهده الناس ويعلمونه، لم يقل لهذا: أنه مؤمن بذلك، بل لا يستعمل إلا فيمن أخبر بشيء من الأمور الغائبة كقول إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧]، فإنهم أخبروه بما غاب عنه وهم يفرقون بين من آمن له وآمن به فالأول: يقال للمخبر، والثاني: يقال للمخبر به كما قال إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾ [يونس:٨٣].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٦١]، ففرق بين إيمانه باللّه وإيمانه للمؤمنين، لأن المراد يصدق المؤمنين إذا أخبروه، وأما إيمانه باللّه فهو من باب الإقرار به.

ومنه قوله ـ تعالى ـ عن فرعون وملئه: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون:٤٧]، أي: نقر لهما ونصدقهما. ومنه قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت:٢٦]، ومن المعنى الآخر قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]، وقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة:١٧٧]، أي: أقر بذلك ومثل هذا في القرآن كثير. /٢٧١/١٠

والمقصود هنا أن لفظ «الإيمان» إنما يستعمل في بعض الأخبار، وهو مأخوذ من الأمن، كما أن الإقرار مأخوذ من قر، فالمؤمن صاحب أمن، كما أن المقر صاحب إقرار، فلابد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه، فإذا كان عالماً بأن محمداً رسول اللّه، ولم يقترن بذلك حبه، وتعظيمه بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه، فإن هذا ليس بمؤمن به، بل كافر به.

ومن هذا الباب: كفر إبليس، وفرعون، وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وغير هؤلاء، فإن إبليس لم يكذب خبراً ولا مخبراً، بل استكبر عن أمر ربه. وفرعون وقومه قال اللّه فيهم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وقال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾[الإسراء:١٠٢]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦].

فمجرد علم القلب بالحق إن لم يقترن به عمل القلب بموجب ـ علمه مثل محبة القلب له واتباع القلب له ـ لم ينفع صاحبه، بل أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم

١٠/٢٧٢ ينفعه الله بعلمه، وقد كان النبي ﷺ / يقول: « اللّهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ونفس لا تشبع، ودعاء لا يسمع، وقلب لا يخشع»(١).

ولكن الجهمية ظنوا أن مجرد علم القلب وتصديقه هو الإيمان، وأن من دل الشرع على أنه ليس بمؤمن، فإن ذلك يدل على عدم علم قلبه، وهذا من أعظم الجهل شرعاً وعقلاً، وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر؛ ولهذا أطلق وكيع بن الجراح وأحمد ابن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك، فإنه من المعلوم أن الإنسان يكون عالماً بالحق ويبغضه لغرض آخر، فليس كل من كان مستكبراً عن الحق، يكون غيرعالم به، وحينئذ فالإيمان لابد فيه من تصديق القلب وعمله، وهذا معنى قول السلف : الإيمان قول وعمل.

ثم إنه إذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة، لزم وجود الأفعال الظاهرة، فإن الإرادة الجازمة إذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعاً، وإنما ينتفي وجود الفعل لعدم كمال القدرة، أو لعدم كمال الإرادة ، وإلا فمع كمالها يجب وجود الفعل الاختياري ، فإذا أقر القلب إقراراً تاماً، بأن محمداً رسول الله وأحبه محبة تامة، امتنع مع ذلك ألا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك، لكن إن كان عاجزاً لخرس، ونحوه أو لخوف، ونحوه لم يكن قادراً على النطق بهما.

١٠/٢٧٣ / وأبو طالب، وإن كان عالماً بأن محمداً رسول الله ،وهو محب له، فلم تكن محبته له لمحبته لله، بل كان يحبه؛ لأنه ابن أخيه فيحبه للقرابة، وإذا أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرئاسة ، فأصل محبوبه هو الرئاسة ؛ فلهذا لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالإقرار بهما زوال دينه الذي يحبه ، فكان دينه أحب إليه من ابن أخيه فلم يقر بهما ـ فلو كان يحبه ؛ لأنه رسول الله كما كان يحبه أبو بكر الذي قال الله فيه : ﴿ **وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى . وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ . وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ** ﴾ [الليل: ١٧ ـ ٢١] ، وكما كان يحبه سائر المؤمنين به ، كعمر وعثمان وعلى، وغيرهم لنطق بالشهادتين قطعاً ـ فكان حبه حباً مع الله لا حباً لله ؛ ولهذا لم يقبل الله ما فعله من نصر الرسول ومؤازرته ؛ لأنه لم يعمله لله ، والله لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه ، بخلاف الذي فعل ، ما فعل ابتغاء وجه ربه الأعلى.

---

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٢٧٢٢/ ٧٣)،والترمذي في الدعوات (٣٤٨٢) والنسائي في الاستعاذة (٥٥٣٨)، عن زيد بن أرقم ، وأحمد ٣/ ٢٥٥، ٢٨٣ عن أنس.

وهذا مما يحقق أن الإيمان، والتوحيد لابد فيهما من عمل القلب، كحب القلب، فلابد من إخلاص الدين للّه، والدين لا يكون ديناً إلا بعمل، فإن الدين يتضمن الطاعة والعبادة، وقد أنزل اللّه ـ عز وجل ـ سورتي الإخلاص: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. إحداهما في توحيد القول والعلم، والثانية في توحيد العمل / والإرادة، فقال في ١٠/٢٧٤
الأول: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. اللَّهُ الصَّمَدُ. لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] فأمره أن يقول هذا التوحيد وقال في الثاني: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ. لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ. وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون] فأمره أن يقول ما يوجب البراءة من عبادة غير اللّه وإخلاص العبادة للّه.

والعبادة أصلها القصد والإرادة، والعبادة إذا أفردت دخل فيها التوكل ونحوه، وإذا قرنت بالتوكل صار التوكل قسيما لها، كما ذكرناه في لفظ الإيمان، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، فهذا ونحوه يدخل فيه فعل المأمورات وترك المحظورات، والتوكل من ذلك، وقد قال في موضع آخر: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

ومثل هذا كثيراً ما يجيء في القرآن؛ تتنوع دلالة اللفظ في عمومه وخصوصه بحسب الإفراد والاقتران، كلفظ المعروف والمنكر فإنه قد قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ، وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ / الْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالمنكر يدخل فيه ما كرهه اللّه، كما يدخل في ١٠/٢٧٥
المعروف ما يحبه اللّه.

وقد قال في موضع آخر: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، فعطف المنكر على الفحشاء، ودخل في المنكر هنا البغي، وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، فقرن بالمنكر الفحشاء والبغي.

ومن هذا الباب لفظ الفقراء والمساكين، إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، وإذا قرن

أحدهما بالآخر صار بينهما فرق، لكن هناك أحد الاسمين أعم من الآخر، وهنا بينهما عموم وخصوص، فمحبة اللّه وحده والتوكل عليه وحده، وخشية اللّه وحده، ونحو هذا كل هذا يدخل في توحيد اللّه تعالى، قال تعالى في المحبة: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ**﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ**﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾ [النور: ٥٢]، فجعل الطاعة للّه والرسول وجعل الخشية والتقوى للّه وحده، وقال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن / فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ**﴾ [التوبة: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿**فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ . وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ**﴾ [الشرح: ٧، ٨] فجعل التحسب والرغبة إلى اللّه وحده. ١٠/٢٧٦

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن قول القائل: ﴿**لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ**﴾ فيه إفراد الإلهية للّه وحده وذلك يتضمن التصديق للّه قولاً وعملاً، فالمشركون كانوا يقرون بأن اللّه رب كل شيء، لكن كانوا يجعلون معه آلهة أخرى، فلا يخصونه بالإلهية، وتخصيصه بالإلهية يوجب ألا يعبد إلا إياه، وألا يسأل غيره، كما في قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ فإن الإنسان قد يقصد سؤال اللّه وحده والتوكل عليه، لكن في أمور لا يحبها اللّه، بل يكرهها وينهى عنها، فهذا وإن كان مخلصًا له في سؤاله، والتوكل عليه، لكن ليس هو مخلصًا في عبادته وطاعته، وهذا حال كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات، والتصرفات المخالفة لأمر اللّه ورسوله ، فإنهم يعانون على هذه الأمور.

وكثير منهم يستعين اللّه عليها ، لكن لما لم تكن موافقة لأمراللّه ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة ، وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنسَانُ كَفُورًا** ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ / الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ** ﴾ [يونس: ١٢]. ١٠/٢٧٧

وطَائفة أخرى قد يقصدون طاعة اللّه ورسوله، لكن لا يحققون التوكل عليه والاستعانة به، فهؤلاء يثابون على حسن نيتهم، وعلى طاعتهم، لكنهم مخذولون فيما يقصدونه، إذ لم يحققوا الاستعانة باللّه والتوكل عليه، ولهذا يبتلى الواحد من هؤلاء

بالضعف والجزع تارة، وبالإعجاب أخرى، فإن لم يحصل مراده من الخير كان لضعفه، وربما حصل له جزع، فإن حصل مراده نظر إلى نفسه وقوته فحصل له إعجاب، وقد يعجب بحاله فيظن حصول مراده فيخذل، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥ـ٢٧].

وكثيراً ما يقرن الناس بين الرياء والعجب، فالرياء من باب الإشراك بالخلق، والعجب من باب الإشراك بالنفس، وهذا حال المستكبر، فالمرائي لا يحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والمعجب لا يحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فمن حقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ خرج عن الرياء، ومن حقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ خرج عن الإعجاب، وفي الحديث المعروف: «ثلاث مهلكات: شُحٌّ مُطَاعٌ، وهوى مُتَّبَعٌ، وإعجاب المرء بنفسه»(١).

/ وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته للّه، ولا استعانته باللّه، بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين. ١٠/٢٧٨

ومن هؤلاء من يكون شركه بالشياطين، كأصحاب الأحوال الشيطانية، فيفعلون ما تحبه الشياطين من الكذب والفجور، ويدعونه بأدعية تحبها الشياطين، ويعزمون بالعزائم التي تطيعها الشياطين، مما فيها إشراك باللّه، كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر، وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الأولياء. وإنما هو من أحوال السحرة والكهان؛ ولهذا يجب الفرق بين الأحوال الإيمانية القرآنية، والأحوال النفسانية، والأحوال الشيطانية.

وأما القسم الرابع: فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم للّه، فلم يعبدوا إلا إياه، ولم يتوكلوا إلا عليه.

وقول المكروب: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ﴾ قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم اللّه عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين، فإن المكروب همته منصرفة إلى دفع ضره وجلب نفعه، فقد يقول: لا إله إلا اللّه مستشعراً أنه لا يكشف الضر غيرك، ولا يأتي بالنعمة إلا أنت، فهذا مستحضر توحيد الربوبية، ومستحضر توحيد السؤال والطلب، والتوكل عليه، معرض عن توحيد الإلهية الذي يحبه اللّه ويرضاه ويأمر / به وهو ألا يعبد إلا إياه، ولا يعبده إلا بطاعته، وطاعة رسوله، فمن استشعر هذا في قوله: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ﴾ كان عابداً للّه متوكلاً عليه وكان ممتثلاً قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ ١٠/٢٧٩

(١) الطبراني في الأوسط (٥٤٥٢) وقال الهيثمي في المجمع ١/٩٦: «فيه زائدة بن أبي الرقاد، وزياد النميري، وكلاهما مختلف في الإحتجاج به».

[هود: ١٢٣]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]، وقوله: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً. رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً﴾ [المزّمل: ٨، ٩].

ثم إن كان مطلوبه محرماً أثم، وإن قضيت حاجته، وإن كان طالباً مباحاً لغير قصد الاستعانة به على طاعة اللّه وعبادته لم يكن آثماً، ولا مثاباً، وإن كان طالباً ما يعينه على طاعة اللّه وعبادته لقصد الاستعانة به على ذلك، كان مثاباً مأجوراً.

وهذا مما يفرق به بين العبد الرسول وخلفائه، وبين النبي الملك، فإن نبينا محمداً ﷺ خير بين أن يكون نبياً ملكاً، أو عبداً رسولاً، فاختار أن يكون عبداً رسولاً، فإن العبد الرسول هو الذي لا يفعل إلا ما أمر به، ففعله كله عبادة للّه، فهو عبد محض منفذ أمر مرسله، كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه قال: «إني واللّه لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت»(١)، وهو لم يرد بقوله: «لا أعطي أحداً ولا أمنع» إفراد اللّه بذلك قدراً وكوناً، فإن جميع المخلوقين يشاركونه في هذا، فلا يعطي أحداً ولا يمنع إلا بقضاء اللّه وقدره، وإنما أراد إفراد اللّه بذلك شرعاً وديناً، أي لا أعطي إلا من أمرت / بإعطائه، ولا أمنع إلا من أمرت بمنعه، فأنا مطيع للّه في إعطائي ومنعي، فهو يقسم الصدقة والفيء والغنائم كما يقسم المواريث بين أهلها؛ لأن اللّه أمره بهذه القسمة. ١٠/٢٨٠

ولهذا كان المال حيث أضيف إلى اللّه ورسوله، فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة اللّه ورسوله، ليس المراد به أنه ملك للرسول، كما ظنه طائفة من الفقهاء، ولا المراد به كونه مملوكاً للّه خلقاً وقدراً، فإن جميع الأموال بهذه المثابة، وهذا كقوله: ﴿قُلِ الأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، وقوله: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ﴾ إلى قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ الآية [الحشر: ٦، ٧]، فذكر في الفيء ما ذكر في الخمس.

فظن طائفة من الفقهاء أن الإضافة إلى الرسول تقتضي أنه يملكه، كما يملك الناس أملاكهم. ثم قال بعضهم: إن غنائم بدر كانت ملكاً للرسول، وقال بعضهم: إن الفيء وأربعة أخماسه كان ملكاً للرسول، وقال بعضهم: إن الرسول إنما كان يستحق من الخمس خمسه، وقال بعض هؤلاء: وكذلك كان يستحق من خمس الفيء خمسه، وهذه

(١) البخاري في فرض الخمس (٣١١٦)، عن أبي هريرة.

الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وغيرهم، وهذا غلط من وجوه:

/ **منها**: أن الرسول لم يكن يملك هذه الأموال كما يملك الناس أموالهم، ولا كما ١٠/٢٨١
يتصرف الملوك في ملكهم، فإن هؤلاء وهؤلاء لهم أن يصرفوا أموالهم في المباحات، فإما إن يكون مالكاً له، فيصرفه في أغراضه الخاصة، وإما أن يكون ملكاً له، فيصرفه في مصلحة ملكه، وهذه حال النبي الملك، كداود وسليمان، قال تعالى: ﴿**فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [ص:٣٩]، أي: أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك ، ونبينا كان عبداً رسولاً لا يعطي إلا من أمر بإعطائه ، ولا يمنع إلا من أمر بمنعه، فلم يكن يصرف الأموال إلا في عبادة اللّه وطاعة له.

ومنها: أن النبي لا يورث ولو كان ملكاً ، فإن الأنبياء لايورثون، فإذا كان ملوك الأنبياء لم يكونوا ملاكا، كما يملك الناس أموالهم، فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبد رسول مالكاً.

ومنها: أن النبي ﷺ كان ينفق على نفسه وعياله قدر الحاجة، ويصرف سائر المال في طاعة اللّه لا يستفضله ، وليست هذه حال الملاك، بل المال الذي يتصرف فيه كله هو مال اللّه ورسوله، بمعنى أن اللّه أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته ، فتجب طاعته في قسمه، كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع اللّه، وهو في ذلك مبلغ عن اللّه، / والأموال التي كان يقسمها النبي ﷺ على وجهين: ١٠/٢٨٢

منها: ما تعين مستحقه ومصرفه كالمواريث.

ومنها: ما يحتاج إلى اجتهاده ونظره ورأيه، فإن ما أمر اللّه به، منه ما هو محدود بالشرع، كالصلوات الخمس، وطواف الأسبوع بالبيت، ومنه ما يرجع في قدره إلى اجتهاد المأمور، فيزيده وينقصه بحسب المصلحة التي يحبها اللّه.

فمن هذا ما اتفق عليه الناس، ومنه ما تنازعوا فيه، كتنازع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات: هل هي مقدرة بالشرع؟ أم يرجع فيها إلى العرف ، فتختلف في قدرها وصفتها باختلاف أحوال الناس؟ وجمهور الفقهاء على القول الثاني، وهو الصواب لقول النبي ﷺ لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»[1] ،وقال أيضاً في خطبته

---

(١) البخاري في النفقات (٥٣٦٤) ، ومسلم في الأقضية (٧/١٧١٤)، وأبو داود في البيوع (٣٥٣٢)، والنسائي في آداب القضاء (٥٤٢٠)، وابن ماجه في التجارات (٢٢٩٣)، وأحمد ٦/ ٣٩ كلهم عن عائشة.

المعروفة: « للنساء كسوتهن ونفقتهن بالمعروف»[1].

وكذلك تنازعوا ـ أيضًا ـ فيما يجب من الكفارات: هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف؟

١٠/٢٨٣ فما أضيف إلى اللّه والرسل من الأموال، كان المرجع في قسمته إلى أمر / النبي ﷺ، بخلاف ما سمى مستحقوه كالمواريث؛ ولهذا قال النبي ﷺ عام حنين: «ليس لي مما أفاء اللّه عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم» [2] أي: ليس له بحكم القسم الذي يرجع فيه إلى اجتهاده ونظره الخاص إلا الخمس؛ ولهذا قال: « وهو مردود عليكم» بخلاف أربعة أخماس الغنيمة فإنه لمن شهد الوقعة.

ولهذا كانت الغنائم يقسمها الأمراء بين الغانمين ، والخمس يرفع إلى الخلفاء الراشدين المهديين، الذين خلفوا رسول اللّه ﷺ في أمته، فيقسمونها بأمرهم، فأما أربعة الأخماس، فإنما يرجعون فيها ليعلم حكم اللّه ورسوله كما يستفتى المستفتى، وكما كانوا في الحدود لمعرفة الأمر الشرعي، والنبي ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما أعطاهم، فقيل: إن ذلك كان من الخمس، وقيل : إنه كان من أصل الغنيمة، وعلى هذا القول فهو فعل ذلك لطيب نفوس المؤمنين بذلك؛ ولهذا أجاب من عتب من الأنصار بما أزال عتبه، وأراد تعويضهم عن ذلك.

ومن الناس من يقول: الغنيمة قبل القسمة لم يملكها الغانمون، وإن للإمام أن يتصرف فيها باجتهاده كما هو مذكور في غير هذا الموضع.

فإن المقصود هنا بيان حال العبد المحض للّه الذي يعبده ويستعينه، فيعمل له ويستعينه
١٠/٢٨٤ ويحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] / توحيد الإلهية وتوحيد الربوبية، وإن كانت الإلهية تتضمن الربوبية، والربوبية تستلزم الإلهية، فإن أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد، لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران، كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ. مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١-٣]، وفي قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فجمع بين الاسمين: اسم الإله واسم الرب. فإن الإله هو المعبود الذي يستحق أن يعبد، والرب هو الذي يرب عبده فيدبره.

ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه اللّه، والسؤال متعلقاً باسمه الرب، فإن العبادة هي

---

(١) مسلم في الحج (١٢١٨/١٤٧)، وأبو داود في المناسك (١٩٠٥)، وابن ماجه في المناسك (٣٠٧٤)، والدارمي في المناسك ٢/ ٤٤-٤٩،عن جابر بن عبد الله، وأحمد ٥/ ٧٣، ٧٤ عن عم أبي حرة الرقاشي.

(٢) أبو داود في الجهاد (٢٦٩٤) وأحمد ٤/ ١٢٨ والنسائي في قسم الفيء (٤١٣٨) .

الغاية التي لها خلق الخلق. والإلهية هي الغاية، والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء حالهم، والمصلي إذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فبدأ بالمقصود الذي هو الغاية على الوسيلة التي هي البداية، فالعبادة غاية مقصودة، والاستعانة وسيلة إليها: تلك حكمة وهذا سبب، والفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية معروف؛ ولهذا يقال: أول الفكرة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك. فالعلة الغائية متقدمة في التصور والإرادة وهي متأخرة في الوجود. فالمؤمن يقصد عبادة اللّه ابتداء وهو يعلم أن ذلك لا يحصل إلا بإعانته فيقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .

ولما كانت العبادة متعلقة باسمه اللّه ـ تعالى ـ جاءت الأذكار المشروعة بهذا الاسم مثل كلمات الأذان: اللّه أكبر ، اللّه أكبر. ومثل الشهادتين: / أشهد أن لا إله إلا اللّه، أشهد ١٠/٢٨٥
أن محمداً رسول اللّه. ومثل التشهد: التحيات للّه، ومثل التسبيح، والتحميد، والتهليل، والتكبير: سبحان اللّه، والحمد للّه، ولا إله إلا اللّه، واللّه أكبر.

وأما السؤال فكثيراً ما يجيء باسم الرب ،كقول آدم وحواء: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود:٤٧]، وقول موسى : ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[القصص:١٦]، وقول الخليل: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ الآية [إبراهيم:٣٧]، وقوله مع إسماعيل: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧] ،وكذلك قول الذين قالوا: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[البقرة:٢٠١] ومثل هذا كثير.

وقد نقل عن مالك أنه قال : أكره للرجل أن يقول في دعائه: يا سيدي ، يا سيدي، يا حنان ، يا حنان ، ولكن يدعو بما دعت به الأنبياء ، ربنا ، ربنا . نقله عنه العتبي في العتبية. وقال تعالى عن أولى الألباب : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [آل عمران:١٩١] الآيات.

/ فإذا سبق إلى قلب العبد قصد السؤال، ناسب أن يسأله باسمه الرب، وإن سأله ١٠/٢٨٦
باسمه اللّه؛ لتضمنه اسم الرب، كان حسناً، وأما إذا سبق إلى قلبه قصد العبادة ، فاسم اللّه أولى بذلك، إذا بدأ بالثناء ذكر اسم اللّه، وإذا قصد الدعاء دعا باسم الرب ؛ ولهذا قال يونس: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[الأنبياء:٨٧]، وقال آدم: ﴿رَبَّنَا

﴿ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فإن يونس ـ عليه السلام ـ ذهب مغاضباً، وقال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾[الصافات: ١٤٢]، ففعل ما يلام عليه فكان المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه، والاعتراف بأنه لا إله إلا هو، فهو الذي يستحق أن يعبد دون غيره فلا يطاع الهوى،فإن اتباع الهوى يضعف عبادة اللّه وحده، وقد روى أن يونس ـ عليه السلام ـ ندم على ارتفاع العذاب عن قومه بعد أن أظلهم وخاف أن ينسبوه إلى الكذب فغاضب. وفعل ما اقتضى الكلام الذي ذكره اللّه تعالى وأن يقال: ﴿لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ﴾ وهذا الكلام يتضمن براءة ما سوى اللّه من الإلهية،سواء صدر ذلك عن هوى النفس أو طاعة الخلق أو غير ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

والعبد يقول مثل هذا الكلام فيما يظنه وهو غير مطابق، وفيما يريده وهو غير حسن.

١٠/٢٨٧ / وأما آدم ـ عليه السلام ـ فإنه اعترف أولاً بذنبه،فقال: ﴿ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ ولم يكن عند آدم من ينازعه الإرادة لما أمر اللّه به ، مما يزاحم الإلهية بل ظن صدق الشيطان الذي ﴿قَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ . فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢١, ٢٢]، فالشيطان غرهما وأظهر نصحهما فكانا في قبول غروره، وما أظهر من نصحه حالهما مناسباً لقولهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ لما حصل من التفريط، لا لأجل هوى وحظ يزاحم الإلهية، وكانا محتاجين إلى أن يربهما ربوبية تكمل علمهما وقصدهما، حتى لا يغترا بمثل ذلك، فهما يشهدان حاجتهما إلى اللّه ربهما الذي لا يقضي حاجتهما غيره.

وذو النون شهد ما حصل من التقصير في حق الإلهية بما حصل من المغاضبة، وكراهة إنجاء أولئك، ففي ذلك من المعارضة في الفعل لحب شيء آخر ما يوجب تجريد محبته للّه، وتألهه له وأن يقول: ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ﴾ فإن قول العبد : لا إله إلا أنت، يمحو أن يتخذ إلهه هواه . وقد روى: « ما تحت أديم السماء إله يعبد أعظم عند اللّه من هوى متبع»(١). فكمل يونس ـ صلوات اللّه عليه ـ تحقيق إلهيته للّه ، ومحو الهوى الذي يتخذ إلهاً من دونه ، فلم يبق له ـ صلوات اللّه عليه وسلامه ـ عند تحقيق قوله لا إله إلا أنت إرادة تزاحم إلهية الحق، بل كان مخلصاً للّه الدين؛ إذ كان من أفضل عباد اللّه المخلصين.

١٠/٢٨٨ وأيضاً ، فمثل هذه الحال تعرض لمن تعرض له ، فيبقى فيه / نوع مغاضبة للقدر

(١) ذكره الهيثمي في المجمع ١/ ١٩٣ وقال:« رواه الطبراني في الكبير، وفيه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث».

ومعارضة له في خلقه وأمره، ووساوس في حكمته ورحمته، فيحتاج العبد أن ينفي عنه شيئين: الآراء الفاسدة، والأهواء الفاسدة ، فيعلم أن الحكمة، والعدل فيما اقتضاه علمه وحكمته، لا فيما اقتضاه علم العبد وحكمته، ويكون هواه تبعاً لما أمر الله به، فلا يكون له مع أمر الله وحكمه هوى يخالف ذلك، قال الله تعالى: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥]، وقد روى عنه ﷺ أنه قال: « والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»[1] رواه أبو حاتم في صحيحه؛ وفي الصحيح أن عمر قال له: يا رسول الله ، والله لأنت أحب إليّ من نفسي . قال: « الآن يا عمر»[2]، وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: « لايؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين»[3] ،وقال تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ** ﴾ [التوبة: ٢٤].

فإذا كان الإيمان لا يحصل حتى يحكم العبد رسوله، ويسلم له، ويكون هواه تبعاً لما جاء به، ويكون الرسول والجهاد في سبيله مقدماً على حب الإنسان نفسه، وماله، وأهله، فكيف في تحكيمه الله تعالى والتسليم له؟! / فمن رأى قوماً يستحقون العذاب في ظنه، ١٠/٢٨٩
وقد غفر الله لهم ورحمهم، وكره هو ذلك، فهذا إما أن يكون عن إرادة تخالف حكم الله، وإما عن ظن يخالف علم الله، والله عليم حكيم. وإذا علمت أنه عليم ، وأنه حكيم، لم يبق لكراهية ما فعله وجه، وهذا يكون فيما أمر به، وفيما خلقه ولم يأمرنا أن نكرهه، ونغضب عليه.

فأما ما أمرنا بكراهته من الموجودات؛ كالكفر، والفسوق ،والعصيان، فعلينا أن نطيعه في أمره بخلاف توبته على عباده وإنجائه إياهم من العذاب، فإن هذا من مفعولاته التي لم يأمرنا أن نكرهها، بل هي مما يحبها، فإنه يحب التوابين، ويحب المتطهرين. فكراهة هذا من نوع اتباع الإرادة المزاحمة للإلهية، فعلى صاحبها أن يحقق توحيد الإلهية فيقول: لا إله إلا أنت.

فعلينا أن نحب ما يحب ،ونرضى ما يرضى ،ونأمر بما يأمر، وننهي عما ينهي، فإذا كان ﴿ **يُحِبُّ التَّوَّابِينَ** ﴾ و﴿ **يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ فعلينا أن نحبهم، ولا نأله مراداتنا المخالفة لمحابه.

---

(١) البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٣) والخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٣٦٩.
(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٤٢.

والكلام في هذا المقام مبني على أصل، وهو: أن الأنبياء ـ صلوات اللّه عليهم ـ معصومون فيما يخبرون به عن اللّه ـ سبحانه ـ وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة؛ ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه كما / قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ . فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧] ، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

بخلاف غير الأنبياء، فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء ، ولو كانوا أولياء للّه، ولهذا من سب نبيًا من الأنبياء قتل باتفاق الفقهاء، ومن سب غيرهم لم يقتل.

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة ، فإن النبي هو المنبئ عن اللّه ، و الرسول هو الذي أرسله اللّه تعالى، وكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً ، والعصمة فيما يبلغونه عن اللّه ثابتة ، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين.

١٠/٢٩٠

١٠/٢٩١ / ولكن هل يصدر ما يستدركه اللّه، فينسخ ما يلقي الشيطان ،ويحكم اللّه آياته؟ هذا فيه قولان، والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك، والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم بقوله: (تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى) وقالوا: إن هذا لم يثبت، ومن علم أنه ثبت قال :هذا ألقاه الشيطان في مسامعهم ولم يلفظ به الرسول ﷺ ، ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضاً ، وقالوا في قوله: ﴿إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] هو حديث النفس.

وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف ، فقالوا هذا منقول نقلاً ثابتاً لا يمكن القدح فيه والقرآن يدل عليه بقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ . وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج : ٥٢ ـ ٥٤] ، فقالوا : الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في

كتب التفسير والحديث، والقرآن يوافق ذلك، فإن نسخ الله لما يلقى الشيطان، وإحكامه آياته، إنما يكون لرفع ما وقع في آياته، وتمييز الحق من الباطل، حتى لا تختلط آياته / بغيرها. وجعل ما ألقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض، والقاسية قلوبهم، إنما ٢٩٢/ ١٠
يكون إذا كان ذلك ظاهراً يسمعه الناس، لا باطنًا في النفس. والفتنة التي تحصل بهذا النوع من النسخ من جنس الفتنة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ.

وهذا النوع أدل على صدق الرسول ﷺ، وبعده عن الهوى من ذلك النوع، فإنه إذا كان يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه وكلاهما من عند الله، وهو مصدق في ذلك، فإذا قال عن نفسه إن الثاني هو الذي من عند الله، وهو الناسخ وإن ذلك المرفوع الذي نسخه الله، ليس كذلك كان أدل على اعتماده للصدق، وقوله الحق، وهذا كما قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ لو كان محمد كاتماً شيئًا من الوحي لكتم هذه الآية: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ**﴾ (١) [الأحزاب: ٣٧]، ألا ترى أن الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله، ولو كان خطأ، فبيان الرسول ﷺ أن الله أحكم آياته، ونسخ ما ألقاه الشيطان، هو أدل على تحريه للصدق وبرائته من الكذب، وهذا هو المقصود بالرسالة فإنه الصادق المصدوق ﷺ تسليما؛ ولهذا كان تكذيبه كفراً محضًا بلا ريب.

وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع، هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟ ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من / بعضها، أم هل العصمة إنما ٢٩٣/ ١٠
هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟ والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف: إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول: إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول.

وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء؛ فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن التأسي بهم مشروع، وذلك لا يجوز إلا مع تجويز كون الأفعال ذنوبًا، ومعلوم أن التأسي بهم إنما هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا عنه، ورجعوا عنه، كما أن الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه، فأما ما نسخ من الأمر والنهي فلا يجوز

(١) مسلم في الإيمان (١٧٧/ ٢٨٨) والنسائي في التفسير (٤٢٨).

جعله مأموراً به ولا منهياً عنه، فضلا عن وجوب اتباعه والطاعة فيه.

وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك من الحجج العقلية، فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله، يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه ، كما قال / بعض السلف : كان داود ـ عليه السلام ـ بعد التوبة خيراً منه ١٠/٢٩٤
قبل الخطيئة . وقال آخر: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه ، لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه ، وقد ثبت في الصحاح حديث التوبة : « لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلاً» (١) ...الخ.

وقد قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ، وقال تعالى: ﴿ **إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ** ﴾ [الفرقان: ٧٠] ،وقد ثبت في الصحيح حديث الذي يعرض الله صغار ذنوبه ويخبأ عنه كبارها، وهو مشفق من كبارها أن تظهر، فيقول الله له: « إني قد غفرتها لك، وأبدلتك مكان كل سيئة حسنة ، فيقول : أي رب ، إن لي سيئات لم أرها»(٢) إذا رأي تبديل السيئات بالحسنات طلب رؤية الذنوب الكبار التي كان مشفقاً منها أن تظهر، ومعلوم أن حاله هذه مع هذا التبديل، أعظم من حاله لو لم تقع السيئات ،ولا التبديل.

وقال طائفة من السلف، منهم سعيد بن جبير : إن العبد ليعمل الحسنة فيدخل بها النار ، وإن العبد ليعمل السيئة فيدخل بها الجنة ، يعمل الحسنة فيعجب بها ويفتخر بها حتى تدخله النار ، ويعمل السيئة فلا يزال خوفه منها وتوبته منها حتى تدخله الجنة ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً . لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ / وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً** ﴾ ١٠/٢٩٥
[الأحزاب: ٧٢ ، ٧٣] ، فغاية كل إنسان أن يكون من المؤمنين والمؤمنات الذين تاب الله عليهم.

وفي الكتاب والسنة الصحيحة، والكتب التي أنزلت قبل القرآن مما يوافق هذا القول ما يتعذر إحصاؤه.

والرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية، والقدرية، والدهرية لنصوص الأسماء والصفات ونصوص القدر ونصوص المعاد، وهي من جنس تأويلات القرامطة

---

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٠٨) ومسلم في التوبة (٢٦٧٥/١) .

(٢) مسلم في الإيمان (١٩٠/٣١٤)، عن أبي ذر.

الباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة ، وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم ، ويريد الإيمان بهم فيقع في الكفر بهم.

ثم إن العصمة المعلومة بدليل الشرع والعقل والإجماع، وهي العصمة في التبليغ، لم ينتفعوا بها، إذ كانوا لا يقرون بموجب ما بلغته الأنبياء، وإنما يقرون بلفظ حرفوا معناه، أو كانوا فيه كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، والعصمة التي كانوا ادعوها، لو كانت ثابتة لم ينتفعوا بها ولا حاجة بهم إليها عندهم، فإنها متعلقة بغيرهم لا بما أمروا بالإيمان به، فيتكلم أحدهم فيها على الأنبياء بغير سلطان من اللّه، ويدع ما يجب عليه من تصديق الأنبياء وطاعتهم ، وهو الذي تحصل به السعادة وبضده تحصل الشقاوة، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ الآية [النور: ٥٤].

/ واللّه ـ تعالى ـ لم يذكر في القرآن شيئًا من ذلك عن نبي من الأنبياء إلا مقروناً ١٠/٢٩٦ بالتوبة والاستغفار، كقول آدم وزوجته: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقول نوح: ﴿ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴾[هود: ٤٧] ، وقول الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾[الشعراء: ٨٢]، وقول موسى: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ . وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥، ١٥٦]، وقوله: ﴿ رب إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[القصص: ١٦]، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف: ١٤٣]، وقوله تعالى عن داود: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ . فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [ص: ٢٤، ٢٥]، وقوله تعالى عن سليمان: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لاَّ يَنبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [ص: ٣٥].

وأما يوسف الصديق، فلم يذكر اللّه عنه ذنباً ؛ فلهذا لم يذكر اللّه عنه ما يناسب الذنب من الاستغفار ، بل قال: ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾[يوسف: ٢٤]، فأخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء، وهذا يدل على أنه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء.

١٠/٢٩٧ وأما قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]،/ فالهم اسم جنس تحته نوعان كما قال الإمام أحمد: الهم همان: هم خطرات، وهم إصرار، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «إن العبد إذا هم بسيئة لم تكتبت عليه، وإذا تركها لله كتبت له حسنة، وإن عملها كتبت له سيئة واحدة»(١) وإن تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة، ويوسف ﷺ هم هما تركه لله، ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لإخلاصه، وذلك إنما يكون إذا قام المقتضى للذنب وهو الهم، وعارضه الإخلاص الموجب لانصراف القلب عن الذنب لله.

فيوسف ـ عليه السلام ـ لم يصدر منه إلا حسنة يثاب عليها، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾[الأعراف: ٢٠١].

وأما ما ينقل من أنه حل سراويله، وجلس مجلس الرجل من المرأة، وأنه رأى صورة يعقوب عاضًا على يده، وأمثال ذلك، فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله، وما لم يكن كذلك فإنما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذباً على الأنبياء وقدحاً فيهم، وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله، لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا ﷺ حرفاً واحداً.

١٠/٢٩٨ / وقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣] فمن كلام امرأة العزيز، كما يدل القرآن على ذلك دلالة بينة، لا يرتاب فيها من تدبر القرآن، حيث قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ . قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ . وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠ ـ ٥٣].

فهذا كله كلام امرأة العزيز، ويوسف إذ ذاك في السجن، لم يحضر بعد إلى الملك، ولا سمع كلامه ولا رآه، ولكن لما ظهرت براءته في غيبته ـ كما قالت امرأة العزيز: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ أي: لم أخنه في حال مغيبه عني وإن كنت في حال شهوده راودته ـ فحينئذ: ﴿قَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ

(١) البخاري في الرقاق (٦٤٩١) ومسلم في الإيمان (١٣١/٢٠٧)، وأحمد ١/ ٢٧٩، كلهم عن ابن عباس.

لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤]، وقد قال كثير من المفسرين: إن هذا من كلام يوسف، ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول، وهو قول في غاية الفساد، ولا دليل عليه، بل الأدلة تدل على نقيضه، وقد / بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع. ١٠/٢٩٩

و المقصود هنا أن ما تضمنته «قصة ذي النون» مما يلام عليه كله مغفور بدله اللّه به حسنات، ورفع درجاته، وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ . لَوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ .فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [القلم: ٤٨ـ٥٠]، وهذا بخلاف حال التقام الحوت فإنه قال: ﴿ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ [الصافات: ١٤٢] ، فأخبر أنه في تلك الحال مليم، و «المليم» الذي فعل ما يلام عليه، فالملام في تلك الحال لا في حال نبذه بالعراء وهو سقيم ، فكانت حاله بعد قوله: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أرفع من حاله قبل أن يكون ما كان، والاعتبار بكمال النهاية لا بما جرى في البداية، والأعمال بخواتيمها.

واللّه ـ تعالى ـ خلق الإنسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئًا ثم علمه فنقله من حال النقص إلى حال الكمال، فلا يجوز أن يعتبر قدر الإنسان بما وقع منه قبل حال الكمال، بل الاعتبار بحال كماله، ويونس ﷺ وغيره من الأنبياء في حال النهاية حالهم أكمل الأحوال.

/ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الأنبياء والصالحين فإنهم اعتبروا ١٠/٣٠٠ كمال الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا ، ولو اعتبروا حال الأنبياء والصالحين بعد دخول الجنان، ورضا الرحمن ، وزوال كل ما فيه نقص وملام، وحصول كل ما فيه رحمة وسلام، حتى استقر بهم القرار ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] فإذا اعتبرت تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين وإلا فهل يجوز لعاقل أن يعتبر حال أحدهم قبل الكمال في مقام المدح والتفضيل والبراءة من النقائص والعيوب.

ولو اعتبر ذلك لاعتبر أحدهم وهو نطفة ثم علقة، ثم مضغة، ثم حين نفخت فيه الروح، ثم هو وليد، ثم رضيع ثم فطيم، إلى أحوال أخر، فعلم أن الواحد في هذه الحال لم تقم به صفات الكمال التي يستحق بها كمال المدح والتفضيل ، وتفضيله بها على كل صنف وجيل، وإنما فضله باعتبار المآل ، عند حصول الكمال.

وما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الإسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافراً

فأسلم ليس بصواب، بل الاعتبار بالعاقبة، وأيهما كان أتقى للّه في عاقبته كان أفضل. فإنه من المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين آمنوا باللّه ورسوله بعد كفرهم هم أفضل ممن ولد على الإسلام من أولادهم وغير أولادهم ، بل من عرف الشر وذاقه ثم عرف الخير وذاقه / فقد تكون معرفته بالخير ومحبته له ومعرفته بالشر وبغضه له أكمل ممن ١٠/٣٠١
لم يعرف الخير والشر ويذقهما كما ذاقهما ، بل من لم يعرف إلا الخير فقد يأتيه الشر فلا يعرف أنه شر، فإما أن يقع فيه، وإما ألا ينكره كما أنكره الذي عرفه.

ولهذا قال عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ: إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية. وهو كما قال عمر، فإن كمال الإسلام هو بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتمام ذلك بالجهاد في سبيل اللّه، ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند من علمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم؛ ولهذا يوجد الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد عنده من الاحتراز عنه ومنع أهله والجهاد لهم ما ليس عند غيره.

ولهذا كان الصحابة ـ رضي اللّه عنهم ـ أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم، لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن حال الإسلام والإيمان والعمل الصالح ، وقبح حال الكفر والمعاصي ؛ ولهذا يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الغنى والصحة والأمن ممن لم يذق ذلك؛ ولهذا يقال:

والضد يظهر حسنه الضد

١٠/٣٠٢ / ويقال :

وبضدها تتبين الأشياء

وكان عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ يقول: لست بخب ولا يخدعني الخب، فالقلب السليم المحمود هو الذي يريد الخير لا الشر، وكمال ذلك بأن يعرف الخير والشر، فأما من لا يعرف الشر فذاك نقص فيه لا يمدح به.

وليس المراد أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك وأكره له ممن لم يذقه مطلقاً ، فإن هذا ليس بمطرد ، بل قد يكون الطبيب أعلم بالأمراض من المرضى، والأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أطباء الأديان فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب ويفسدها، وإن كان أحدهم لم يذق من الشر ما ذاقه الناس.

ولكن المراد: أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به، والنفور عنه، والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس، مثل من كان مشركاً أو يهودياً أو نصرانياً، وقد عرف ما في الكفر من الشبهات والأقوال الفاسدة والظلمة والشر، ثم شرح الله صدره للإسلام، وعرفه محاسن الإسلام، فإنه قد يكون أرغب فيه، وأكره للكفر من بعض من لم يعرف حقيقة الكفر والإسلام، بل هو معرض عن بعض حقيقة هذا وحقيقة هذا، أو مقلد في مدح هذا وذم هذا.

/ ومثال ذلك من ذاق طعم الجوع ثم ذاق طعم الشبع بعده، أو ذاق المرض ثم ذاق ١٠/٣٠٣
طعم العافية بعده، أو ذاق الخوف ثم ذاق الأمن بعده، فإن محبة هذا ورغبته في العافية والأمن والشبع ونفوره عن الجوع والخوف والمرض أعظم ممن لم يبتل بذلك ولم يعرف حقيقته.

وكذلك من دخل مع أهل البدع والفجور، ثم بين الله له الحق وتاب عليه توبة نصوحاً، ورزقه الجهاد في سبيل الله، فقد يكون بيانه لحالهم، وهجره لمساويهم، وجهاده لهم أعظم من غيره، قال نعيم بن حماد الخزاعي ـ وكان شديداً على الجهمية ـ: أنا شديد عليهم، لأني كنت منهم. وقد قال الله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ**(١) **هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[النحل: ١١٠] نزلت هذه الآية في طائفة من الصحابة كان المشركون فتنوهم عن دينهم ثم تاب الله عليهم ، فهاجروا إلى الله ورسوله، وجاهدوا وصبروا.

وكان عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد ـ رضي الله عنهما ـ من أشد الناس على الإسلام فلما أسلما تقدما على من سبقهما إلى الإسلام، وكان بعض من سبقهما دونهما في الإيمان والعمل الصالح بما كان عندهما من كمال الجهاد للكفار والنصر لله ورسوله، وكان عمر لكونه أكمل إيماناً وإخلاصاً وصدقًا ومعرفة وفراسة ونوراً أبعد عن هوى النفس وأعلى همة / في إقامة دين الله، مقدما على سائر المسلمين، غير أبي بكر رضي الله عنهم ١٠/٣٠٤
أجمعين.

وهذا وغيره مما يبين أن الاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية.

وما يذكر في الإسرائيليات: « أن الله قال لداود: أما الذنب فقد غفرناه ، وأما الود فلا يعود» فهذا لو عرفت صحته لم يكن شرعاً لنا وليس لنا أن نبني ديننا على هذا، فإن دين محمد ﷺ في التوبة جاء بما لم يجئ به شرع من قبله ؛ ولهذا قال : « أنا نبي

(١) في المطبوعة : « والذين» ، والصواب ما أثبتناه.

الرحمة، وأنا نبي التوبة»[1]، وقد رفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا.

وقد قال تعالى في كتابه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة عبده التائب أعظم من فرح الفاقد لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب إذا وجده بعد اليأس. فإذا كان هذا فرح الرب بتوبة التائب وتلك محبته، كيف يقال: إنه لا يعود لمودته ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[البروج: ١٤ـ ١٦]، ولكن وده وحبه بحسب ما يتقرب إليه العبد بعد التوبة، فإن كان ما يأتي به من محبوبات الحق بعد التوبة أفضل مما كان يأتي به قبل ذلك كانت مودته له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة، وإن كان أنقص / كان الأمر أنقص، فإن الجزاء من ٣٠٥/ ١٠
جنس العمل، وما ربك بظلام للعبيد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته، ولابد له منه»[2]. ومعلوم أن أفضل الأولياء بعد الأنبياء هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، وكانت محبة الرب لهم ومودته لهم بعد توبتهم من الكفر والفسوق والعصيان أعظم محبة ومودة، وكلما تقربوا إليه بالنوافل بعد الفرائض أحبهم وودهم.

وقد قال تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الممتحنة: ٧]، نزلت في المشركين الذين عادوا الله ورسوله مثل «أهل الأحزاب» كأبي سفيان بن حرب، وأبي سفيان بن الحارث، والحارث بن هشام، وسهيل ابن عمرو، وعكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، وغيرهم. فإنهم بعد معاداتهم لله ورسوله / جعل الله بينهم وبين الرسول والمؤمنين مودة، وكانوا في ذلك متفاضلين وكان ٣٠٦/ ١٠
عكرمة وسهيل والحارث بن هشام أعظم مودة من أبي سفيان بن حرب ونحوه. وقد ثبت في الصحيح: أن هند امرأة أبي سفيان أم معاوية قالت: والله يا رسول الله، ما كان

(١) مسلم في الفضائل (٢٣٥٥/ ١٢٦) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢) عن أبي هريرة، وأحمد ٦/ ٢٥٦ عن عائشة رضي الله عنها.

على وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك، وقد أصبحت وما على وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك فذكر النبي ﷺ لها نحو ذلك(١).

ومعلوم أن المحبة والمودة التي بين المؤمنين إنما تكون تابعة لحبهم للّه ـ تعالى ـ فإن أوثق عُرَى الإيمان الحب في اللّه، والبغض في اللّه. فالحب للّه من كمال التوحيد، والحب مع اللّه شرك. قال تعالى: ﴿**ومِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ من دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ**﴾ [البقرة: ١٦٥]، فتلك المودة التي صارت بين الرسول والمؤمنين وبين الذين عادوهم من المشركين إنما كانت مودة للّه ومحبة للّه ومن أحب اللّه أحبه اللّه، ومن ودَّ اللّه ودَّه اللّه، فعلم أن اللّه أحبهم وودهم بعد التوبة، كما أحبوه وودوه، فكيف يقال: إن التائب إنما تحصل له المغفرة دون المودة؟!

وإن قال قائل: أولئك كانوا كفاراً، لم يعرفوا أن ما فعلوه محرم، بل كانوا جهالاً، بخلاف من علم أن الفعل محرم وأتاه.

/ قيل: الجواب من وجهين: ١٠/٣٠٧

أحدهما: أنه ليس الأمر كذلك، بل كان كثير من الكفار يعلمون أن محمداً رسول اللّه، ويعادونه حسداً وكبراً، وأبو سفيان قد سمع من أخبار نبوة النبي ﷺ ما لم يسمع غيره، كما سمع من أمية بن أبي الصلت، وما سمعه من هرقل ملك الروم، وقد أخبر عن نفسه أنه لم يزل موقناً أن أمر النبي ﷺ سيظهر حتى أدخل اللّه عليه الإسلام، وهو كاره له، وقد سمع منه عام اليرموك وغيره ما دل على حسن إسلامه ومحبته للّه ورسوله بعد تلك العداوة العظيمة.

وقد قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ**﴾ [الفرقان: ٦٨ـ ٧٠] فإذا كان اللّه يبدل سيئاتهم حسنات، فالحسنات توجب مودة اللّه لهم، وتبديل السيئات حسنات ليس مختصاً بمن كان كافراً، وقد قال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** ﴾

---

(١) البخاري في مناقب الأنصار (٣٨٢٥) وفي الأيمان والنذور (٦٦٤١) ومسلم في الأقضية (١٧١٤/٨، ٩) وأحمد ٦/ ٢٢٥، كلهم عن عائشة.

[النساء: ١٧] قال أبو العالية: سألت أصحاب رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقالوا لي : كل
١٠/٣٠٨ من عصي الله فهو / جاهل ، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب.

الوجه الثاني: أن ما ذكر من الفرق بين تائب وتائب في محبة الله تعالى للتائبين فرق لا أصل له، بل الكتاب والسنة يدل على أن الله يحب التوابين ، ويفرح بتوبة التائبين ، سواء كانوا عالمين بأن ما أتوه ذنب أو لم يكونوا عالمين بذلك.

ومن علم أن ما أتاه ذنب ثم تاب فلابد أن يبدل وصفه المذموم بالمحمود، فإذا كان يبغض الحق فلابد أن يحبه، وإذا كان يحب الباطل فلابد أن يبغضه، فما يأتي به التائب من معرفة الحق ومحبته والعمل به، ومن بغض الباطل واجتنابه هو من الأمور التي يحبها الله تعالى ويرضاها، ومحبة الله كذلك بحسب ما يأتي به العبد من محابه، فكل من كان أعظم فعلاً لمحبوب الحق كان الحق أعظم محبة له، وانتقاله من مكروه الحق إلى محبوبه مع قوة بغض ما كان عليه من الباطل، وقوة حب ما انتقل إليه من حب الحق، فوجب زيادة محبة الحق له ومودته إياه، بل يبدل الله سيئاته حسنات لأنه بدل صفاته المذمومة بالمحمودة فيبدل الله سيئاته حسنات، فإن الجزاء من جنس العمل. وحينئذ فإذا كان إتيان التائب بما يحبه الحق أعظم من إتيان غيره كانت محبة الحق له أعظم وإذا كان فعله لما يوده الله منه أعظم
١٠/٣٠٩ من فعله له قبل التوبة كانت / مودة الله له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة، فكيف يقال: الود لا يعود.

وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول: إن الله لا يبعث نبياً إلا من كان معصوماً قبل النبوة، كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم، وكذلك من قال: إنه لا يبعث نبياً إلا من كان مؤمنا قبل النبوة، فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصاً وإن تاب التائب منها، وهذا منشأ غلطهم. فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصاً فهو غالط غلطاً عظيماً ، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلاً ، لكن إن قدم التوبة لم يلحقه شيء ، وإن أخر التوبة فقد يلحقه ما بين الذنوب والتوبة من الذم والعقاب ما يناسب حاله.

والأنبياء ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها، ويسابقون إليها،لا يؤخرون ولا يصرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك،ومن أخر ذلك زمناً قليلاً كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذي النون ﷺ ،هذا على المشهور إن إلقاءه كان بعد النبوة، وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا يحتاج إلى هذا.

١٠/٣١٠ / والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب ، وإذا

كان قد يكون أفضل، فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة، وقد أخبر اللّه عن أخوة يوسف بما أخبر من ذنوبهم وهم الأسباط الذين نبأهم اللّه تعالى، وقد قال تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت :٢٦]. فآمن لوط لإبراهيم ـ عليه السلام ـ ثم أرسله اللّه تعالى إلى قوم لوط. وقد قال تعالى في قصة شعيب: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ. قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾[الأعراف:٨٨، ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ. وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِن بَعْدِهِمْ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾[إبراهيم:١٣، ١٤].

وإذا عرف أن الاعتبار بكمال النهاية، وهذا الكمال إنما يحصل بالتوبة والاستغفار، ولابد لكل عبد من التوبة وهي واجبة على الأولين والآخرين. كما قال تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٣].

/ وقد أخبر اللّه ـ سبحانه ـ بتوبة آدم ونوح ومن بعدهما إلى خاتم المرسلين محمد ﷺ وآخر ما نزل عليه ـ أو من آخر ما نزل عليه ـ قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ. وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا. فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [سورة النصر] ، وفي الصحيحين عن عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ أن النبي ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللّهم ربنا وبحمدك اللّهم اغفر لي» يتأول القرآن (١). ١٠/٣١١

وقد أنزل اللّه عليه قبل ذلك: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١١٧]، وفي صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه كان يقول: « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر اللّه وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»(٢)، وفي صحيح مسلم عن الأغر المزني عن النبي ﷺ أنه قال : « إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر اللّه في اليوم مائة مرة » (٣) ، وفي السنن عن ابن عمر أنه قال : كنا نعد

(١) البخاري في التفسير (٤٩٦٨) ومسلم في الصلاة (٤٨٤/٢١٧)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٠٧) عن أبي هريرة .

(٣) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٧٠٢/٤١) .

لرسول اللّه ﷺ في المجلس الواحد يقول: « رب اغفر لي وتب على إنك أنت التواب الغفور»[1] مائة مرة .

١٠/٣١٢ وفي الصحيحين عن أبي موسي عن النبي ﷺ أنه كان / يقول: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي، اللّهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني. أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير»[2]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول اللّه، أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول ؟ قال: «أقول :اللّهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللّهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللّهم اغسلني من خطاياي بالثلج والبرد والماء البارد»[3].

وفي صحيح مسلم وغيره أنه كان يقول نحو هذا إذا رفع رأسه من الركوع، وفي صحيح مسلم عن على ـ رضى اللّه عنه ـ عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي وعملت سوءًا فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت»[4]، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده: « اللّهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله، علانيته وسره، أوله وآخره»[5].

١٠/٣١٣ /وفي السنن عن على، أن النبي ﷺ أتى بدابة؛ ليركبها وأنه حمد اللّه وقال: « ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ . وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴾»[الزخرف: ١٣، ١٤] ثم كبره وحمده ثم قال: « سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»، ثم ضحك ! وقال : « إن الرب يعجب من عبده إذا قال : اغفر لي ، فإنه لا يغفر

---

(١) الترمذي في الدعوات (٣٤٣٤) وقال : «حسن صحيح غريب»، وأبو داود في الصلاة (١٥١٦) والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (١٠٢٩٢) وابن ماجه في الأدب (٣٨١٤) ،كلهم عن ابن عمر.

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٩٨) ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٧١٩/ ٧٠).

(٣) البخاري في الأذان (٧٤٤) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٩٨/ ١٤٧)، كلاهما عن أبي هريرة.

(٤) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٧١/ ٢٠١) وأبو داود في الصلاة (٧٦٠) والترمذي في الدعوات (٣٤٢١) والنسائي في الافتتاح (٨٩٧) وأحمد ١/ ٩٤، ٩٥، كلهم عن علي بن أبي طالب.

(٥) مسلم في الصلاة (٤٨٣/ ٢١٦) عن أبي هريرة.

الذنوب إلا أنت ، يقول علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا»[1].

وقد قال تعالى: ﴿**وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ [محمد: ١٩]، وقال: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾[الفتح: ١، ٢]، وثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة: «أن المسيح يقول: اذهبوا إلى محمد عبد غفر اللّه له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»[2]، وفي الصحيح أن النبي ﷺ كان يقوم حتى ترم قدماه، فيقال له: أتفعل هذا وقد غفر اللّه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟! قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً»[3].

ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة.

لكن المنازعون يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب. وتأويلاتهم تبين لمن / تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف ٣١٤/ ١٠
الكلم عن مواضعه. كتأويلهم قوله: ﴿ **لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾ [الفتح: ٢] المتقدم ذنب آدم والمتأخر ذنب أمته وهذا معلوم البطلان ويدل على ذلك وجوه:

أحدها: أن آدم قد تاب اللّه عليه قبل أن ينزل إلى الأرض فضلاً عن عام الحديبية الذي أنزل اللّه فيه هذه السورة، قال تعالى: ﴿**وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ . ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ**﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢]، وقال: ﴿ **فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾[البقرة: ٣٧]، وقد ذكر أنه قال: ﴿ **رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ [الأعراف: ٢٣].

والثاني: أن يقال: فآدم عندكم من جملة موارد النزاع ولا يحتاج أن يغفر له ذنبه عند المنازع فإنه نبي أيضاً ، ومن قال : إنه لم يصدر من الأنبياء ذنب يقول ذلك عن آدم ومحمد وغيرهما.

الوجه الثالث: أن اللّه لا يجعل الذنب ذنباً لمن لم يفعله فإنه هو القائل: ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** ﴾ [الإسراء: ١٥] . فمن الممتنع أن يضاف إلى محمد ﷺ ذنب آدم ﷺ أو أمته أو غيرهما . وقد قال تعالى: ﴿ **فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ** ﴾ [النور: ٥٤]

---

(١) أبو داود في الجهاد (٢٦٠٢) والترمذي في الدعوات (٣٤٤٦) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في السير (٨٧٩٩).

(٢) البخاري في التفسير (٤٤٧٦) ومسلم في الإيمان (١٩٣/ ٣٢٢)، كلاهما عن أنس بن مالك.

(٣) البخاري في التهجد (١١٣٠) ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم (٢٨١٩/ ٧٩، ٢٨٢٠/ ٨١).

١٠/٣١٥ وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤]، ولو جاز هذا لجاز / أن يضاف إلى محمد ذنوب الأنبياء كلهم، ويقال: إن قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] المراد: ذنوب الأنبياء وأممهم قبلك، فإنه يوم القيامة يشفع للخلائق كلهم، وهو سيد ولد آدم، وقال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وآدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة. أنا خطيب الأنبياء إذا وفدوا، وإمامهم إذا اجتمعوا»[1] وحينئذ فلا يختص آدم بإضافة ذنبه إلى محمد، بل تجعل ذنوب الأولين والآخرين على قول هؤلاء ذنوباً له. فإن قال: إن الله لم يغفر ذنوب جميع الأمم، قيل: وهو أيضاً لم يغفر ذنوب جميع أمته.

الوجه الرابع: أنه قد ميز بين ذنبه وذنوب المؤمنين بقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩] فكيف يكون ذنب المؤمنين ذنباً له.

الوجه الخامس: أنه ثبت في الصحيح أن هذه الآية لما نزلت قال الصحابة يا رسول الله هذا لك فما لنا؟ فأنزل الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] فدل ذلك على أن الرسول والمؤمنين علموا أن قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ مختص به دون أمته.

١٠/٣١٦ **الوجه السادس**: أن الله لم يغفر ذنوب جميع أمته، بل قد ثبت / أن من أمته من يعاقب بذنوبه إما في الدنيا وإما في الآخرة، وهذا مما تواتر به النقل وأخبر به الصادق المصدوق واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وشوهد في الدنيا من ذلك ما لا يحصيه إلا الله، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] والاستغفار والتوبة قد يكونان من ترك الأفضل. فمن نقل إلى حال أفضل مما كان عليه قد يتوب من الحال الأول، لكن الذم والوعيد لا يكون إلا على ذنب.

فَصْـــل

وأما قول السائل: هل الاعتراف بالخطيئة بمجرده مع التوحيد موجب لغفرانها وكشف الكربة الصادرة عنها، أم يحتاج إلى شيء آخر؟

فجوابه: أن الموجب للغفران مع التوحيد هو التوبة المأمور بها، فإن الشرك لا يغفره

---

(١) مسلم في الفضائل (٢٢٧٨/ ٣) بنحوه، وأحمد ٣/ ١٤٤ والترمذي في المناقب (٣٦١٥)، وقال: «حديث حسن صحيح».

اللّه إلا بتوبة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨، ١١٦] في موضعين من القرآن، وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور، وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن / رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[الزمر:٥٣] فهذا في حق التائبين؛ ولهذا عمم ١٠/٣١٧
وأطلق ، وحتم أنه يغفر الذنوب جميعاً، وقال في تلك الآية: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ فخص ما دون الشرك وعلقه بالمشيئة فإذا كان الشرك لا يغفر إلا بتوبة، وأما ما دونه فيغفره اللّه للتائب، وقد يغفره بدون التوبة لمن يشاء.

فالاعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمناً للتوبة أوجب المغفرة، وإذا غفر الذنب زالت عقوبته، فإن المغفرة هي وقاية شر الذنب.

ومن الناس من يقول: الغفر الستر، ويقول: إنما سمي المغفرة والغفار؛ لما فيه من معنى الستر، وتفسير اسم اللّه الغفار بأنه الستار. وهذا تقصير في معنى الغفر، فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب، فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه. وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن، ومن عوقب على الذنب باطنًا أو ظاهراً فلم يغفر له، وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب.

وأما إذا ابتلى مع ذلك بما يكون سبباً في حقه لزيادة أجره فهذا لا ينافى المغفرة.

/ وكذلك إذا كان من تمام التوبة أن يأتي بحسنات يفعلها ، فإن من يشترط في التوبة ١٠/٣١٨
من تمام التوبة، وقد يظن الظان أنه تائب ولا يكون تائباً بل يكون تاركاً، والتارك غير التائب، فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره بباله أو المقتضى لعجزه عنه، أو تنتفي إرادته له بسبب غير ديني ، وهذا ليس بتوبة ، بل لابد من أن يعتقد أنه سيئة ويكره فعله لنهي اللّه عنه ويدعه للّه تعالى، لا لرغبة مخلوق ولا لرهبة مخلوق، فإن التوبة من أعظم الحسنات، والحسنات كلها يشترك فيها الإخلاص للّه وموافقة أمره، كما قال الفضيل بن عياض في قوله: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [الملك:٢] قال: أخلصه وأصوبه، قالوا : يا أبا على، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص أن يكون لِلّه، والصواب أن يكون على السنة.

وكان عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا.

وبسط الكلام في التوبة له موضع آخر.

وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع للّه من غير إقلاع عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه، وهو كالذي يسأل / اللّه تعالى أن يغفر له الذنب مع ١٠/٣١٩ كونه لم يتب منه، وهذا يأس من رحمة الله، ولا يقطع بالمغفرة له فإنه داع دعوة مجردة. وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: « ما من داع يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا كان بين إحدى ثلاث: إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخر له من الجزاء مثلها، وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها». قالوا: يا رسول اللّه، إذاً نكثر قال: «اللّه أكثر»[1]. فمثل هذا الدعاء قد تحصل معه المغفرة، وإذا لم تحصل فلابد أن يحصل معه صرف شر آخر أو حصول خير آخر، فهو نافع كما ينفع كل دعاء.

وقول من قال من العلماء: الاستغفار مع الإصرار توبة الكذابين ، فهذا إذا كان المستغفر يقوله على وجه التوبة أو يدعي أن استغفاره توبة ، وأنه تائب بهذا الاستغفار فلا ريب أنه مع الإصرار لا يكون تائباً، فإن التوبة والإصرار ضدان: الإصرار يضاد التوبة، لكن لا يضاد الاستغفار بدون التوبة.

وقول القائل: هل الاعتراف بالذنب المعين يوجب دفع ما حصل بذنوب متعددة أم لابد من استحضار جميع الذنوب؟

فجواب هذا مبني على أصول :

١٠/٣٢٠ / **أحدها**: أن التوبة تصح من ذنب مع الإصرار على ذنب آخر إذا كان المقتضى للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر ، أو كان المانع من أحدهما أشد، وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف.

وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم إلى أن التوبة لا تصح من قبيح مع الإصرار على الآخر، قالوا: لأن الباعث على التوبة إن لم يكن من خشية اللّه لم يكن توبة صحيحة، والخشية مانعة من جميع الذنوب لا من بعضها، وحكى القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد ؛ لأن المروزي نقل عنه أنه سئل عمن تاب من الفاحشة وقال: لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر، فقال أحمد: أي توبة هذه؟! قال جرير بن عبد اللّه: سألت رسول اللّه ﷺ عن نظرة الفجأة فقال: « اصرف بصرك»[2].

---

(١) أحمد في المسند ٣/ ١٨ والترمذي في الدعوات (٣٥٧٣) وقال: « حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

(٢) مسلم في الأدب (٢١٥٩)، و أبو داود في النكاح (٢١٤٨)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٦)، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء (٩٢٣٣) ، والدارمي في السنن في الاستئذان (٢ / ٢٧٨)، كلهم عن جرير بن عبد الله.

والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة، وأحمد في هذه المسألة إنما أراد أن هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقاً ، لم يرد أن ذنب هذا كذنب المصر على الكبائر، فإن نصوصه المتواترة عنه وأقواله الثابتة تنافي ذلك، وحمل كلام الإمام على ما يصدق بعضه بعضاً أولى من حمله على التناقض ، لا سيما إذا كان القول الآخر مبتدعاً لم يعرف عن أحد من السلف، وأحمد يقول: / إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام، وكان في المحنة يقول: كيف أقول ما لم يُقَل؟ واتباع أحمد للسنة والآثار وقوة رغبته في ذلك، وكراهته لخلافه من الأمور المتواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة. ١٠/٣٢١

وما ذكروه من أن الخشية توجب العموم. فجوابه أنه قد يعلم قبح أحد الذنبين دون الآخر، وإنما يتوب مما يعلم قبحه.

وأيضاً، فقد يعلم قبحها ولكن هواه يغلبه في أحدهما دون الآخر فيتوب من هذا دون ذاك، كمن أدى بعض الواجبات دون بعض، فإن ذلك يقبل منه.

ولكن المعتزلة لهم أصل فاسد وافقوا فيه الخوارج في الحكم وإن خالفوهم في الاسم، فقالوا: إن أصحاب الكبائر يخلدون في النار ولا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وعندهم يمتنع أن يكون الرجل الواحد ممن يعاقبه اللّه ثم يثيبه؛ ولهذا يقولون بحبوط جميع الحسنات بالكبيرة.

وأما الصحابة وأهل السنة والجماعة، فعلى أن أهل الكبائر يخرجون / من النار ويشفع فيهم، وأن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات، ولكن قد يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر، كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة، فصاحب الكبيرة إذا أتى بحسنات يبتغي بها رضا اللّه أثابه اللّه على ذلك، وإن كان مستحقاً للعقوبة على كبيرته. ١٠/٣٢٢

وكتاب اللّه ـ عز وجل ـ يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضاً، وبين حكم الكفار في «الأسماء، والأحكام». والسنة المتواترة عن النبي ﷺ وإجماع الصحابة يدل على ذلك، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

وعلى هذا تنازع الناس في قوله: ﴿ **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [المائدة: ٢٧] فعلى قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقاً فلم يأت كبيرة، وعند المرجئة إنما يتقبل ممن اتقى الشرك، فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم «المتقين» وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل ممن اتقى اللّه فيه فعمله خالصاً للّه موافقاً لأمر اللّه، فمن اتقاه في

عمل تقبله منه، وإن كان عاصياً في غيره. ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وإن كان مطيعاً في غيره.

١٠/٣٢٣ والتوبة من بعض الذنوب دون بعض، كفعل بعض الحسنات المأمور / بها دون بعض، إذا لم يكن المتروك شرطاً في صحة المفعول، كالإيمان المشروط في غيره من الأعمال، كما قال اللّه تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، وقال: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة: ٢١٧].

الأصل الثاني: أن من له ذنوب فتاب من بعضها دون بعض فإن التوبة إنما تقتضي مغفرة ما تاب منه، أما ما لم يتب منه فهو باق فيه على حكم من لم يتب، لا على حكم من تاب، وما علمت في هذا نزاعاً إلا في الكافر إذا أسلم، فإن إسلامه يتضمن التوبة من الكفر فيغفر له بالإسلام الكفر الذي تاب منه، وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الإسلام؟ هذا فيه قولان معروفان :

أحدهما: يغفر له الجميع ، لإطلاق قوله ﷺ : «الإسلام يهدم ما كان قبله» رواه مسلم(١). مع قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

١٠/٣٢٤ **والقول الثاني**: أنه لا يستحق أن يغفر له بالإسلام إلا ما تاب منه، / فإذا أسلم وهو مصر على كبائر دون الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر، وهذا القول هو الذي تدل عليه الأصول والنصوص، فإن في الصحيحين أن النبي ﷺ قال له حكيم بن حزام: يا رسول اللّه، أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ فقال: «من أحسن منكم في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر»(٢) فقد دل هذا النص على أنه إنما ترفع المؤاخذة بالأعمال التي فعلت في حال الجاهلية عمن أحسن لا عمن لا يحسن، وإن لم يحسن أخذ بالأول والآخر، ومن لم يتب منها فلم يحسن.

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما قد سلف منه ، لا يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما

(١) مسلم في الإيمان (١٢١/ ١٩٢) عن عمرو بن العاص.

(٢) البخاري في استتابة المرتدين (٦٩٢١) ومسلم في الإيمان (١٢٠/ ١٩٠)، كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

سلف من غيره؛ وذلك لأن قول القائل لغيره: إن انتهيت غفرت لك ما تقدم، ونحو ذلك يفهم منه عند الإطلاق أنك إن انتهيت عن هذا الأمر غفر لك ما تقدم منه، وإذا انتهيت عن شيء غفر لك ما تقدم منه، كما يفهم مثل ذلك في قوله: «إن تبت» ، لا يفهم منه أنك بالانتهاء عن ذنب يغفر لك ما تقدم من غيره.

وأما قول النبي ﷺ :« الإسلام يهدم ما قبله» وفي رواية : « يجب ما كان قبله» فهذا قاله لما أسلم عمرو بن العاص وطلب / أن يغفر له ما تقدم من ذنبه. فقال له :« يا عمرو، ١٠/٣٢٥
أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ، وأن التوبة تهدم ما كان قبلها، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها» [١] .ومعلوم أن التوبة إنما توجب مغفرة ما تاب منه، لا توجب التوبة غفران جميع الذنوب.

الأصل الثالث: أن الإنسان قد يستحضر ذنوباً فيتوب منها وقد يتوب توبة مطلقة لا يستحضر معها ذنوبه، لكن إذا كانت نيته التوبة العامة فهي تتناول كل ما يراه ذنباً؛ لأن التوبة العامة تتضمن عزماً عاماً بفعل المأمور وترك المحظور، وكذلك تتضمن ندماً عاماً على كل محظور.

والندم سواء قيل : إنه من باب الاعتقادات، أو من باب الإرادات ، أو قيل : إنه من باب الآلام التي تلحق النفس بسبب فعل ما يضرها، فإذا استشعر القلب أنه فعل ما يضره، حصل له معرفة بأن الذي فعله كان من السيئات، وهذا من باب الاعتقادات ، وكراهية لما كان فعله، وهو من جنس الإرادات، وحصل له أذى وغم لما كان فعله، وهذا من باب الآلام، كالغموم والأحزان، كما أن الفرح والسرور هو من باب اللذات ليس هو من باب الاعتقادات والإرادات.

ومن قال من المتفلسفة ومن اتبعهم:إن اللذة هي إدراك الملائم / من حيث هو ١٠/٣٢٦
ملائم،وأن الألم هو إدراك المنافر من حيث هو منافر فقد غلط في ذلك.فإن اللذة والألم حالان يتعقبان إدراك الملائم والمنافر فإن الحب لما يلائمه،كالطعام المشتهى مثلاً له ثلاثة أحوال:

أحدها: الحب، كالشهوة للطعام.

والثاني: إدراك المحبوب، كأكل الطعام.

والثالث :اللذة الحاصلة بذلك، واللذة أمر مغاير للشهوة ولذوق المشتهي، بل هي حاصلة لذوق المشتهي ، ليست نفس ذوق المشتهي.

(١) سبق تخريجه ص ١٨٨.

وكذلك المكروه، كالضرب مثلا. فإن كراهته شيء ، وحصوله شيء آخر، والألم الحاصل به ثالث.

وكذلك ما للعارفين أهل محبة اللّه من النعيم والسرور بذلك، فإن حبهم للّه شيء ، ثم ما يحصل من ذكر المحبوب شيء، ثم اللذة الحاصلة بذلك أمر ثالث، ولا ريب أن الحب مشروط بشعور المحبوب، كما أن الشهوة مشروطة بشعور المشتهي ، لكن الشعور المشروط في اللذة غير الشعور المشروط في المحبة، فهذا الثاني يسمى إدراكاً وذوقاً ونيلاً ووجداً ووصالا، ونحو ذلك مما يعبر به عن إدراك المحبوب، / سواء كان بالباطن أو الظاهر، ثم ٣٢٧/ ١٠
هذا الذوق يستلزم اللذة، واللذة أمر يحسه الحي باطناً وظاهراً.

وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ذاق طعم الإيمان من رضى باللّه رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً»[1] ،وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: من كان اللّه ورسوله أحب إليه من سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا اللّه، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه اللّه منه كما يكره أن يلقى في النار»[2].

فبين ﷺ أن ذَوْقَ طعم الإيمان لمن رضى باللّه رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وأن وَجْدَ حلاوة الإيمان حاصل لمن كان حبه للّه ورسوله أشد من حبه لغيرهما، ومن كان يحب شخصاً للّه لا لغيره، ومن كان يكره ضد الإيمان ، كما يكره أن يلقي في النار، فهذا الحب للإيمان، والكراهية للكفر استلزم حلاوة الإيمان، كما استلزم الرضا المتقدم ذوق طعم الإيمان، وهذا هو اللذة ، وليس هو نفس التصديق والمعرفة الحاصلة في القلب، ولا نفس الحب الحاصل في القلب، بل هذا نتيجة ذاك وثمرته ولازم له، وهي أمور متلازمة، فلا توجد اللذة إلا بحب وذوق ، وإلا فمن أحب شيئًا ولم يذق منه / شيئًا لم يجد لذة، ٣٢٨/ ١٠
كالذي يشتهي الطعام ولم يذق منه شيئًا، ولو ذاق ما لا يحبه لم يجد لذة، كمن ذاق ما لا يريده، فإذا احمع حب الشيء وذوقه حصلت اللذة بعد ذلك.

وإن حصل بغضه وذوق البغيض حصل الألم، فالذي يبغض الذنب ولا يفعله لا يندم، والذي لا يبغضه لا يندم على فعله، فإذا فعله وعرف أن هذا مما يبغضه ويضره ندم

---

(١) مسلم في الإيمان (٣٤/٥٦) والترمذي في الإيمان (٢٦٢٣) وأحمد ١/٢٠٨، كلهم عن العباس بن عبد المطلب.
(٢) سبق تخريجه ص ٣٢.

على فعله إياه. وفي المسند عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: « الندم توبة»[1].

إذا تبين هذا ، فمن تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية لغفران الذنوب كلها، وإن لم يستحضر أعيان الذنوب إلا أن يعارض هذا العام معارض يوجب التخصيص، مثل أن يكون بعض الذنوب لو استحضره لم يتب منه؛ لقوة إرادته إياه أو لاعتقاده أنه حسن ليس بقبيح ، فما كان لو استحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة، وأما ما كان لو حضر بعينه لكان مما يتوب منه فإن التوبة العامة شاملته.

وأما التوبة المطلقة، وهي أن يتوب توبة مجملة ، ولا تستلزم التوبة من كل ذنب، فهذه لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا تمنع دخوله كاللفظ المطلق، لكن هذه تصلح أن تكون سبباً لغفرانه المعين ، كما تصلح أن تكون سبباً لغفران الجميع، بخلاف / العامة فإنها مقتضية للغفران العام، كما تناولت الذنوب تناولا عاماً. ١٠/٣٢٩

وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة إلا بعض المتصفات بالفاحشة أو مقدماتها، أو بعض الظلم باللسان أو اليد، وقد يكون ما تركه من المأمور الذي يجب للّه عليه في باطنه وظاهره من شعب الإيمان وحقائقه أعظم ضرراً عليه مما فعله من بعض الفواحش ، فإن ما أمر الله به من حقائق الإيمان التي بها يصير العبد من المؤمنين حقاً أعظم نفعاً من نفع ترك بعض الذنوب الظاهرة، كحب اللّه ورسوله، فإن هذا أعظم الحسنات الفعلية حتى ثبت في الصحيح أنه كان على عهد النبي ﷺ رجل يدعى حماراً، وكان يشرب الخمر، وكان كلما أتى به إلى النبي ﷺ جلده الحد، فلما كثر ذلك منه أتى به مرة فأمر بجلده فلعنه رجل فقال النبي ﷺ : «لا تلعنه فإنه يحب اللّه ورسوله»[2].

فنهي عن لعنه مع إصراره على الشرب لكونه يحب اللّه ورسوله، مع أنه ﷺ لعن في الخمرعشرة: «لعن الخمر، وعاصرها ومعتصرها،وشاربها وساقيها، وحاملها والمحمولة إليه، وبائعها ومبتاعها، وآكل ثمنها»[3].

ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة له.

/ وكذلك «التكفير المطلق» ، و«الوعيد المطلق». ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب ١٠/٣٣٠ والسنة مشروطاً بثبوت شروط وانتفاء موانع ، فلا يلحق التائب من الذنب باتفاق المسلمين، ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ، ولا يلحق المشفوع له ، والمغفور له ، فإن الذنوب تزول عقوبتها - التي هي جهنم - بأسباب التوبة والحسنات الماحية والمصائب

(١) أحمد ١/ ٣٧٦، ٤٢٣، ٤٣٣.

(٢) البخاري في الحدود (٦٧٨٠) عن عمر بن الخطاب .

(٣) أحمد ١/ ٣١٦، ٢/ ٩٧ وأبو داود في الأشربة (٣٦٧٤).

المكفرة ـ لكنها من عقوبات الدنيا ـ وكذلك ما يحصل في البرزخ من الشدة، وكذلك ما يحصل في عرصات القيامة، وتزول أيضًا بدعاء المؤمنين: كالصلاة عليه وشفاعة الشفيع المطاع، كمن يشفع فيه سيد الشفعاء محمد ﷺ تسليماً.

وحينئذ، فأي ذنب تاب منه ارتفع موجبه، وما لم يتب منه فله حكم الذنوب التي لم يتب منها، فالشدة إذا حصلت بذنوب وتاب من بعضها خفف منه بقدر ما تاب منه، بخلاف ما لم يتب منه، بخلاف صاحب التوبة العامة.

والناس في غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم إلى ذلك، فإن التوبة واجبة على كل عبد في كل حال، لأنه دائماً يظهر له ما فرط فيه من ترك مأمور أو ما اعتدى فيه من فعل محظور؛ فعليه أن يتوب دائماً، واللّه أعلم.

١٠/٣٣١ / وأما قول السائل: ما السبب في أن الفَرَجَ يأتي عند انقطاع الرجاء عن الخلق؟ وما الحيلة في صرف القلب عن التعلق بهم وتعلقه بالله؟

فيقال: سبب هذا تحقيق التوحيد: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الإلهية».

فتوحيد الربوبية: أنه لا خالق إلا اللّه، فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمر من الأمور، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فكل ما سواه إذا قدر سببًا فلابد له من شريك معاون وضد معوق، فإذا طلب مما سواه إحداث أمر من الأمور طلب منه ما لا يستقل به ولا يقدر وحده عليه، حتى ما يطلب من العبد من الأفعال الاختيارية لا يفعلها إلا بإعانة اللّه له، كأن يجعله فاعلاً لها بما يخلقه فيه من الإرادة الجازمة ويخلقه له من القدرة التامة، وعند وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المقدور.

فمشيئة اللّه وحده مستلزمة لكل ما يريده، فما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن، وما سواه لا تستلزم إرادته شيئًا، بل ما أراده لا يكون إلا بأمور خارجة عن مقدوره إن لم يعنه الرب بها لم يحصل مراده، ونفس إرادته لا تحصل إلا بمشيئة اللّه تعالى. كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وقال / تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً . وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩ـ٣١]، وقال: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ.وَمَا يَذْكُرُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٥، ٥٦].

١٠/٣٣٢

والراجي لمخلوق طالب بقلبه لما يريده من ذلك المخلوق وذلك المخلوق عاجز عنه، ثم

هذا من الشرك الذي لا يغفره اللّه، فمن كمال نعمته وإحسانه إلى عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد، ثم إن وحَّدَه العبد توحيد الإلهية حصلت له سعادة الدنيا والآخرة.

وإن كان ممن قيل فيه: ﴿**وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[يونس: ١٢]، وفي قوله: ﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنسَانُ كَفُوراً**﴾ [الإسراء: ٦٧] كان ما حصل له من وحدانيته حجة عليه.

كما احتج ـ سبحانه ـ على المشركين الذين يقرون بأنه خالق كل شيء ثم يشركون ولا يعبدونه وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿ **قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ./ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ . قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ** ﴾[المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩]، وقال تعالى: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ** ﴾[العنكبوت: ٦١] وهذا قد ذكر في القرآن في غير موضع. ١٠/٣٣٣

فمن تمام نعمة اللّه على عباده المؤمنين أن ينزل بهم الشدة والضر وما يلجئهم إلى توحيده فيدعونه مخلصين له الدين ويرجونه لا يرجون أحداً سواه، وتتعلق قلوبهم به لا بغيره ، فيحصل لهم من التوكل عليه والإنابة إليه، وحلاوة الإيمان وذوق طعمه، والبراءة من الشرك ما هو أعظم نعمة عليهم من زوال المرض والخوف، أو الجدب، أو حصول اليسر وزوال العسر في المعيشة ، فإن ذلك لذات بدنية ونعم دنيوية قد يحصل للكافر منها أعظم مما يحصل للمؤمن.

وأما ما يحصل لأهل التوحيد المخلصين للّه الدين فأعظم من أن يعبر عن كنهه مقال، أو يستحضر تفصيله بال، ولكل مؤمن من ذلك نصيب بقدر إيمانه، ولهذا قال بعض السلف: يا بن آدم، لقد بورك لك في حاجة أكثرت فيها من قرع باب سيدك. وقال بعض الشيوخ: إنه ليكون لي إلى اللّه حاجة فأدعوه فيفتح لي من لذيذ معرفته وحلاوة مناجاته ما لا أحب معه أن يعجل قضاء حاجتي خشية أن تنصرف نفسي / عن ذلك ، لأن النفس لا تريد إلا حظها فإذا قضى انصرفت. وفي بعض الإسرائيليات يا بن آدم، البلاء يجمع بيني وبينك ،والعافية تجمع بينك وبين نفسك. ١٠/٣٣٤

وهذا المعنى كثير، وهو موجود مذوق محسوس بالحس الباطن للمؤمن، وما من مؤمن إلا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه، فإن ذلك من باب الذوق والحس لا يعرفه إلا من كان له ذوق وحس بذلك.

ولفظ «الذوق» وإن كان قد يظن أنه في الأصل مختص بذوق اللسان، فاستعماله في الكتاب والسنة يدل على أنه أعم من ذلك مستعمل في الإحساس بالملائم والمنافر ، كما أن لفظ « الإحساس» في عرف الاستعمال عام فيما يحس بالحواس الخمس، بل وبالباطن.

وأما في اللغة فأصله«الرؤية» كما قال: ﴿ **هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ** ﴾ [مريم:٩٨] .

والمقصود لفظ «الذوق» قال تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ**﴾ [النحل:١١٢] فجعل الخوف والجوع مذوقاً، وأضاف إليهما اللباس ليشعر أنه لبس الجائع والخائف فشمله وأحاط به إحاطة اللباس باللابس،/ بخلاف من كان الألم لا يستوعب مشاعره بل يختص ١٠/٣٣٥
ببعض المواضع، وقال تعالى: ﴿**إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا**(١) **الْعَذَابِ الأَلِيمِ**﴾ [الصافات: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾ [الدخان :٤٩] ، وقال تعالى: ﴿ **ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ**﴾ [القمر:٤٨]، وقال: ﴿**لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ**﴾ [الدخان:٥٦]، وقال تعالى: ﴿**لا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلا شَرَابًا . إِلاَّ حَمِيمًا وَغَسَّاقًا**﴾[النبأ:٢٤، ٢٥]، وقال : ﴿**وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ**﴾[السجدة:٢١]، وقد قال النبي ﷺ :«ذاق طعم الإيمان من رضى باللّه ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبياً»(٢).

فاستعمال لفظ «الذوق» في إدراك الملائم والمنافر كثير. وقال النبي ﷺ : «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان»(٣) كما تقدم ذكر الحديث. فوجود المؤمن حلاوة الإيمان في قلبه وذوق طعم الإيمان أمر يعرفه من حصل له هذا الوجد.

وهذا الذوق ، أصحابه فيه يتفاوتون ، فالذي يحصل لأهل الإيمان عند تجريد توحيد قلوبهم إلى اللّه وإقبالهم عليه دون ما سواه بحيث يكونون حنفاء له مخلصين له الدين ، لا يحبون شيئًا إلا له ، ولا يتوكلون إلا عليه ، ولا يوالون إلا فيه ، ولا يعادون إلا له ، ولا يسألون إلا إياه ، ولا يرجون إلا إياه ، ولا يخافون إلا إياه ، يعبدونه ويستعينون له وبه، بحيث يكونون عند الحق بلا خلق ، وعند الخلق بلا هوى ، قد فنيت عنهم إرادة ما

---

(١) في المطبوعة :«فذوقوا» ،والصواب ما أثبتناه.

(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٣٢.

سواه بإرادته، ومحبة ما سواه بمحبته، وخوف / ما سواه بخوفه، ورجاء ما سواه برجائه، ٣٣٦/ ١٠
ودعاء ما سواه بدعائه ، هو أمر لا يعرفه بالذوق والوجد إلا من له نصيب، وما من مؤمن إلا له منه نصيب.

وهذا هو حقيقة الإسلام الذي بعث اللّه به الرسل، وأنزل به الكتب، وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه. واللّه سبحانه أعلم.

obeikandl.com

١٠/٣٣٧ / قال شيخُ الإِسْلام ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

فَصْـل

«الفناء» الذي يوجد في كلام الصوفية يفسر بثلاثة أمور :

أحدها: فناء القلب عن إرادة ما سوى الرب، والتوكل عليه وعبادته، وما يتبع ذلك، فهذا حق صحيح وهو محض التوحيد والإخلاص ، وهو في الحقيقة عبادة القلب، وتوكله، واستعانته، وتألهه وإنابته، وتوجهه إلى اللّه وحده لا شريك له، وما يتبع ذلك من المعارف والأحوال . وليس لأحد خروج عن هذا.

وهذا هو القلب السليم الذي قال اللّه فيه: ﴿إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩] وهو سلامة القلب عن الاعتقادات الفاسدة، والإرادات الفاسدة، وما يتبع ذلك.

١٠/٣٣٨ / وهذا «الفناء» لا ينافيه البقاء ، بل يجتمع هو والبقاء فيكون العبد فانياً عن إرادة ما سواه، وإن كان شاعراً باللّه وبالسوى، وترجمته قول: لا إله إلا اللّه، وكان النبي ﷺ يقول: «لا إله إلا اللّه، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة ، وله الفضل ، وله الثناء الحسن»(١) وهذا في الجملة هو أول الدين وآخره.

الأمر الثاني : فناء القلب عن شهود ما سوى الرب، فذاك فناء عن الإرادة ، وهذا فناء عن الشهادة ، ذاك فناء عن عبادة الغير والتوكل عليه، وهذا فناء عن العلم بالغير والنظر إليه، فهذا الفناء فيه نقص، فإن شهود الحقائق على ما هي عليه، وهو شهود الرب مدبراً العبادة، آمراً بشرائعه ، أكمل من شهود وجوده ، أو صفة من صفاته، أو اسم من أسمائه، والفناء بذلك عن شهود ما سوى ذلك.

ولهذا كان الصحابة أكمل شهوداً من أن ينقصهم شهود للحق مجملاً عن شهوده مفصلاً، ولكن عرض كثير من هذا لكثير من المتأخرين من هذه الأمة. كما عرض لهم عند تجلي بعض الحقائق؛ الموت والغشي والصياح والاضطراب، وذلك لضعف القلب عن شهود الحقائق على ما هي عليه، وعن شهود التفرقة في الجمع،والكثرة في الوحدة ، حتى اختلفوا في إمكان ذلك ، وكثير منهم يرى أنه لا يمكن سوى ذلك لما رأى أنه إذا ذكر

---

(١) مسلم في المساجد (٥٩٤/ ١٣٩) ، وأحمد ٤/ ٤، ٥، كلاهما عن عبد الله بن الزبير.

الخلق أو الأمر اشتغل عن الخالق الآمر. وإذا عورض بالنبي / ﷺ وخلفائه ادعى ١٠/٣٣٩
الاختصاص ، أو أعرض عن الجواب أو تحير في الأمر.

وسبب ذلك أنه قاس جميع الخلق على ما وجده من نفسه ؛ ولهذا يقول بعض هؤلاء: إنه لا يمكن حين تجلى الحق سماع كلامه ، ويحكى عن ابن عربي أنه لما ذكر له عن الشيخ شهاب الدين السهروردي أنه جوز اجتماع الأمرين. قال: نحن نقول له عن شهود الذات وهو يخبرنا عن شهود الصفات ، والصواب مع شهاب الدين . فإنه كان صحيح الاعتقاد في امتياز الرب عن العبد. وإنما بنى ابن عربي على أصله الكفري في أن الحق هو الوجود الفائض على الممكنات ، ومعلوم أن شهود هذا لا يقع فيه خطاب ، وإنما الخطاب في مقام العقل[1].

وفي هذا الفناء قد يقول: أنا الحق ، أو سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله، إذا فنى بمشهوده عن شهوده، وبموجوده عن وجوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن عرفانه . كما يحكون أن رجلاً كان مستغرقًا في محبة آخر، فوقع المحبوب في اليم فألقى الآخر نفسه خلفه، فقال ما الذي أوقعك خلفي؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني.

وفي مثل هذا المقام يقع السكر الذي يسقط التمييز مع وجود / حلاوة الإيمان ، كما ١٠/٣٤٠
يحصل بسكر الخمر، وسكر عشيق الصور. وكذلك قد يحصل الفناء بحال خوف أو رجاء، كما يحصل بحال حب فيغيب القلب عن شهود بعض الحقائق ويصدر منه قول أو عمل من جنس أمور السكارى وهي شطحات بعض المشائخ، كقول بعضهم : أنصب خيمتي على جهنم، ونحو ذلك من الأقوال والأعمال المخالفة للشرع، وقد يكون صاحبها غير مأثوم، وإن لم يكن فيشبه هذا الباب أمر خفراء العدو ومن يعين كافراً أو ظالماً بحال ويزعم أنه مغلوب عليه. ويحكم على هؤلاء أن أحدهم إذا زال عقله بسبب غير محرم فلا جناح عليهم فيما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال المحرمة بخلاف ما إذا كان سبب زوال العقل والغلبة أمراً محرماً.

وهذا كما قلنا في عقلاء المجانين والمولهين، الذين صار ذلك لهم مقاماً دائماً ،كما أنه يعرض لهؤلاء في بعض الأوقات ، كما قال بعض العلماء ذلك فيمن زال عقله حتى ترك شيئًا من الواجبات: إن كان زواله بسبب غير محرم مثل الإغماء بالمرض أو أسقى مكرها شيئًا يزيل عقله فلا إثم عليه، وإن زال بشرب الخمر ونحو ذلك من الأحوال المحرمة أثم بترك الواجب، وكذلك الأمر في فعل المحرم.

(١) هذه الكلمة غير متضحة في خط المؤلف لخرم في الأصل.

وكما أنه لا جناح عليهم فلا يجوز الاقتداء بهم ولا حمل كلامهم وفعالهم على الصحة
١٠/٣٤١ بل هم في الخاصة مثل الغافل والمجنون في التكاليف / الظاهرة ، وقال فيهم بعض العلماء: هؤلاء قوم أعطاهم اللّه عقولاً وأحوالاً فسلب عقولهم وترك أحوالهم وأسقط ما فرض بما سلب.

ولهذا اتفق العارفون على أن حال البقاء أفضل من ذلك، وهو شهود الحقائق بإشهاد الحق، كما قال اللّه ـ تعالى ـ فيما روى عنه رسوله: «ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه. فبي يسمع وبي يبصر، وبي يبطش وبي يمشي» وفي رواية: «وبي ينطق ، وبي يعقل»[1] .فإذا سمع بالحق ورأى به سمع الأمر على ما هو عليه وشهد الحق على ما هو عليه.

وعامة ما تجده في كتب أصحاء الصوفية مثل شيخ الإسلام ومن قبله من الفناء هو هذا، مع أنه قد يغلط بعضهم في بعض أحكامه كما تكلمت عليه في غير هذا الموضع.

وفي الجملة، فهذا الفناء صحيح وهو في عيسوية المحمدية، وهو شبيه بالصعق والصياح الذي حدث في التابعين؛ ولهذا يقع كثير من هؤلاء في نوع ضلال؛ لأن الفناء عن شهود الحقائق مرجعه إلى عدم العلم والشهود. وهو وصف نقص لا وصف كمال، وإنما
١٠/٣٤٢ يمدح من جهة / عدم إرادة ما سواه؛ لأن ذكر المخلوق قد يدعو إلى إرادته والفتنة به.

ولهذا غالب عباد «العيسوية» في عدم العلم بالسوي، وإرادته والفتنة به، ويوصفون بسلامة القلوب. وغالب علماء «الموسوية» في العلم بالسوي وإرادته والفتنة به، ويوصفون بالعلم، لكن الأولون موصوفون بالجهل والعدل. والآخرون موصوفون بالظلم. . .[2] وكلاهما صحيح.

فأما العلم بالحق والخلق، وإرادة اللّه وحده لا شريك له فهذا نعت المحمدية الكاملون في العلم والإرادة ، وسلامة القلب المحمودة ، هي سلامة. . .[3] إذ الجهل لا يكون بنفسه صفة مدح. إلا أنه قد يمدح لسلامته به عن الشرور، فإن أكثر النفوس إذا عرفت الشر الذي تهواه اتبعته أو فزعت منه أو فتنها.

الثالث: فناء عن وجود السوى: بمعنى أنه يرى أن اللّه هو الوجود، وأنه لا وجود لسواه ، لا به ولا بغيره، وهذا القول والحال للاتحادية الزنادقة من المتأخرين كالبلياني

---

(١) سبق تخريجه ص ٨.

(٢، ٣) خرم بالأصل.

والتلمساني والقونوني ونحوهم الذين يجعلون الحقيقة أنه عين الموجودات وحقيقة الكائنات، وأنه / لا وجود لغيره، لا بمعنى أن قيام الأشياء به ووجودها به، كما قال النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ٣٤٣/ ١٠

ألا كل شيء ما خلا اللّه باطل»[1]

وكما قيل في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨] فإنهم لو أرادوا ذلك لكان ذلك هو الشهود الصحيح، لكنهم يريدون أنه هو عين الموجودات، فهذا كفر وضلال. ربما تمسك أصحابه بألفاظ متشابهة توجد في كلام بعض المشايخ، كما تمسك النصارى بألفاظ متشابهة تروى عن المسيح، ويرجعون إلى وجد فاسد أو قياس فاسد. فتدبر هذا التقسيم فإنه بيان الصراط المستقيم.

(١) البخاري في مناقب الأنصار (٣٨٤١) ومسلم في الشعر (٣/٢٢٥٦).

obeikandl.com

١٠/٣٤٤ / وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلام ـ قدس الله روحه :

فَصْل

الأمر والنهي، الذي يسميه بعض العلماء التكليف الشرعي هو مشروط بالممكن من العلم والقدرة، فلا تجب الشريعة على من لا يمكنه العلم كالمجنون والطفل، ولا تجب على من يعجز كالأعمى والأعرج والمريض في الجهاد، وكما لا تجب الطهارة بالماء، والصلاة قائماً والصوم، وغير ذلك على من يعجز عنه.

سواء قيل : يجوز تكليف ما لا يطاق أو لم يجز، فإنه لا خلاف أن تكليف العاجز
١٠/٣٤٥ الذي لا قدرة له على الفعل بحال غير واقع في / الشريعة، بل قد تسقط الشريعة التكليف عمن لم تكمل فيه أداة العلم، والقدرة تخفيفاً عنه، وضبطًا لمناط التكليف، وإن كان تكليفه ممكناً ،كما رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم، وإن كان له فهم وتمييز، لكن ذاك لأنه لم يتم فهمه، ولأن العقل يظهر في الناس شيئًا فشيئًا، وهم يختلفون فيه، فلما كانت الحكمة خفية ومنتشرة قيدت بالبلوغ.

وكما لا يجب الحج إلا على من ملك زاداً وراحلة عند جمهور العلماء ، مع إمكان المشي لما فيه من المشقة، وكما لا يجب الصوم على المسافر مع إمكانه منه تخفيفاً عليه، وكما تسقط الواجبات بالمرض الذي يخاف معه زيادة المرض وتأخر البرء، وإن كان فعلها ممكناً.

لكن هذه المواضع هي مما تختلف فيها الشرائع، فقد يوجب اللّه في شريعة ما يشق، ويحرم ما يشق تحريمه، كالآصار والأغلال التي كانت على بني إسرائيل ، وقد يخفف في شريعة أخرى، كما قال المؤمنون: ﴿**رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا**﴾[البقرة :٢٨٦]، وكما قال اللّه تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة:١٨٥]، وقال: ﴿**مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ**﴾ [المائدة:٦]، وقال: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج:٧٨]، وقال: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ** ﴾[النساء:٢٨].

١٠/٣٤٦ / وقال النبي ﷺ لأصحابه في قصة الأعرابي: «إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا

معسرين»[1] ،وقال لمعاذ وأبي موسى: « يسرا ولا تعسرا»[2] ،وقال: « إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»[3] ،وقال:« لا تشددوا على أنفسكم فيشدد اللّه عليكم، فإن أقواماً شددوا على أنفسهم، فشدد اللّه عليهم،فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم»[4]، وقال:«لا رهبانية في الإسلام»[5]،وقال: «لكني أصوم وأفطر ،وأقوم وأنام ،وأتزوج النساء، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[6] ،وقال: «إن اللّه يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتي معصيته»[7]، وروى عنه أنه قال: « بعثت بالحنيفية السمحة»[8].

وأما كون الإنسان مريداً لما أمر به، أو كارهاً له ،فهذا لا تلتفت إليه الشرائع، بل ولا أمر عاقل، بل الإنسان مأمور بمخالفة هواه.

والإرادة: هي الفارقة بين أهل الجنة وأهل النار، كما قال تعالى :﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا . وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَىٰ لها سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا**﴾ [الإسراء: ١٨، ١٩] ، وقال تعالى: ﴿**تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا**﴾ [القصص:٨٣]، وقال تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ / أَعْمَالَهُمْ فِيهَا**﴾ ٣٤٧/ ١٠
الآية [هود:١٥]، وقال تعالى: ﴿**وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**﴾ [الأنعام:٥٢]، ونظائره كثيرة.

فإن هذه الأصول ممهدة في الكتاب والسنة، وكلام العلماء والعارفين، وليس الغرض هنا تقريرها.

وإنما الغرض شيء آخر، وهو أنه إذا كان التكليف مشروطاً بالتمكن من العلم الذي

---

(١) البخاري في الوضوء (٢٢٠) وفي الأدب (٦١٢٨) وأحمد ٢/ ٢٣٩ ، ٢٨٢.
(٢) البخاري في الأدب (٦١٢٤) ومسلم في الأشربة (١٧٣٣/ ٧١) .
(٣) البخاري في الإيمان (٣٩)، والنسائي في الإيمان (٥٠٣٤)، كلاهما عن أبي هريرة.
(٤) أبو داود في الأدب (٤٩٠٤) ، وضعفه الألباني .
(٥) الدارمي في النكاح بمعناه ٢/ ١٣٣، وأحمد أيضًا بمعناه ٦/ ٢٢٦، كلاهما عن عثمان بن مظعون.
(٦) البخاري في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم في النكاح (١٤٠١/ ٥)، والنسائي في النكاح (٣٢١٧)، وأحمد ٣/ ٢٤١، كلهم عن أنس.
(٧) أحمد ٢/ ١٠٨، وقال الهيثمي في المجمع ٣/ ١٦٥:« رجاله رجال الصحيح »، وصححه الشيخ شاكر (٥٨٦٦).
(٨) أحمد ٥/ ٢٦٦، عن أبي أمامة ، ٦/ ١١٦ عن عائشة ، وصححه الشيخ زين (٢٤٧٣٦).

أصله العقل، وبالقدرة على الفعل فنقول: كل من هذين قد يزول بأسباب محظورة، وبأسباب غير محظورة، فإذا أزال عقله بشرب الخمر أو البنج ونحوهما لم يزل عنه بذلك، أثم بما يتركه من الواجبات ويفعله من المحرمات ، إذا كان السكر يقتضي ذلك، بخلاف ما إذا زال بسبب غير محرم، كالإغماء لمرض، أو خوف، أو سكر بشرب غير محرم، مثل أن يجرع الخمر مكرهاً ، فإن هذا لا إثم عليه.

وأما قضاء الصلاة عليه عند أحمد ،وعند من يقول: يقضي صلاة يوم وليلة، فذاك نظير وجوب قضائها على النائم والناسي، ولا إثم عليهما، كما قال النبي ﷺ : « ليس في النوم تفريط، وإنما التفريط في اليقظة»(١) ،وقال: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا كفارة لها إلا ذلك»(٢).

١٠/٣٤٨ / وكذلك قدرة العبد، فإنه لو فرط بعد وجوب الحج عليه، حتى ضيع ماله بقي الحج في ذمته ، وكذلك في استحلال المحرمات، قال الله تعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**﴾[البقرة:١٧٣] . فالضرورة بسبب محظور لا تستباح بها المحرمات، بخلاف الضرورة التي هي بسبب غير محظور.

وقد اختلف العلماء في العاصي بسفره هل يترخص ترخص المسافر؟ ومذهب الشافعي، وأحمد أنه لا يترخص.

فالأحوال التي ترد على العباد، وأهل المعرفة والزهاد، ونحوهم مما توجب زوال عقل أحدهم وعلمه، حتى تجعله كالمجنون والمولَه والسكران والنائم، أو زوال قدرته حتى تجعله كالعاجز، أو تجعله كالمضطر الذي يصدر عنه القول والفعل بغير إرادته واختياره، فإن زوال العقل والقدرة قد يوجب عجزه عن أداء واجبات ، وقد يوجب وقوعه في محرمات.

فهؤلاء يقال فيهم: إن كان زوال ذلك بسبب غير محرم، فلا حرج عليهم فيما يتركونه من الواجبات ، ويفعلونه من المحرمات ، ولا يجوز أيضًا اتباعهم فيما هو خارج عن الشريعة من أقوالهم وأفعالهم ، ولا نذمهم على ذلك ، بل قد يمدحون على ما وافقوا فيه
١٠/٣٤٩ الشريعة من / الأقوال والأعمال ، ويرفع عنهم اللوم فيما عذرهم فيه الشارع ، كما يقال في المجتهد المخطئ سواء ، بل المجتهد المخطئ نوع من هذا الجنس ، حيث سقط عنه

---

(١) أبو داود في الصلاة (٤٤١)، والترمذي في الصلاة (١٧٧) وقال: « حسن صحيح »، والنسائي في المواقيت (٦١٦)، وابن ماجه في الصلاة (٦٩٨)، وأحمد ٥/ ٣٠٥، كلهم عن أبي قتادة.

(٢) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٩٧) ومسلم في المساجد (٦٨٤/ ٣١٤).

اللوم؛ لعجزه عن العلم.

وإن كان زوال ذلك بسبب محرم، استحقوا الذم والعقاب على ما يتركونه من واجب ويفعلونه من محرم.

مثال الأول: من يسمع القرآن على الوجه المشروع، فهاج له وجد يحبه، أو مخافة أو رجاء ، فضعف عن حمله حتى مات، أو صعق، أو صاح صياحاً عظيماً، أو اضطرب اضطراباً كثيراً، فتولد عن ذلك ترك صلاة واجبة ، أو تعدي على بعض الناس ، فإن هذا معذور في ذلك، فإن هذا في هذه الحال بمنزلة عقلاء المجانين المولهين، الذين حصل لهم الجنون، مع أنهم من الصالحين وأهل المعرفة، إما لقوة الوارد الذي ورد عليهم، وإما لضعف قلوبهم عن حمله، وإما لانحراف أمزجتهم وقوة الخلط، وإما لعارض من الجن، فإن هؤلاء كما بلغنا عن الإمام أبي محمد المقدسي، حيث سئل عنهم، فقال: هؤلاء قوم أعطاهم اللّه عقولاً وأحوالاً ، فسلب عقولهم وأبقى أحوالهم ، وأسقط ما فرض بما سلب.

ولهذا كان هذا الصنف والذي قبله موجوداً في التابعين ومن / بعدهم، لا سيما في ١٠/٣٥٠
عباد البصريين، فإن فيهم من مات من سماع القرآن، كزرارة بن أوفى، وأبي جهير الضرير وغيرهما.

وأما الصحابة، فإن حالهم كان أكمل من أن يكون فيهم مجنون أو مصعوق ، ومن هؤلاء أيضاً من غلب عليه الذكر للّه، والتوحيد له والمحبة حتى غاب بالمذكور المشهود المحبوب المعبود عما سواه، كما يحصل لبعض العاشقين في غيبته بمعشوقه عما سواه، فيقول أحدهم في هذه الحال. أنا الحق ، أو سبحاني، أو ما في الجبة إلا اللّه. ومنهم من غلب عليه حال الرجاء والرحمة، حتى قال: أبسط سجادتي على جهنم . فمن قال هذا في حال زوال عقله بحيث يكون كالسكران أو المولّه، وكان السبب الذي أوجب ذلك غير منهي عنه شرعاً: فلا إثم عليه.

ومثال الثاني: ما قد يحصل عند سماع المكاء والتصدية لكثير من أهل السماع، فإنه قد ينشد أشعاراً فيها ما يخالف الشرع بأصوات مخالفة للشرع، ويكون الإنسان فيه استعداد فيوجب ذلك اختلاطاً، وزوال عقل، حتى يقتل بعضهم بعضاً، إما ظاهراً وإما باطناً بالهمة والقلوب، ويوجب أيضاً من ترك واجبات الشريعة، ومن الاعتداء على المؤمنين في الدين والدنيا ما اللّه به عليم.

/ وكذلك قد يسلك أحدهم عبادات غير شرعية في الاعتقادات والأعمال فتورثه تلك ١٠/٣٥١

العبادات والأعمال أحوالاً قوية قاهرة، يترك بها الواجبات، ويفعل بها المحرمات أعظم مما يفعله الملك الجبار، إذا سكر بشرب الخمر بالنفوس والأموال.

وإذا خوطب أحدهم في حال صحوه، وعقله قال: كنت مغلوباً، وورد علي وارد فعل بي هذا، والحكم للوارد، وهذه حال كثير من خفراء العدو، وكثير ممن يعين الكفرة والظلمة، ويعتدي على المسلمين والمؤمنين من أهل الأحوال، ويقول: إنه مغلوب في ذلك، وأنه ورد عليه وارد أوجب ذلك، وأنه خوطب بذلك الفعل.

فيقال: أما زوال عقلك حتى صرت لا تفهم أمر الله ونهيه، وزوال قدرتك حتى صرت مضطراً إلى تلك الأفعال، وإن كنت صادقاً في ذلك، فسببه تفريطك وعدوانك أولاً، حتى صرت في حال المجانين والسكارى، فأنت بمنزلة شارب الخمر الذي سكر منها، والمتعرض للعشق حتى يعشق فيفعل فيه العشق الأفاعيل؛ إذ لا فرق بين سكر الأصوات والصور والشراب، فإن هذا سكر الأجسام، وهذا سكر النفوس، وهذا سكر الأرواح، فإذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معذوراً في دين الإسلام.

/ ولهذا إنما تقع هذه الأحوال ممن فيه نصرانية يميل بسببها إلى السكر، كما يفعله ١٠/٣٥٢
النصارى في الشراب والأصوات والصور؛ ولهذا كان هؤلاء في عالم الضلال.

وأما قولك: إنك خوطبت بذلك، وأمرت فمن أي الجهتين؟ أمن جهة الكلمات الدينية؟ أم من جهة الكلمات الكونية؟

فالأولى مثل قوله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾[النحل: ٩٠]، وقوله: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ**﴾ [الجمعة: ٢]، وقوله: ﴿**لَقَدْ[1] أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ**﴾ [الحديد: ٢٥].

والثانية مثل قوله: ﴿**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾ [الإسراء: ١٦]، وقوله: ﴿**بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا**﴾ [الإسراء: ٥]، وقوله: ﴿**أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ**﴾ [مريم: ٨٣] فإن ذكرت أنه من الجهة الأولى، فباطل، بخلاف الكتاب والسنة.

وإن أقررت أنه من الثانية فصحيح، لكن هذا حال الكفار والمنافقين مثل إبليس وفرعون ونمرود، وسائر من أطاع الأوامر الكونية، وتبع الإرادة القدرية، وأعرض عن الأوامر الشرعية، ولم يقف عند الإرادة الدينية.

---

(١) في المطبوعة: «ولقد»، والصواب ما أثبتناه.

فتدبر هذا الأصل فإنه عظيم نافع جداً، فتنكشف به الأحوال المخالفة للشرع، وانقسام أهلها إلى معذور وموزور ، كانقسامها إلى / مسطور على صاحبه، ومغفور، بمنزلة الأحوال ١٠/٣٥٣
الصادرة عن غير أهل العبادات والزهادات من العقل والصحو، ومن الإغماء والسكر والجنون ومن الاضطرار والاختيار، فإن أحوال الملوك والأمراء وأحوال الهداة والعلماء ، وأحوال المشايخ والفقراء، تشترك في هذه القاعدة الشريفة، وتحكم الشريعة فيها بالفرقان.

وإذا ضم إلى ذلك أن ما يصدر عن ذوي الأحوال من كشف علمي أو تأثير قدري ليس بمستلزم لولاية الله، بل ولا للصلاح ، بل ولا للإيمان؛ إذ قد يكون هذا الجنس في كافر، ومنافق ، وفاسق ، وعاصي ، وإنما أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون.

ففرق بين ولاية اللّه وبين الأحوال ، كما فرق بين خلافة النبوة وبين جنس الملك، وفرق بين العلم الذي ورثته الأنبياء ، وبين جنس الكلام ، فبين هذين النوعين خصوص وعموم ، فقد يكون الرجل ولياً للّه له حال تأثير وكشف ، وقد يكون ولياً ليس له تلك الحال بكمالها، وقد يكون له شيء من هذه الأحوال، وليس ولياً للّه، كما قد يكون خليفة نبي مطاعاً ،وقد يكون خليفة نبي مستضعفاً ، وقد يكون جباراً مطاعاً ليس من النبوة في شيء ، وقد يكون عالماً ليس متكلما بما يخالف كلام الأنبياء، وقد يكون عالماً متكلماً بكلام الأنبياء.

/ فَصـــل ١٠/٣٥٤

واعلم أن عامة البدع المتعلقة بالعلوم والعبادات في هذا القدر وغيره، إنما وقع في الأمة في أواخر خلافة الخلفاء الراشدين،كما أخبر به النبي ﷺ حيث قال: « من يعش منكم بعدي فسيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»(١).

ومعلوم أنه إذا استقام ولاة الأمور الذين يحكمون في النفوس والأموال استقام عامة الناس ، كما قال أبو بكر الصديق فيما رواه البخاري في صحيحه للمرأة الأحمسية لما

---

(١) الترمذي في العلم (٢٦٧٦) وقال:«حسن صحيح» وابن ماجه في المقدمة(٤٣) والدارمي (١/ ٤٤) وأحمد ١٢٦/٤، ١٢٧.

سألته فقالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح ؟ قال: ما استقامت لكم أئمتكم[1] ،وفي الأثر: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: العلماء والأمراء أهل الكتاب وأهل الحديد، كما دل عليه قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ الآية [الحديد: ٢٥].

وهم أولو الأمر، في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

٣٥٥/ ١٠ / وكذلك من جهتهم يقع الفساد، كما جاء في الحديث مرفوعاً، وعن جماعة من الصحابة« إن أخوف ما أخاف عليكم: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون»[2]. فالأئمة المضلون هم الأمراء، والعالم والمجادل هم العلماء، لكن أحدهما صحيح الاعتقاد يزل ، وهو العالم، كما يقع من أئمة الفقهاء أهل السنة والجماعة.

والثاني، كالمتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القرآن مع أنهم في الحقيقة منسلخون من آيات اللّه، وإنما احتجاجهم به دفعاً للخصم، لا اهتداء به واعتماداً عليه؛ ولهذا قال: «جدال منافق بالقرآن» فإن السنة والإجماع تدفع شبهته.

والدين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل ، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان.

فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل اللّه بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية، والقصص، والوعد، والوعيد ، ثم أنزل بالمدينة ـ لما صار له قوة ـ فروعه الظاهرة من الجمعة والجماعة، والأذان والإقامة، والجهاد، والصيام، وتحريم الخمر والزنا، والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته.

٣٥٦/ ١٠ / فأصوله تمد فروعه وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها، فإذا وقع فيه نقص ظاهر فإنما يقع ابتداء من جهة فروعه ؛ ولهذا قال ﷺ : « أول ما تفقدون من دينكم الأمانة، وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة»[3] ،وروى عنه أنه قال: «أول ما يرفع الحكم بالأمانة»[4] . والحكم هو عمل الأمراء، وولاة الأمور، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وأما

(١) البخاري في مناقب الأنصار (٣٨٣٤) عن قيس بن أبي حازم.

(٢) الدارمي في المقدمة ١/ ٧١، عن عمر.

(٣) الطبراني في الكبير (٧١٨٢)، وقال الهيثمي في المجمع ١٤٨/٤: « فيه المهلب ابن العلاء ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات». عن شداد بن أوس ، وابن عدي ٥/ ٢٢١ عن أنس.

(٤) أحمد ٥/ ٢٥١ وصحيح الجامع الصغير برقم (٢٨٢٠) وعزاه للطبراني عن شداد بن أوس وحسنه السيوطي.

الصلاة فهي أول فرض ، وهي من أصول الدين والإيمان، مقرونة بالشهادتين، فلا تذهب إلا في الآخر، كما قال ﷺ :«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبي للغرباء»(١) فأخبر أن عوده كبدئه.

فلما ذهبت دولة الخلفاء الراشدين، وصار ملكاً ظهر النقص في الأمراء ، فلابد أن يظهر أيضاً في أهل العلم والدين، فحدث في آخر خلافة علي بدعتا الخوارج والرافضة، إذ هي متعلقة بالإمامة والخلافة، وتوابع ذلك من الأعمال، والأحكام الشرعية.

وكان ملك معاوية ملكاً ورحمة ، فلما ذهب معاوية ـ رحمة اللّه عليه ـ وجاءت إمارة يزيد ، وجرت فيها فتنة قتل الحسين بالعراق ، وفتنة أهل الحرة بالمدينة ، وحصروا مكة ، لما قام عبد اللّه بن الزبير .

/ ثم مات يزيد وتفرقت الأمة، ابن الزبير بالحجاز،وبنو الحكم بالشام،ووثب المختار بن ١٠/٣٥٧
أبي عبيد وغيره بالعراق.وذلك في أواخر عصر الصحابة، وقد بقى فيهم مثل عبد اللّه بن عباس، وعبد اللّه بن عمر، وجابر بن عبد اللّه ،وأبو سعيد الخدري، وغيرهم، حدثت بدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة كابن عباس، وابن عمر، وجابر، وواثلة بن الأسقع وغيرهم ـ رضي اللّه عنهم ـ مع ما كانوا يردونه هم، وغيرهم من بدعة الخوارج والروافض.

وعامة ما كانت القدرية إذ ذاك يتكلمون فيه، أعمال العباد، كما يتكلم فيها المرجئة ، فصار كلامهم في الطاعة والمعصية، والمؤمن والفاسق ونحو ذلك من مسائل الأسماء والأحكام ، والوعد والوعيد ، ولم يتكلموا بعد في ربهم ولا في صفاته إلا في أواخر عصر صغار التابعين ، من حين أواخر الدولة الأموية حين شرع القرن الثالث ـ تابعوا التابعين ـ ينقرض أكثرهم ـ فإن الاعتبار في القرون الثلاثة بجمهور أهل القرن وهم وسطه، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة ، حتى إنه لم يكن بقى من أهل بدر ، إلا نفر قليل ، وجمهور التابعين بإحسان ، انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك ، وجمهور تابعي التابعين انقرضوا في أواخر الدولة الأموية ، وأوائل الدولة العباسية ـ وصار / في ولاة الأمور كثير من الأعاجم ، وخرج ١٠/٣٥٨
كثير من الأمر عن ولاية العرب وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم ، وظهر ما قاله النبي ﷺ : « ثم يفشوا الكذب حتى يشهد الرجل ، ولا

(١) مسلم في الإيمان (١٤٥/ ٢٣٢)، والترمذي في الإيمان (٢٦٢٩)، وقال:« حديث حسن صحيح غريب»، وابن ماجه في الفتن (٣٩٨٦)، وأحمد ١/ ٣٩٨، مسلم وابن ماجه كلاهما عن أبي هريرة، والترمذي وأحمد كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

يستشهد، ويحلف، ولا يستحلف»[1] ، حدث ثلاثة أشياء :

الرأي و الكلام والتصوف .

وحدث التجهم: وهو نفي الصفات . وبإزائه التمثيل.

فكان جمهور الرأي من الكوفة، إذ هو غالب على أهلها ،مع ما كان فيهم من التشيع الفاحش، وكثرة الكذب في الرواية ، مع أن في خيار أهلها من العلم، والصدق، والسنة والفقه، والعبادة أمر عظيم، لكن الغرض أن فيها نشأ كثرة الكذب في الرواية . وكثرة الآراء في الفقه، والتشيع في الأصول، وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة.

فإنه بعد موت الحسن، وابن سيرين بقليل، ظهر عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء، ومن اتبعهما من أهل الكلام والاعتزال.

١٠/٣٥٩ وظهر أحمد بن عطاء[2] الهجيمي الذي صحب عبد الواحد بن زيد ، / وعبد الواحد صحب الحسن البصري، ومن اتبعه من المتصوفة، وبنى دويرة للصوفية، هي أول ما بني في الإسلام، وكان عبد الرحمن بن مهدي وغيره يسمونهم الفقرية، وكانوا يجتمعون في دويرة لهم .

وصار لهؤلاء من الكلام المحدث، طريق يتدينون به، مع تمسكهم بغالب الدين.

ولهؤلاء من التعبد المحدث، طريق يتمسكون به مع تمسكهم بغالب التعبد المشروع، وصار لهؤلاء حال من السماع، والصوت حتى إن أحدهم يموت أو يغشى عليه.

ولهؤلاء حال في الكلام والحروف، حتى خرجوا به إلى تفكير أوقعهم في تحير.

وهؤلاء أصل أمرهم الكلام .

وهؤلاء أصل أمرهم الإرادة .

وهؤلاء يقصدون بالكلام التوحيد ، ويسمون نفوسهم الموحدين.

١٠/٣٦٠ وهؤلاء يقصدون بالإرادة، التوحيد ويسمون نفوسهم أهل / التوحيد، والتجريد.

وقد كتبت قبل هذا في القواعد، ما في طريقي أهل الكلام، والنظر وأهل الإرادة والعمل من الانحراف، إذا لم يقترن بمتابعة الرسول . كما بينت في قاعدة كبيرة أن أصل

---

(١) أحمد ١/ ١٨ والترمذي في الفتن (٢١٦٥) وقال: « حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

(٢) في المطبوعة :«على» وهو خطأ. انظر : ميزان الاعتدال ١/ ١١٩، لسان الميزان ١/ ٢٣٨.

العلم، والهدى، والدين هو: الإيمان باللّه ورسوله، واستصحاب ذلك في جميع الأقوال والأحوال.

وكان أهل المدينة أقرب من هؤلاء ،وهؤلاء في القول والعمل، إذ لم ينحرفوا انحراف الطائفتين من الكوفيين والبصريين، هوى ورواية، ورأيا، وكلاماً ،وسماعاً، وإن كان في بعضهم نوع انحراف لكن هم أقرب.

وأما الشاميون، فكان غالبهم مجاهدين، وأهل أعمال قلبية، أقرب إلى الحال المشروع، من صوفية البصريين إذ ذاك.

ولهذا تجد كتب الكلام، والتصوف، إنما خرجت في الأصل من البصرة ، فمتكلمة المعتزلة أئمتهم بصريون، مثل أبي الهذيل العلاف، وأبي علي الجبائي، وابنه أبي هاشم، وأبي عبد اللّه. . .[1]، وأبي الحسين / البصري ، وكذلك متكلمة الكلابية والأشعرية، ١٠/٣٦١
كعبد اللّه بن سعيد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري وصاحبه أبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وغيرهم.

وكذلك كتب المتصوفة ومن خلط التصوف بالحديث والكلام، ككتب الحارث بن أسد المحاسبي، وأبي الحسن بن سالم، وأبي سعيد الأعرابي وأبي طالب المكي.

وقد شرك هؤلاء من البغداديين، والخراسانيين، والشاميين خلق .

لكن الغرض أن الأصول من ثم .

كما أن علم النبوة، من الإيمان والقرآن، وما يتبع ذلك من الفقه والحديث وأعمال القلوب، إنما خرجت من الأمصار التي يسكنها جمهور أصحاب رسول اللّه ﷺ ، وهي الحرمان والعراقان والشام: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، وسائر الأمصار تبع.

فالقراء السبعة من هذه الأمصار، وكذلك أئمة أهل الحديث وأثبتهم أهل المدينة، وأهل البصرة، كالزهري ومالك، وكقتادة وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي.

/ وأهل الكوفة فيهم الصادق، والكاذب. ١٠/٣٦٢

وأهل الشام لم يكن فيهم كثير كاذب، ولا أئمة كبار في القراءة والحديث . وكذلك أئمة الفقهاء، فمالك عالم أهل المدينة، والثوري وأبو حنيفة وغيرهما من أهل الكوفة. وابن جريج وغيره من أهل مكة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد من أهل البصرة ،

---

(١) بالأصل كلمة غير واضحة.

والأوزاعي وطبقته بالشام، وقد قيل إن مالكاً إنما احتذى موطأه على كتاب حماد بن سلمة، وقيل : إن كتاب ابن جريج قبل ذلك.

ثم الشافعي، وإن كان أصله مكياً، فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بمصره.

وكذلك الإمام أحمد، وإن كان أجداده بصريين، فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بالبصريين، ولا غيرهم. كما أن عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وغيرهم من الخراسانيين، وكذلك أئمة الزهاد والعباد من هذه الأمصار ، كما ذكره أبو الفرج بن الجوزي في « صفوة الصفوة».

فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ ، وأما ما جاء
١٠/٣٦٣ عمن بعدهم، فلا ينبغي أن يجعل / أصلاً، وإن كان صاحبه معذوراً، بل مأجوراً، لاجتهاد أو تقليد.

فمن بنى الكلام في العلم: الأصول، والفروع على الكتاب والسنة، والآثار المأثورة عن السابقين، فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية، والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد، ﷺ ، وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى.

تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة، قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ .

وكَتَبَ كُتُبَ التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه، حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته المتوكل: لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ ، أو الصحابة أو التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود.

١٠/٣٦٤ / وكذلك في الزهد والرقاق والأحوال ، فإنه اعتمد في كتاب «الزهد» على المأثور عن الأنبياء ،صلوات الله عليهم من آدم إلى محمد، ثم على طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم، وكذلك وصفه لآخذ العلم أن يكتب ما جاء عن النبي ﷺ ، ثم عن الصحابة، ثم عن التابعين. ـ وفي رواية أخرى ـ ثم أنت في التابعين مخير.

وله كلام في الكلام الكلامي. والرأي الفقهي وفي الكتب الصوفية ، والسماع الصوفي ليس هذا موضعه . يحتاج تحريره إلى تفصيل ، وتبيين كيفية استعماله في حال دون حال.

فإنه ينبني على الأصل، الذي قدمناه من أنه قد يقترن بالحسنات سيئات إما مغفورة ، أو غير مغفورة ، وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة ، إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علماً وعملاً . فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف. وإلا بقى الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة . إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه ، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية ، إذا خرج غيره عن ذلك ؛ لما رآه في طرق الناس من الظلمة.

/ وإنما قررت هذه القاعدة؛ ليحمل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويعرف ١٠/٣٦٥
أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمور به شرعًا، تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علماً وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علماً وعملاً، وكل من الأمرين قد يكون عن غلبة ، وقد يكون مع قدرة .

فالأول، قد يكون؛ لعجز وقصور، وقد يكون مع قدرة وإمكان.

والثاني: قد يكون مع حاجة وضرورة، وقد يكون مع غنى وسعة، وكل واحد من العاجز عن كمال الحسنات، والمضطر إلى بعض السيئات معذور، فإن اللّه يقول: ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ [التغابن: ١٦] ، وقال: ﴿**لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦] ـ في البقرة والطلاق[1] ـ وقال : ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وقال النبي ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[2] ، وقال سبحانه : ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨] ، وقال : ﴿ **مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ** ﴾ [المائدة: ٦] ، وقال: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿ **فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ**﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقال: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ**﴾ [الأحزاب: ٥] .

---

(١) والتي في الطلاق قوله تعالى: ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا** ﴾.

(٢) البخارى في الاعتصام (٧٢٨٨) ومسلم في الفضائل (١٣٣٧ / ١٣٠).

١٠/٣٦٦ / وهذا أصل عظيم وهو : أن تعرف الحسنة في نفسها علماً وعملاً، سواء كانت واجبة أو مستحبة، وتعرف السيئة في نفسها علماً وقولاً وعملاً ، محظورة كانت، أو غير محظورة ـ إن سميت غير المحظورة سيئة ـ وإن الدين تحصيل الحسنات والمصالح، وتعطيل السيئات والمفاسد.

وإنه كثيراً ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية والفجورية ، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية.

فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائماً بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان.

فَصْـــل

ثم المتقدمون الذين وضعوا طرق الرأي والكلام والتصوف، وغير ذلك : كانوا
١٠/٣٦٧ يخلطون ذلك بأصول من الكتاب / والسنة والآثار؛ إذ العهد قريب، وأنوار الآثار النبوية بعد فيها ظهور، ولها برهان عظيم، وإن كان عند بعض الناس قد اختلط نورها بظلمة غيرها.

فأما المتأخرون، فكثير منهم جرد ما وضعه المتقدمون، مثل من صنف في الكلام من المتأخرين، فلم يذكر إلا الأصول المبتدعة وأعرض عن الكتاب والسنة، وجعلهما إما فرعين، أو آمن بهما مجملاً، أو خرج به الأمر إلى نوع من الزندقة ، ومتقدمو المتكلمين خيرمن متأخريهم.

وكذلك من صنف في الرأي فلم يذكر إلا رأي متبوعه وأصحابه ، وأعرض عن الكتاب والسنة ، ووزن ماجاء به الكتاب والسنة على رأي متبوعه ، ككثير من أتباع أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد ،وغيرهم.

وكذلك من صنف في التصوف والزهد، جعل الأصل ما روى عن متأخري الزهاد وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين ، كما فعل صاحب الرسالة أبوالقاسم القشيري ، وأبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي ، وابن خميس الموصلي في « مناقب الأبرار » ،

وأبو عبد الرحمن السلمي في «تاريخ الصوفية» ، لكن أبوعبد الرحمن صنف أيضا «سير السلف» من الأولياء والصالحين. وسير الصالحين من السلف، كما صنف في سير الصالحين من الخلف ونحوهم، من ذكرهم لأخبار أهل / الزهد والأحوال، من بعد القرون الثلاثة، ١٠/٣٦٨
من عند إبراهيم بن أدهم، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، ومن بعدهم، وإعراضهم عن حال الصحابة، والتابعين الذين نطق الكتاب والسنة بمدحهم، والثناء عليهم، والرضوان عنهم.

وكان أحسن من هذا أن يفعلوا، كما فعله أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» من ذكره للمتقدمين والمتأخرين . وكذلك أبو الفرج بن الجوزي في « صفوة الصفوة » وكذلك أبو القاسم التيمي في «سير السلف». . .[1] ،وكذلك ابن أسد بن موسى، إن لم يصعدوا إلى طريقة عبد اللّه بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهناد بن السرى وغيرهم في كتبهم في الزهد، فهذا هذا. واللّه أعلم وأحكم.

فإن معرفة أصول الأشياء ومبادئها . ومعرفة الدين وأصله، وأصل ما تولد فيه من أعظم العلوم نفعاً. إذ المرء ما لم يحط علماً بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها، يبقى في قلبه حسكة.

وكان للزهاد، عدة أسماء: يسمون بالشام الجوعية، ويسمون بالبصرة الفقرية، والفكرية، ويسمون بخراسان المغاربة، ويسمون أيضاً الصوفية والفقراء.

/ والنسبة في الصوفية، إلى الصوف ؛ لأنه غالب لباس الزهاد، وقد قيل هو نسبة إلى ١٠/٣٦٩
صوفة بن مراد بن أد بن طابخة قبيلة من العرب كانوا يجاورون حول البيت. وأما من قال: هم نسبة إلى الصفة، فقد قيل : كان حقه أن يقال: صفية، وكذلك من قال: نسبة إلى الصفا ، قيل له: كان حقه أن يقال: صفائية، ولو كان مقصوراً لقيل صفوية، وإن نسب إلى الصفوة قيل: صفوية. ومن قال: نسبة إلى الصف المقدم بين يدي اللّه. قيل له: كان حقه أن يقال: صفية، ولا ريب أن هذا يوجب النسبة والإضافة، إذا أعطى الاسم حقه من جهة العربية.

لكن التحقيق، أن هذه النسب إنما أطلقت على طريق الاشتقاق الأكبر والأوسط، دون الاشتقاق الأصغر، كما قال أبو جعفر: العامة اسم مشتق من العمى، فراعوا الاشتراك في الحروف دون الترتيب، وهو الاشتقاق الأوسط ، أو الاشتراك في جنس الحروف دون أعيانها وهو الأكبر.

---

(١) بالأصل بياض قدر كلمة.

وعلى الأوسط قول نحاة الكوفيين الاسم، مشتق من السمة.

وكذلك إذا قيل الصوفي من الصفا، وأما إذا قيل هو من الصفة أو الصف، فهو على الأكبر.

١٠/٣٧٠ وقد تكلم بهذا الاسم قوم من الأئمة ، كأحمد بن حنبل، وغيره ،/ وقد تكلم به أبو سليمان الداراني وغيره ، وأما الشافعي فالمنقول عنه ذم الصوفية ، وكذلك مالك ـ فيما أظن ـ وقد خاطب به أحمد لأبي حمزة الخراساني ، وليوسف بن الحسين الرازي ، ولبدر ابن أبي بدر المغازلي ، وقد ذم طريقهم طائفة من أهل العلم ، ومن العباد أيضاً من أصحاب أحمد ،ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأهل الحديث، والعباد، ومدحه آخرون.

والتحقيق فيه أنه مشتمل على الممدوح والمذموم، كغيره من الطريق، وأن المذموم منه قد يكون اجتهاديا، وقد لا يكون ، وأنهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في الرأي فإنه قد ذم الرأي من العلماء والعباد طوائف كثيرة، والقاعدة التي قدمتها تجمع ذلك كله، وفي المتسمين بذلك من أولياء اللّه وصفوته، وخيار عباده ما لا يحصى عده. كما في أهل الرأي من أهل العلم والإيمان من لا يحصى عدده إلا اللّه. واللّه ـ سبحانه ـ أعلم.

وبهذا يتبين لك أن البدعة في الدين، وإن كانت في الأصل مذمومة، كما دل عليه الكتاب والسنة، سواء في ذلك البدع القولية والفعلية. وقد كتبت في غير هذا الموضع أن المحافظة على عموم قول النبي ﷺ :«كل بدعة ضلالة»(١) متعين، وإنه يجب العمل ١٠/٣٧١ بعمومه، وإن من أخذ يصنف «البدع» إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك / ذريعة إلى ألا يحتج بالبدعة على النهي فقد أخطأ ، كما يفعل طائفة من المتفقهة ، والمتكلمة والمتصوفة، والمتعبدة، إذا نهوا عن العبادات المبتدعة والكلام في التدين المبتدع ادعوا ألا بدعة مكروهة إلا ما نهى عنه، فيعود الحديث إلى أن يقال: كل ما نهى عنه أو كل ما حرم أو كل ما خالف نص النبوة فهو ضلالة وهذا أوضح من أن يحتاج إلى بيان، بل كل ما لم يشرع من الدين فهو ضلالة.

وما سمي بدعة، وثبت حسنه بأدلة الشرع، فأحد الأمرين، فيه لازم:

إما أن يقال: ليس ببدعة في الدين ، وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة. كما قال عمر : نعمت البدعة هذه.

---

(١) مسلم في الجمعة (٨٦٧/ ٤٣) ، والنسائي في العيدين (١٥٧٨) ، وابن ماجه في المقدمة (٤٥) ،والدارمي فى المقدمة ١/ ٤٤ وأحمد ٣/ ٣١٠.

وإما أن يقال: هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح، كما يبقى فيما عداها على مقتضى العموم كسائر عمومات الكتاب والسنة وهذا قد قررته في اقتضاء الصراط المستقيم، وفي قاعدة السنة والبدعة، وغيره.

وإنما المقصود هنا، أن ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة، أو المخالف للكتاب والسنة إذا صدر عن شخص من الأشخاص، فقد يكون على وجه يعذر فيه، إما / لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته كما قد قررته في غير هذا ١٠/٣٧٢ الموضع، وقررته أيضًا في أصل التكفير والتفسيق المبني على أصل الوعيد.

فإن نصوص الوعيد، التي في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير، والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول، والفروع. هذا في عذاب الآخرة ،فإن المستحق للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة، خالد في النار، أو غير خالد، وأسماء هذا الضرب من الكفر والفسق ، يدخل في هذه القاعدة، سواء كان بسبب بدعة اعتقادية، أو عبادية ، أو بسبب فجور في الدنيا، وهو الفسق بالأعمال.

فأما أحكام الدنيا، فكذلك أيضًا، فإن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقاً بدعوتهم، إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة.

١٠/٣٧٣ / وَهُنـا قَاعـدةٌ شريفَـة ينبغي التفطن لها وهى:

أن ما عاد من الذنوب بإضرار الغير في دينه ودنياه، فعقوبتنا له في الدنيا أكبر ، وأما ما عاد من الذنوب بمضرة الإنسان في نفسه، فقد تكون عقوبته في الآخرة أشد، وإن كنا نحن لا نعاقبه في الدنيا.

وإضرار العبد في دينه ودنياه هو ظلم الناس، فالظلم للغير يستحق صاحبه العقوبة في الدنيا لا محالة لكف ظلم الناس بعضهم عن بعض، ثم هو نوعان:

أحدهما : منع ما يجب لهم من الحقوق ، وهو التفريط.

والثاني : فعل ما يضر به وهو العدوان. فالتفريط في حقوق العباد. . .[1].

١٠/٣٧٤ / ولهذا يعاقب الداعية إلى البدع ، بما لا يعاقب به الساكت، ويعاقب من أظهر المنكر بما لا يعاقب به من استخفى به، ونمسك عن عقوبة المنافق في الدين، وإن كان في الدرك الأسفل من النار .

وهذا لأن الأصل ، أن تكون العقوبة من فعل اللّه ـ تعالى ـ فإنه الذي يجزي الناس على أعمالهم في الآخرة، وقد يجزيهم أيضاً في الدنيا. وأما نحن، فعقوبتنا للعباد بقدر ما يحصل به أداء الواجبات ، وترك المحرمات بحسب إمكاننا، كما قال ﷺ :« أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللّه، وأن محمداً رسول اللّه، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على اللّه»[2] وقال تعالى: ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ**﴾ [الأنفال:٣٩]، وقال: ﴿**وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ**﴾ [البقرة:٢١٧] .

ولهذا من تاب من الكفار، والمحاربين ،وسائر الفساق قبل القدرة عليه سقطت عنه العقوبة التي لحق اللّه، فإذا أسلم الحربي قبل القدرة عليه عصم دمه، وأهله، وماله، وكذلك قاطع الطريق، والزاني والسارق، والشارب إذا تابوا قبل القدرة عليهم؛ لحصول المقصود بالتوبة وأما إذا تابوا بعد القدرة لم تسقط العقوبة كلها ؛ لأن ذلك يفضي إلى تعطيل الحدود وحصول الفساد؛ ولأن هذه التوبة غير موثوق بها؛ ولهذا إذا أسلم الحربي
١٠/٣٧٥ عند القتال صح إسلامه؛ لأنه أسلم قبل القدرة عليه، / بخلاف من أسلم بعد الأسر، فإنه لا يمنع استرقاقه وإن عصم دمه.

---

(١) خرم في الأصل.

(٢) البخاري في الاعتصام (٧٢٨٤، ٧٢٨٥) ومسلم في الإيمان (٢٠/٣٢).

ويبنى على هذه القاعدة: أنه قد يقر من الكفار والمنافقين، بلا عقوبة من يكون عذابه في الآخرة أشد، إذا لم يتعد ضرره إلى غيره، كالذين يؤتون الجزية عن يد وهم صاغرون، والذين أظهروا الإسلام والتزموا شرائعه ظاهراً مع نفاقهم؛ لأن هذين الصنفين كفوا ضررهم في الدين والدنيا عن المسلمين ، ويعاقبون في الآخرة على ما اكتسبوا من الكفر والنفاق ، وأما من أظهر ما فيه مضرة فإنه تدفع مضرته ولو بعقابه وإن كان مسلماً فاسقاً، أو عاصياً ، أو عدلاً مجتهداً مخطئًا ، بل صالحاً أو عالماً سواء في ذلك المقدور عليه والممتنع.

مثال المقدور عليه إنما يعاقب من أظهر الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وشهادة الزور، وقطع الطريق، وغير ذلك لما فيه من العدوان على النفوس والأموال والأبضاع، وإن كان مع هذا حال الفاسق في الآخرة خيراً من حال أهل العهد الكفار، ومن حال المنافقين ، إذ الفاسق خير من الكافر والمنافق بالكتاب والسنة والإجماع.

وكذلك يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم، وإن كان قد يكون معذوراً فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد.

/ وكذلك يجوز قتال البغاة : وهم الخارجون على الإمام، أو غير الإمام بتأويل سائغ ١٠/٣٧٦
مع كونهم عدولاً ، ومع كوننا ننفذ أحكام قضائهم ونسوغ ما قبضوه من جزية أو خراج أو غيرذلك. إذ الصحابة لا خلاف في بقائهم على العدالة ، وذلك أن التفسيق انتفى للتأويل السائغ. وأما القتال: فليؤدوا ما تركوه من الواجب ، و ينتهوا عما ارتكبوه من المحرم ، وإن كانوا متأولين.

وكذلك نقيم الحد على من شرب النبيذ المختلف فيه، وإن كانوا قوماً صالحين ، فتدبر كيف عوقب أقوام في الدنيا على ترك واجب، أو فعل محرم بين في الدين أو الدنيا، وإن كانوا معذورين فيه؛ لدفع ضرر فعلهم في الدنيا، كما يقام الحد على من تاب بعد رفعه إلى الإمام وإن كان قد تاب توبة نصوحاً، وكما يغزو هذا البيت جيش من الناس، فبينما هم ببيداء من الأرض إذ خسف بهم وفيهم المكره فيحشرون على نياتهم وكما يقاتل جيوش الكفار وفيهم المكره كأهل بدر لما كان فيهم العباس وغيره، وكما لو تترس الكفار بمسلمين ولم يندفع ضرر الكفار إلا بقتالهم، فالعقوبات المشروعة والمقدورة قد تتناول في الدنيا من لا يستحقها في الآخرة، وتكون في حقه من جملة المصائب كما قيل في بعضهم: القاتل مجاهد والمقتول شهيد .

وعلى هذا ،فما أمر به آخر أهل السنة من أن داعية أهل البدع / يهجر ، فلا يستشهد ١٠/٣٧٧
ولا يروي عنه ، ولا يستفتى ولا يصلي خلفه ، قد يكون من هذا الباب ،فإن هجره تعزير

له وعقوبة له جزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة أو غيرها، وإن كان في نفس الأمر تائباً أو معذوراً ، إذ الهجرة مقصودها أحد شيئين : إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها ، وإما عقوبة فاعلها ونكاله، فأما هجره بترك . . .[1]في غير هذا الموضع.

ومن هذا الباب: هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد، ولمن تاب بعد الإجابة ،ولمن فعل بدعة ما،مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم،كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق.حتى قد قيل أن اثنين منهما شهدا بدراً،وقد قال اللّه لأهل بدر:« اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[2] وأحدهم كعب بن مالك شاعر النبي ﷺ وأحد أهل العقبة ،فهذا أصل عظيم أن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلاً ،أو رجلاً صالحاً كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة، وبين عقوبة الآخرة،واللّه سبحانه أعلم.

فَصْـــل /

١٠/٣٧٨

ومما يناسب هذا الباب قولهم : فلان يسلم إليه حاله، أو لا يسلم إليه حاله، فإن هذا كثيرًا ما يقع فيه النزاع فيما قد يصدر عن بعض المشائخ، والفقراء، والصوفية ، من أمور يقال: إنها تخالف الشريعة، فمن يرى أنها منكرة وإن إنكار المنكر من الدين، ينكر تلك الأمور، وينكر على ذلك الرجل وعلى من أحسن به الظن ويبغضه ويذمه ويعاقبه، ومن رأي ما في ذلك الرجل من صلاح وعبادة ، كزهد وأحوال، وورع، وعلم لا ينكرها بل يراها سائغة أو حسنة أو يعرض عن ذلك.

وقد يغلو كل واحد من هذين ، حتى يخرج بالأول ، إنكاره إلى التكفير والتفسيق في مواطن الاجتهاد ، متبعًا لظاهر من أدلة الشريعة، ويخرج بالثاني إقراره إلى الإقرار بما يخالف دين الإسلام مما يعلم بالاضطرار أن الرسول جاء بخلافه ، اتباعًا في زعمه لما يشبه قصة موسى والخضر، والأول يكثر في الموسوية ومن انحرف منهم إلي يهودية والثاني يكثر في العيسوية ومن انحرف منهم إلى نصرانية.

١٠/٣٧٩ / والأول : كثيرًا ما يقع في ذوي العلم ، لكن مقرونًا بقسوة وهوى.

والثاني: كثيرًا ما يقع في ذوي الرحمة، لكن مقرونًا بضلال وجهل.

---

(١) خرم بالأصل مقدار نصف سطر.

(٢) البخاري في المغازي (٣٩٨٣) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٩٤/ ١٦١).

فأما الأمة الوسط: فلهم العلم والرحمة، كما أخبر عن نفسه بقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، وكذلك وصف العبد الذي لقيه موسى حيث قال: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

والعدل في هذا الباب قولاً وفعلاً، أن تسليم الحال له معنيان:

أحدهما: رفع اللوم عنه بحيث لا يكون مذمومًا ولا مأثومًا ...[1].

والثاني: تصويبه علي ما فعل بحيث يكون محمودًا مأجورًا. فالأول عدم الذم والعقاب. والثاني: وجود الحمد والثواب. الأول: عدم سخط الله وعقابه، والثاني: وجود رضاه وثوابه؛ ولهذا / تجد المنكرين غالبًا في إثبات السخط والذم والعقاب، والمقرين ١٠/٣٨٠
في إثبات الرضا والحمد والثواب، وكلاهما قد يكون مخطئًا ويكون الصواب في أمر ثالث وسط، وهو أنه لا حمد ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب.

وبيان ذلك: أن ذلك الأمر الصادر عنه سواء كان قولاً أو فعلاً، إذا علم أنه مخالف للكتاب والسنة، بحيث يكون قولاً باطلاً، أو عملاً محرمًا فإنه يعذر في موضعين:

أحدهما: عدم تمكنه من العلم به.

والثاني: عدم قدرته على الحق المشروع.

مثال الأول: أن يكون صاحب الحال مولها مجنونًا، قد سقط عنه القلم، فهذا إذا قيل فيه: يسلم له حاله، بمعنى أنه لا يذم ولا يعاقب، لا بمعنى تصويبه فيه، كما يقال في سائر المجانين فهو صحيح.

وإن عنى به أن ذلك القول صواب فهذا خطأ.

وكذلك إذا كان ذلك الحال صادرًا عنه باجتهاد، كمسائل الاجتهاد المتنازع فيها بين أهل العلم والدين. فإن هذا إذا قيل: يسلم إليه حاله، كما يقال: يقر على اجتهاده، بمعنى أنه لا يذم ولا يعاقب فهو صحيح.

/ وأما إذا قيل ذلك بمعنى أنه صواب، أو صحيح، فلابد من دليل على تصويبه، وإلا ١٠/٣٨١
فمجرد القول، أو الفعل الصادر من غير الرسول، ليس حجة على تصويب القائل أو الفاعل، فإذا علم أن ذلك الاجتهاد خطأ كان تسليم حاله بمعني رفع الذم عنه، لا بمعنى

---

(١) خرم في الأصل.

إصابته وكذلك إذا أريد بتسليم حاله وإقراره، أنه يقر على حكمه، فلا ينقض، أو على فتياه، فلا تنكر أو على جواز اتباعه لمن هو من أهل تقليده واتباعه، بأن للقاصرين أن يقلدوا ويتبعوا من يسوغ تقليده، واتباعه من العلماء والمشايخ ، فيما لم يظهر لهم أنه خطأ، لكن بعض هذا يدخل في القسم الثاني، الذي لم يعلم مخالفته للشريعة.

وتسليم الحال في مثل هذا إذا عرف أنه معذور ، أو عرف أنه صادق في طريقه، وإن هذا الأمر قد يكون اجتهادًا منه، فهذه ثلاثة مواضع يسلم إليه فيها حاله؛ لعدم تمكنه من العلم، وخفاء الحق عليه فيها على وجه يعذر به.

ومثال الثاني : عدم قدرته ـ أن يرد عليه من الأحوال ما يضطره إلى أن يخرق ثيابه، أو يلطم وجهه، أو يصيح صياحًا منكرًا، أو يضطرب اضطرابًا شديدًا. فهذا إذا عرف أن سبب ذلك لم يكن محرمًا، وأنه مغلوب عليه سلم إليه حاله، وإن شك هل هو مغلوب، أو متصنع، فإن عرف منه الصدق، قيل: هذا يسلم إليه حاله ،/ وإن عرف كذبه أنكر ١٠/٣٨٢
عليه، وإن شك فيه توقف في التسليم والإنكار، حتى يتبين أمره، كما يفعل بمن شهد شهادة ، أو اتهم بسرقة. فإن ظهر صدقه وعدله قبلت الشهادة ودفعت إليهم، وإن ظهر كذبه وخيانته ردت الشهادة ، وعوقب على السرقة ، وإن اشتبه الأمر توقف فيه؛ فإن المؤمن وقاف متبين ، هكذا قال الحسن البصري.

وكذلك إذا ترك الواجبات مظهرًا أنه مغلوب لا يقدر على فعلها، مثل أن يترك الصلاة مظهرًا أنه بمنزلة المغمى عليه، والنائم الذي لا يتمكن من فعلها. كما قد يعترى بعض المصعوقين من وارد خوف الله، أو محبته، أو نحو ذلك بحيث يسقط تمييزه، فلا يمكنه الصلاة، فهو فيما يتركه من الواجبات نظير ما يرتكبه من المحرمات، فتسليم الحال بمعني عدم اللوم قد يراد به الحكم بأنه معذور، وقد يراد به ترك الحكم بأنه ملوم.

هذا فيما يعلم من الأقوال والأفعال أنه مخالف للشرع بلا ريب، كالشطحات المأثورة عن بعض المشائخ، كقول ابن هود: إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم، وكون الشبلي كان يحلق لحيته ويمزق ثيابه حتي أدخلوه المارستان مرتين، وما يحكى عن بعضهم أنه قال: إذا كانت لك حاجة فتعال إلى قبري واستغث به ، وكترك آخر صلاة الجمعة خلف إمام صالح، لكونه دعًا لسلطان وقته وسماه العادل،وترك آخر الصلاة خلف إمام ؛ لما كوشف به من حديث نفسه ، وما يحكي عن عقلاء / المجانين الذين قيل فيهم: إن الله ١٠/٣٨٣
أعطاهم عقولاً وأحوالا فسلب عقولهم وترك أحوالهم، وأسقط ما فرض بما سلب .

فجماع هذا : أن هذه الأمور تعطى حقها من الكتاب والسنة. فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر ، والأمر والنهي وجب اتباعه ، ولم يلتفت إلى من خالفه كائنًا من كان ،

ولم يجز اتباع أحد في خلاف ذلك كائنًا من كان، كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من اتباع الرسول وطاعته، وإن الرجل الذي صدر عنه ذلك يعطي عذره حيث عذرته الشريعة بأن يكون مسلوب العقل، أو ساقط التمييز أو مجتهدًا مخطئًا اجتهادًا قوليًا أو عمليًا، أو مغلوبًا على ذلك الفعل أو الترك بحيث لا يمكنه رد ما صدر عنه من الفعل المنكر بلا ذنب فعله، ولا يمكنه أداء ذلك الواجب بلا ذنب فعله، ويكون هذا الباب نوعه محفوظًا بحيث لا يتبع ما خالف الكتاب والسنة ولا يجعل ذلك شرعة ولا منهاجًا، بل لا سبيل إلى الله ولا شرعة إلا ما جاء به محمد رسول الله ﷺ.

وأما الأشخاص الذين خالفوا بعض ذلك على الوجوه المتقدمة فيعذرون، ولا يذمون، ولا يعاقبون . فإن كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله ﷺ. وما من الأئمة إلا من له أقوال، وأفعال لا يتبع عليها، مع أنه لا يذم عليها، وأما الأقوال والأفعال التي لم يعلم قطعًا مخالفتها للكتاب والسنة، بل / هي من موارد الاجتهاد ١٠/٣٨٤
التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان؛ فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بين الله له الحق فيها؛ لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يبن لهم، فيلتحق من وجه بالقسم الأول. ومن وجه بالقسم الثاني.

وقد تكون اجتهادية عنده أيضًا، فهذه تسلم لكل مجتهد، ومن قلده طريقهم تسليمًا نوعيا، بحيث لا ينكر ذلك عليهم، كما سلم في القسم الأول تسليمًا شخصيًا.

وأما الذي لا يسلم إليه حاله: فمثل أن يعرف منه أنه عاقل يتوله ليسقط عنه اللوم، ككثير من المنتسبة إلى الشيخ أحمد بن الرفاعي، واليونسية فيما يأتونه من المحرمات، ويتركونه من الواجبات ، أو يعرف منه أنه يتواجد ويتساكر في وجده ليظن به خيرًا ، ويرفع عنه الملام فيما يقع من الأمور المنكرة ، أو يعرف منه أن الحق قد تبين له ، وأنه متبع لهواه، أو يعرف منه تجويز الانحراف عن موجب الشريعة المحمدية ، وأنه قد يتفوه بما يخالفها ، وأن من الرجال من قد يستغنى عن الرسول أو له أن يخالفه ، أو أن يجري مع القدر المحض المخالف للدين ، كما يحكى بعض الكذابين الضالين : أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم أصحابه وقالوا : نحن مع الله ، من غلب كنا معه ، وأنه صبيحة الإسراء سمع منه ما جرى بينه وبين ربه من المناجاة / وأنه تواجد في السماء ، ١٠/٣٨٥
حتى وقع الرداء عنه ، وأن السر الذي أوصى إليه أودعه في أرض نبت فيها اليراع فصار في الشبابة بمعنى ذلك السر ، أو يسوغ لأحد بعد محمد الخروج عن شريعته ، كما ساغ للخضر الخروج عن أمر موسى ، فإنه لم يكن مبعوثًا إليه كما بعث محمد إلى الناس

كافة . فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة، ويبين له الحق فيعرض عنه، يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب.

وكذلك ـ أيضًا ـ ينكر علي من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم ، وأفعالهم المخالفة للشرع، فإن العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعته فيه.

ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو : توقف فيه، فإن الإمام إن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة، لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة، فإن النبي ﷺ قال:« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[1] .فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسنة بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات ، ولا يسوغ جعل الشيء حقًا، أو باطلاً أو صوابًا، أو خطأ بالشبهات، والله يهدينا الصراط المستقيم: صراط الذين أنعم عليهم، من النبيين والصديقين، والشهداء، والصالحين، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

١٠/٣٨٦ /وبقيت هنا المسألة التي تشتبه غالبًا، وهو أن يظهر من بعض الرجال المجهول الحال، أمر مخالف للشرع في الظاهر، ويجوز أن يكون معذورًا فيه عذرًا شرعيًا. مثل وجد خرج فيه عن الشرع، لا يدري أهو صادق فيه أم متصنع، وأخذ مال بغير إذن صاحبه في الظاهر، مع تجويز أن يكون علم طيب قلب صاحبه به، فهذا إن قيل: ينكر عليه جاز أن يكون معذورًا ، وإن قيل : لا ينكر عليه لزم إقرار المجهولين على مخالفة الشرع في الظاهر، فالواجب في مثل هذا أن يخاطب صاحبه أولا برفق، ويقال له: هذا في الظاهر منكر، وأما في الباطن، فأنت أمين الله على نفسك، فأخبرنا بحالك فيه أولا تظهره حيث يكون إظهاره فتنة، وتسلك في ذلك طريقة لا تفضي إلى إقرار المنكرات، ولا لوم البرآء.

والضابط أن من عرف من عادته الصدق، والأمانة أقر على ما لم يعلم أنه كذب وحرام، ومن عرف منه الكذب أو الخيانة، لم يقر على المجهول ، وأما المجهول فيتوقف فيه.

---

(١) مسلم في الأقضية (١٨/١٧١٨) عن عائشة ، والبخارى معلقًا في الفتح ١٣/٣١٧.

/ وقال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام، بقية السلف الكرام، العالم الرباني ، المقذوف في قلبه النور القرآني، أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني ـ قدس الله روحه، ونور ضريحه، وأسكنه فسيح الجنان : ١٠/٣٨٧

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده و رسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله و كفى بالله شهيدًا، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة،وكشف الغمة، وجاهد في الله حق جهاده، و عبد الله مخلصًا حتى أتاه اليقين من ربه، صلى الله عليه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

/ فصـــل ١٠/٣٨٨

في العبادات و الفرق بين شرعيها وبدعيها

فإن هذا باب كثر فيه الاضطراب ، كما كثر في باب الحلال والحرام، فإن أقوامًا استحلوا بعض ما حرمه الله، وأقوامًا حرموا بعض ما أحل الله ـ تعالى ـ وكذلك أقوامًا أحدثوا عبادات لم يشرعها الله، بل نهى عنها.

وأصل الدين : أن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله، ليس لأحد أن يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله. قال الله تعالى :﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام :١٥٣].

وفي حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه خط خطاً، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال:« هذه سبيل الله، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو / إليه » ، ثم قرأ:﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ**﴾[1]. ١٠/٣٨٩

(١) النسائي في الكبرى في التفسير(١١١٧٤، ١١١٧٥)، وأحمد ١/ ٤٣٥، ٤٦٥، والدارمي في المقدمة ١/ ٦٧، ٦٨، والحاكم ٢/ ٣١٨، وقال:«صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي ، كلهم عن عبد الله ابن مسعود.

وقد ذكر الله تعالي في سورة الأنعام، والأعراف، وغيرهما ما ذم به المشركين حيث حرموا ما لم يحرمه الله ـ تعالى ـ كالبحيرة، والسائبة ؛ واستحلوا ما حرمه الله كقتل أولادهم، وشرعوا دينا لم يأذن به الله، فقال تعالى: ﴿ **أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ** ﴾ [الشورى: ٢١] ، ومنه أشياء هي محرمة جعلوها عبادات ، كالشرك والفواحش، مثل الطواف بالبيت عراة وغير ذلك.

والكلام في الحلال والحرام له مواضع أخر.

والمقصود هنا العبادات فنقول:

العبادات التي يتقرب بها إلى الله ـ تعالى ـ منها ما كان محبوبًا لله ورسوله مرضيًا لله ورسوله، إما واجب وإما مستحب، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال فيما يروى عن ربه ـ تبارك وتعالى : «ما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها،/ فبي يسمع وبي يبصر، وبي يبطش، وبي ٣٩٠/ ١٠
يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، و ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولابد له منه»[(١)].

ومعلوم أن الصلاة منها فرض ، وهي الصلوات الخمس، ومنها نافلة، كقيام الليل، وكذلك الصيام فيه فرض ، وهو صوم شهر رمضان، ومنه نافلة كصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وكذلك السفر إلى المسجد الحرام فرض وإلى المسجدين الآخرين ـ مسجد النبي ﷺ وبيت المقدس ـ مستحب.

وكذلك الصدقة، منها ما هو فرض، ومنها ما هو مستحب، وهو العفو، كما قال تعالى: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ** ﴾ [البقرة: ٢١٩].

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يابن آدم، إنك إن تنفق الفضل خير لك، وإن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»[(٢)]، والفرق بين الواجب ، والمستحب له موضع آخر غير هذا، والمقصود هنا الفرق بين ما هو مشروع، سواء كان واجبًا، أو مستحبًا، وما ليس بمشروع.

فالمشروع هو الذي يتقرب به إلى الله ـ تعالى ـ وهو سبيل الله،/ وهو البر والطاعة ٣٩١/ ١٠
والحسنات، والخير ، والمعروف، وهو طريق السالكين، ومنهاج القاصدين، والعابدين،

---

(١) سبق تخريجه ص ٨.

(٢) مسلم في الزكاة (١٠٣٦/ ٩٧).

وهو الذي يسلكه كل من أراد الله هدايته، وسلك طريق الزهد والعبادة، وما يسمى بالفقر والتصوف، ونحو ذلك.

ولا ريب أن هذا يدخل فيه الصلوات المشروعة، واجبها ، ومستحبها، ويدخل في ذلك قيام الليل المشروع، وقراءة القرآن على الوجه المشروع، والأذكار والدعوات الشرعية، وما كان من ذلك موقتًا بوقت كطرفي النهار، وما كان متعلقًا بسبب ، كتحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، وصلاة الاستخارة، وما ورد من الأذكار ، والأدعية الشرعية في ذلك. وهذا يدخل فيه أمور كثيرة، وفي ذلك من الصفات ما يطول وصفه، وكذلك يدخل فيه الصيام الشرعي ، كصيام نصف الدهر، وثلثه أو ثلثيه ، أو عشره، وهو صيام ثلاثة أيام من كل شهر، ويدخل فيه السفر الشرعي، كالسفر إلى مكة وإلى المسجدين الآخرين، ويدخل فيه الجهاد على اختلاف أنواعه، وأكثر الأحاديث النبوية في الصلاة والجهاد ، ويدخل فيه قراءة القرآن على الوجه المشروع.

والعبادات الدينية أصولها: الصلاة والصيام والقراءة التي جاء ذكرها في الصحيحين في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، لما أتاه النبي ﷺ، وقال: «ألم أحدث أنك قلت: لأصومن / النهار، ولأقومن الليل، ولأقرأن القرآن في ثلاث؟» قال: بلى! قال: «فلا تفعل ٣٩٢/ ١٠
فإنك إذا فعلت ذلك هَجَمَتْ له العين، ونَفِهَتْ له النفس»، ثم أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، فقال: إني أطيق أكثر من ذلك، فانتهى به إلى صوم يوم وفطر يوم، فقال: إني أطيق أكثر من ذلك، فقال: «لا أفضل من ذلك»، وقال: « أفضل الصيام صيام داود ـ عليه السلام ـ كان يصوم يومًا ويفطر يومًا ، ولا يفر إذا لاقى، وأفضل القيام قيام داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه، وأمره أن يقرأ القرآن في سبع»[1].

ولما كانت هذه العبادات هي المعروفة، قال في حديث الخوارج الذي في الصحيحين: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة» [2] فذكر اجتهادهم بالصلاة والصيام والقراءة، وأنهم يغلون في ذلك، حتى تحقر الصحابة عبادتهم في جنب عبادة هؤلاء.

وهؤلاء غلوا في العبادات بلا فقه، فآل الأمر بهم إلى البدعة، فقال: « يمرقون من

---

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤١٨)، ومسلم في الصيام (١١٥٩/ ١٨١) كلاهما، عن عبد الله بن عمرو.
وقوله: «هجمت» أي: غارت ودخلت في موضعها. و «نَفِهَت» أي: أعيت وكَلَّت. انظر: النهاية ٥/ ١٠٠، ٢٤٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٩.

الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما وجدتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة». فإنهم قد استحلوا دماء المسلمين، وكفروا من خالفهم ، وجاءت فيهم الأحاديث / الصحيحة، قال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ : ٣٩٣/ ١٠
صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه وأخرج البخاري قطعة منها.

ثم هذه الأجناس الثلاثة مشروعة، ولكن يبقى الكلام في القدر المشروع منها، وله صنف كتاب «الاقتصاد في العبادة» . وقال أبي بن كعب، وغيره: اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة.

والكلام في سرد الصوم وصيام الدهر سوى يومي العيدين، وأيام التشريق، وقيام جميع الليل، هل هو مستحب؟ كما ذهب إلى ذلك طائفة من الفقهاء، والصوفية والعباد، أو هو مكروه ـ كما دلت عليه السنة وإن كان جائزًا ؟ لكن صوم يوم وفطر يوم أفضل، وقيام ثلث الليل أفضل ، ولبسطه موضع آخر.

إذ المقصود هنا الكلام في أجناس عبادات غير مشروعة، حدثت في المتأخرين كالخلوات فإنها تشتبه بالاعتكاف الشرعي، والاعتكاف الشرعي في المساجد، كما كان النبي ﷺ يفعله هو وأصحابه، من العبادات الشرعية.

وأما الخلوات، فبعضهم يحتج فيها بتحنثه بغار حراء قبل الوحي، وهذا خطأ، / فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة، فنحن مأمورون باتباعه فيه، وإلا فلا. وهو من حين نبأه الله ـ تعالى ـ لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون. وقد أقام ـ صلوات الله عليه ـ بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في عمرة القضاء، وعام الفتح أقام بها قريبًا من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع، وأقام بها أربع ليال، وغار حراء قريب منه ، ولم يقصده. ٣٩٤/ ١٠

وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب هو سن لهم إتيانه؛ لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة ـ صلوات الله عليه ـ كالصلاة والاعتكاف في المساجد ، فهذه تغني عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي ، فإنه لم يكن يقرأ ، بل قال له الملك ـ عليه السلام ـ : اقرأ . قال ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ : « فقلت : لست بقارئ »[1] ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة! ولهذا لما صلاها النبي ﷺ نهاه عنها من نهاه من المشركين ، كأبي جهل ، قال الله تعالى: ﴿ **أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ . عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ . أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ . أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَىٰ .**

(١) البخاري في بدء الوحى (٣) ومسلم في الإيمان (١٦٠/ ٢٥٢).

أرأيت إن كذب وتولى . ألم يعلم بأن الله يرى . كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة خاطئة . فليدع ناديه . سندع الزبانية . كلا لا تطعه واسجد واقترب ﴾[العلق: ٩ ـ ١٩].

٣٩٥/١٠ وطائفة يجعلون الخلوة أربعين يومًا ، ويعظمون أمر الأربعينية ،/ ويحتجون فيها بأن الله ـ تعالى ـ واعد موسى ـ عليه السلام ـ ثلاثين ليلة وأتمها بعشر. وقد روى أن موسى ـ عليه السلام ـ صامها وصام المسيح أيضًا أربعين لله ـ تعالى ـ وخوطب بعدها. فيقولون يحصل بعدها الخطاب والتنزل، كما يقولون في غار حراء حصل بعده نزول الوحي.

وهذا أيضًا غلط ، فإن هذه ليست من شريعة محمد ﷺ بل شرعت لموسى ـ عليه السلام ـ كما شرع له السبت والمسلمون لا يسبتون، وكما حرم في شرعه أشياء لم تحرم في شرع محمد ﷺ . فهذا تمسك بشرع منسوخ، و ذاك تمسك بما كان قبل النبوة.

وقد جرب أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين، وحصل له تنزل شيطاني، وخطاب شيطاني، وبعضهم يطير به شيطانه، وأعرف من هؤلاء عددًا طلبوا أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التنزل ، فنزلت عليهم الشياطين؛ لأنهم خرجوا عن شريعة النبي ﷺ التي أمروا بها. قال تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾[الجاثية: ١٨، ١٩].

وكثير منهم لا يحد للخلوة مكانًا، ولا زمانًا، بل يأمر الإنسان أن يخلو في الجملة.

٣٩٦/١٠ / ثم صار أصحاب الخلوات فيهم من يتمسك بجنس العبادات الشرعية، الصلاة والصيام، والقراءة والذكر. وأكثرهم يخرجون إلى أجناس غير مشروعة، فمن ذلك طريقة أبي حامد ومن تبعه، وهؤلاء يأمرون صاحب الخلوة ألا يزيد على الفرض، لا قراءة ولا نظرًا في حديث نبوي، ولا غير ذلك، بل قد يأمرونه بالذكر، ثم قد يقولون ما يقوله أبو حامد: ذكر العامة: لا إله إلا الله، وذكر الخاصة: الله، الله، وذكر خاصة الخاصة: هو، هو.

والذكر بالاسم المفرد مظهرًا، ومضمرًا بدعة في الشرع، وخطأ في القول واللغة، فإن الاسم المجرد ليس هو كلامًا لا إيمانًا ولا كفرًا.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»(١). وفي حديث آخر: «أفضل الذكر لا إله إلا الله» (٢)، وقال: « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا

(١) سبق تخريجه ص ١٣٥.

(٢) سبق تخريجه ص١٣٣ .

الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»[1]. والأحاديث في فضل هذه الكلمات كثيرة صحيحة.

وأما ذكر الاسم المفرد، فبدعة لم يشرع، وليس هو بكلام يعقل ولا فيه إيمان؛ ولهذا صار بعض من يأمر به من المتأخرين يبين أنه ليس / قصدنا ذكر الله ـ تعالى ـ ولكن جمع ٣٩٧/ ١٠ القلب على شيء معين حتي تستعد النفس لما يرد عليها، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات، فإذا اجتمع قلبه ألقى عليه حالاً شيطانيًا، فيلبسه الشيطان، ويخيل إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى، وأنه أعطى ما لم يعطه محمد ﷺ ليلة المعراج، ولا موسى ـ عليه السلام ـ يوم الطور، وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا.

وأبلغ من ذلك من يقول: ليس مقصودنا إلا جمع النفس بأي شيء كان، حتي يقول: لا فرق بين قولك: يا حي ! وقولك: يا جحش! وهذا مما قاله لي شخص منهم، وأنكرت ذلك عليه، ومقصودهم بذلك أن تجتمع النفس حتى يتنزل عليها الشيطان.

ومنهم من يقول: إذا كان قصد وقاصد، ومقصود ، فاجعل الجميع واحدًا، فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود.

وأما أبو حامد، وأمثاله ممن أمروا بهذه الطريقة، فلم يكونوا يظنون أنها تفضي إلى الكفر لكن ينبغي أن يعرف أن البدع بريد الكفر، ولكن أمروا المريد أن يفرغ قلبه من كل شيء، حتى قد يأمروه أن يقعد في مكان مظلم ويغطي رأسه ويقول: الله، الله. وهم يعتقدون أنه إذا فرغ قلبه استعد بذلك فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب، بل / قد ٣٩٨/ ١٠ يقولون: إنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء.

ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء، وأبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في «الإحياء» وغيره، كما أنه يبالغ في مدح الزهد، وهذا من بقايا الفلسفة عليه. فإن المتفلسفة، كابن سينا، وأمثاله يزعمون أن كل ما يحصل في القلوب من العلم للأنبياء وغيرهم فإنما هو من العقل الفعال؛ ولهذا يقولون: النبوة مكتسبة، فإذا تفرغ صفى قلبه ـ عندهم ـ وفاض على قلبه من جنس ما فاض على الأنبياء. وعندهم أن موسى بن عمران ﷺ كلم من سماء عقله، لم يسمع الكلام من خارج؛ فلهذا يقولون: إنه يحصل لهم مثل ما حصل لموسى ، وأعظم مما حصل لموسى.

وأبو حامد يقول : إنه سمع الخطاب ، كما سمعه موسى ـ عليه السلام ـ وإن لم يقصد هو بالخطاب ، وهذا كله ؛ لنقص إيمانهم بالرسل وأنهم آمنوا ببعض ما جاءت به

---

(١) سبق تخريجه ص ١٣٣.

الرسل وكفروا ببعض، وهذا الذي قالوه باطل من وجوه:

أحدها : أن هذا الذي يسمونه : العقل الفعال، باطل لا حقيقة له كما قد بسط هذا في موضع آخر.

الثاني: أن ما يجعله الله في القلوب يكون تارة بواسطة الملائكة / إن كان حقاً، وتارة ١٠/٣٩٩
بواسطة الشياطين ، إذا كان باطلاً. والملائكة ، والشياطين أحياء ناطقون ، كما قد دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من جهة الأنبياء ، وكما يدعي ذلك من باشره من أهل الحقائق. وهم يزعمون أن الملائكة ، والشياطين صفات لنفس الإنسان فقط . وهذا ضلال عظيم.

الثالث : أن الأنبياء جاءتهم الملائكة من ربهم بالوحي ،ومنهم من كلمه الله ـ تعالى ـ فقربه وناداه، كما كلم موسى ـ عليه السلام ـ لم يكن ما حصل لهم مجرد فيض ، كما يزعمه هؤلاء.

الرابع: أن الإنسان إذا فرغ قلبه من كل خاطر. فمن أين يعلم أن ما يحصل فيه حق؟ هذا إما أن يعلم بعقل، أو سمع، وكلاهما لم يدل على ذلك.

الخامس: أن الذي قد علم بالسمع والعقل، أنه إذا فرغ قلبه من كل شيء حلت فيه الشياطين، ثم تنزلت عليه الشياطين، كما كانت تتنزل على الكهان، فإن الشيطان إنما يمنعه من الدخول إلى قلب ابن آدم ما فيه من ذكر الله ، الذي أرسل به رسله، فإذا خلا من ذلك تولاه الشيطان، قال الله ـ تعالى : ﴿**وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ**﴾[الزخرف: ٣٦، ٣٧]، وقال الشيطان، فيما أخبر الله عنه: ﴿**فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ /الْمُخْلَصِينَ**﴾[ص: ٨٢، ٨٣]، وقال تعالى :﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ** ١٠/٤٠٠
مِنَ الْغَاوِينَ﴾[الحجر: ٤٢]، والمخلصون هم الذين يعبدونه وحده لا يشركون به شيئًا، وإنما يعبد الله بما أمر به على ألسنة رسله فمن لم يكن كذلك تولته الشياطين.

وهذا باب دخل فيه أمر عظيم على كثير من السالكين، واشتبهت عليهم الأحوال الرحمانية بالأحوال الشيطانية، وحصل لهم من جنس ما يحصل للكهان والسحرة، وظنوا أن ذلك من كرامات أولياء الله المتقين، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

السادس: أن هذه الطريقة لو كانت حقًا، فإنما تكون في حق من لم يأته رسول، فأما من أتاه رسول وأمر بسلوك طريق، فمن خالفه ضل، وخاتم الرسل ﷺ ، قد أمر أمته

بعبادات شرعية من صلاة، وذكر، ودعاء، وقراءة ، لم يأمرهم قط بتفريغ القلب من كل خاطر، وانتظار ما ينزل.

فهذه الطريقة لو قدر أنها طريق لبعض الأنبياء، لكانت منسوخة بشرع محمد ﷺ، فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق، بأن يقذف الله ـ تعالى ـ في قلب / العبد إلهامًا ينفعه؟ وهذا قد يحصل لكل أحد ليس هو من لوازم ١٠/٤٠١
هذه الطريق.

ولكن التفريغ والتخلية التي جاء بها الرسول أن يفرغ قلبه مما لا يحبه الله، ويملؤه بما يحبه الله، فيفرغه من عبادة غير الله ويملؤه بعبادة الله، وكذلك يفرغه عن محبة غير الله ويملؤه بمحبة الله، وكذلك يخرج عنه خوف غير الله، ويدخل فيه خوف الله ـ تعالى ـ وينفي عنه التوكل على غير الله ، ويثبت فيه التوكل على الله. وهذا هو الإسلام المتضمن للإيمان الذي يمده القرآن ويقويه، لا ينقاضه وينافيه، كما قال جندب وابن عمر: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانًا.

وأما الاقتصار على الذكر المجرد الشرعي، مثل قول: لا إله إلا الله، فهذا قد ينتفع به الإنسان أحيانًا، لكن ليس هذا الذكر وحده هو الطريق إلى الله ـ تعالى ـ دون ما دعاه، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة، ثم القراءة، ثم الذكر ، ثم الدعاء، والمفضول في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل، كالتسبيح في الركوع، والسجود، فإنه أفضل من القراءة، وكذلك الدعاء في آخر الصلاة أفضل من القراءة، ثم قد يفتح على الإنسان في العمل المفضول ، ما لا يفتح عليه في العمل الفاضل. وقد ييسر عليه هذا دون هذا، فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل ، كالجائع إذا وجد الخبز المفضول متيسرًا عليه، والفاضل متعسرًا / عليه فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضول ، وشبعه واغتذاؤه به حينئذ ١٠/٤٠٢
أولى به.

السابع: أن أبا حامد يشبه ذلك بنقش أهل الصين والروم على تزويق الحائط، وأولئك صقلوا حائطهم حتى تمثل فيه ما صقله هؤلاء، وهذا قياس فاسد؛ لأن هذا الذي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية ، كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط. بل هو يقول إن: العلم منقوش في النفس الفلكية ، ويسمى ذلك «اللوح المحفوظ» تبعًا لابن سينا.

وقد بينا في غير هذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكية ، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع ، فوضعوا لها مسميات

مخالفة لمسميات صاحب الشرع، ثم صاروا يتكلمون بتلك الأسماء، فيظن الجاهل أنهم يقصدون بها ما قصده صاحب الشرع، فأخذوا مخ الفلسفة، وكسوه لحاء الشريعة.

وهذا كلفظ المُلْك، والملكوت، والجبروت، و اللوح المحفوظ ، والملك، والشيطان، والحدوث، والقدم وغير ذلك.

/ وقد ذكرنا من ذلك طرفًا في الرد على الاتحادية ، لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن ٤٠٣/ ١٠
عربي وما يوجد في كلام أبي حامد، ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه، كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية.

والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية، كما يزعم هؤلاء، فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل.

ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين، ولهم تنزلات معروفة ، وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله ، كالتلمساني، وهي تنزلات شيطانية قد عرفتها وخبرت ذلك من وجوه متعددة، لكن ليس هذا موضع بسطها، وإنما المقصود التنبيه على هذا الجنس.

ومما يأمرون به الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية، بل سهر مطلق، وجوع مطلق، وصمت مطلق مع الخلوة، كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره، وهي تولد لهم أحوالاً شيطانية، و أبو طالب قد ذكر بعض ذلك، لكن أبو طالب أكثر اعتصامًا بالكتاب والسنة من هؤلاء. ولكن يذكر أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة./ من جنس أحاديث ٤٠٤/ ١٠
المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ ، وهو كذب محض، وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن، ويذكر أحيانًا عبادات بدعية من جنس ما بالغ في مدح الجوع هو، وأبو حامد وغيرهما، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب، كلما جف نقص الأكل.

وذكروا صلوات الأيام والليالي، وكلها كذب موضوعة؛ ولهذا قد يذكرون مع ذلك شيئًا من الخيالات الفاسدة ، وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما الغرض التنبيه بهذا علي جنس من العبادات البدعية، وهي :«الخلوات البدعية» سواء قدرت بزمان، أو لم تقدر؛ لما فيها من العبادات البدعية، أما التي جنسها مشروع ، ولكن غير مقدرة وأما ما كان جنسه غير مشروع، فأما الخلوة، والعزلة، والانفراد المشروع، فهو ما كان مأمورًا به أمر إيجاب ، أو استحباب:

فالأول : كاعتزال الأمور المحرمة، ومجانبتها ، كما قال تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ**

﴿ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [الأنعام : ٦٨] ، ومنه قوله تعالى عن الخليل: ﴿ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ [مريم:٤٩] ، و قوله عن أهل / الكهف : ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف : ١٦] ، فإن أولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة، ولا من يأمر بشرع نبي ؛ فلهذا أووا إلى الكهف ، وقد قال موسى : ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ ﴾ [الدخان:٢١] . ٤٠٥/١٠

وأما اعتزال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع، وذلك بالزهد فيه، فهو مستحب، وقد قال طاووس: نعم صومعة الرجل بيته يكف فيه بصره، وسمعه.

وإذا أراد الإنسان تحقيق علم، أو عمل، فتخلى في بعض الأماكن مع محافظته على الجمعة والجماعة، فهذا حق كما في الصحيحين، أن النبي ﷺ سئل: أي الناس أفضل؟ قال:« رجل آخذ بعنان فرسه في سبيل الله ، كلما سمع هيعة طار إليها يتتبع الموت مظانه، ورجل معتزل في شعب من الشعاب يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويدع الناس إلا من خير»(١).

وقوله: « يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة» دليل على أن له مالا يزكيه، وهو ساكن مع ناس يؤذن بينهم وتقام الصلاة فيهم، فقد قال صلوات الله عليه:« ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة جماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان» وقال: «عليكم بالجماعة، فإنما يأخذ الذئب القاصية من الغنم »(٢).

/ فَصْـــل ١٠/٤٠٦

وهذه الخلوات، قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان، ولا إقامة، ولا مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس، إما مساجد مهجورة، وإما غير مساجد،مثل الكهوف، والغيران التي في الجبال، ومثل المقابر لا سيما قبر من يحسن به الظن ،ومثل المواضع التي يقال أن بها أثر نبي، أو رجل صالح؛ ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية، يظنون أنها كرامات رحمانية.

---

(١) مسلم في الإمارة (١٨٨٩/ ١٢٥ ـ ١٢٧)، والبخاري بنحوه في الرقاق (٦٤٩٤).

(٢) أبو داود في الصلاة (٥٤٧)، والنسائي في الإمامة (٨٤٧)، وأحمد ٥/ ١٩٦، كلهم عن أبي الدرداء.

فمنهم من يرى أن صاحب القبر قد جاء إليه، وقد مات من سنين كثيرة، ويقول: أنا فلان، وربما قال له : نحن إذا وضعنا في القبر خرجنا، كما جرى للتونسي مع نعمان السلامي.

والشياطين كثيراً ما يتصورون، بصورة الإنس في اليقظة والمنام، وقد تأتي لمن لا يعرف فتقول: أنا الشيخ فلان، أو العالم فلان، وربما قالت: أنا أبو بكر وعمر وربما أتى في اليقظة دون المنام، وقال: أنا المسيح، أنا موسى، أنا محمد ، وقد جرى مثل ذلك أنواع أعرفها، / وثم من يصدق بأن الأنبياء يأتون في اليقظة في صورهم، وثم شيوخ لهم زهد، ١٠/٤٠٧
وعلم، وورع، ودين يصدقون بمثل هذا.

ومن هؤلاء من يظن أنه حين يأتي إلى قبر نبي، أن النبي يخرج من قبره في صورته فيكلمه. ومن هؤلاء من رأى في دائرة ذرى الكعبة صورة شيخ، قال: إنه إبراهيم الخليل، ومنهم من يظن أن النبي ﷺ خرج من الحجرة وكلمه، وجعلوا هذا من كراماته، ومنهم من يعتقد أنه إذا سأل المقبور أجابه.

وبعضهم كان يحكي: أن ابن منده، كان إذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية ودخل، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأجابه، وآخر من أهل المغرب حصل له مثل ذلك، وجعل ذلك من كراماته، حتى قال ابن عبد البر لمن ظن ذلك: ويحك أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؟ فهل في هؤلاء من سأل النبي ﷺ بعد الموت وأجابه؟ وقد تنازع الصحابة في أشياء ، فهلا سألوا النبي ﷺ فأجابهم ؟ وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميراثه، فهلا سألته فأجابها؟

/ فَصْـــل ١٠/٤٠٨

والأنبياء ـ صلوات اللّه عليهم وسلامه أجمعين ـ قد أمرنا أن نؤمن بما أوتوه، وأن نقتدي بهم ،وبهداهم. قال تعالى: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾ [البقرة:١٣٦] ، وقال تعالى: ﴿ **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام : ٩٠] ومحمد ﷺ خاتم النبيين لا نبي بعده ، وقد نسخ بشرعه ما نسخه من شرع غيره، فلم يبق طريق إلى اللّه إلا باتباع محمد ﷺ فما أمر به من

العبادات أمر إيجاب أو استحباب ، فهو مشروع ، وكذلك ما رغب فيه ، وذكر ثوابه ، وفضله.

ولا يجوز أن يقال: إن هذا مستحب، أو مشروع، إلا بدليل شرعي، ولا يجوز أن يثبت شريعة بحديث ضعيف، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب بدليل شرعي، وروى له فضائل بأسانيد ضعيفة ، جاز أن تروى إذا لم يعلم أنها كذب ، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة ، فإذا روى في مقدار الثواب حديث لا يعرف أنه كذب ، لم يجز أن يكذب
١٠/٤٠٩ /به، وهذا هو الذي كان الإمام أحمد بن حنبل ، وغيره يرخصون فيه، وفي روايات أحاديث الفضائل. وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف، فحاشا للّه، كما أنهم إذا عرفوا أن الحديث كذب، فإنهم لم يكونوا يستحلون روايته إلا أن يبينوا أنه كذب لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»(١).

وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد، فهو عبادة يشرع التأسي به فيه. فإذا خصص زمان أو مكان بعبادة، كان تخصيصه بتلك العبادة سنة؛ كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها وكتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل، على الوجه الذي فعل؛ لأنه فعل.

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا كذلك، كنا متبعين له، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد، بخلاف من شاركه في السفر، وكان قصده غير قصده، أو شاركه في الضرب، وكان قصده غير قصده، فهذا ليس بمتابع له، ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان ، أو أن يفضل في إداوته ماء فيصبه في أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك، فهل يستحب قصد
١٠/٤١٠ متابعته في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن / يفعل مثل ذلك. وأما الخلفاء الراشدون، وجمهور الصحابة ، فلم يستحبوا ذلك؛ لأن هذا ليس بمتابعة له، إذ المتابعة لابد فيها من القصد ، فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل، بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له، وابن عمر ـ رضي اللّه عنه ـ يقول : وإن لم يقصده ، لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان ، فأحب أن أفعل مثله، إما لأن ذلك زيادة في محبته، وإما لبركة مشابهته له.

---

(١) مسلم في المقدمة ١/٩، والترمذي في العلم (٢٦٦٢) ، وابن ماجه في المقدمة (٤١)، وأحمد ٤/ ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥، كلهم عن المغيرة بن شعبة.

ومن هذا الباب: إخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته، وأحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك، ويرخص في مثل ما فعله ابن عمر، وكذلك رخص أحمد في التمسح بمقعده من المنبر اتباعاً لابن عمر، وعن أحمد في التمسح بالمنبر روايتان.

أشهرهما أنه مكروه، كقول الجمهور، وأما مالك وغيره من العلماء ،فيكرهون هذه الأمور وإن فعلها ابن عمر، فإن أكابر الصحابة، كأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ، لم يفعلها. فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب ـ رضي اللّه عنه ـ أنه كان في السفر فرآهم ينتابون مكاناً يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا : مكان صلى فيه رسول اللّه ﷺ . فقال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟! إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض.

/ وهكذا للناس قولان، فيما فعله من المباحات على غير وجه القصد هل متابعته فيه ١٠/٤١١
مباحة فقط، أو مستحبة؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، كما قد بسط ذلك في موضعه، ولم يكن ابن عمر، ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه، ومثل مواضع نزوله في مغازيه، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط، وإن كان هو لم يقصد التعبد به، فأما الأمكنة نفسها، فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها، إلا ما عظمه الشارع.

فَصـــل

وأهل العبادات البدعية، يزين لهم الشيطان تلك العبادات، ويبغض إليهم السبل الشرعية حتى يبغضهم في العلم والقرآن والحديث، فلا يحبون سماع القرآن والحديث، ولا ذكره ، وقد يبغض إليهم حتى الكتاب، فلا يحبون كتابا، ولا من معه كتاب، ولو كان مصحفاً أو حديثاً، كما حكى النصراباذي أنهم كانوا يقولون: يدع علم الخرق، ويأخذ علم الورق، قال: وكنت أستر الواحى منهم، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي.

وكذلك حكى السري السقطي : أن واحداً منهم دخل عليه فلما رأى عنده محبرة وقلماً خرج، ولم يقعد عنده، ولهذا قال سهل بن عبد / اللّه التستري: يا معشر الصوفية، ١٠/٤١٢
لا تفارقوا السواد على البياض، فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق. وقال الجنيد: علمنا هذا مبني على الكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الشأن.

وكثير من هؤلاء ينفر ممن يذكر الشرع، أو القرآن أو يكون معه كتاب أو يكتب، وذلك؛ لأنهم استشعروا أن هذا الجنس فيه ما يخالف طريقهم ، فصارت شياطينهم تهربهم من هذا ، كما يهرب اليهودي والنصراني ابنه أن يسمع كلام المسلمين حتى لا يتغير اعتقاده في دينه ، وكما كان قوم نوح يجعلون أصابعهم في آذانهم ، ويستغشون ثيابهم لئلا يسمعوا كلامه ولا يروه ، وقال اللّه تعالى عن المشركين : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ**﴾ [فصلت : ٢٦] ، وقال تعالى : ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ . كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنفِرَةٌ . فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ** ﴾ [المدثر:٤٩ - ٥١]. وهم من أرغب الناس في السماع البدعي ، سماع المعازف . ومن أزهدهم في السماع الشرعي سماع آيات اللّه ـ تعالى:

وكان مما زين لهم طريقهم، أن وجدوا كثيراً من المشتغلين بالعلم والكتب معرضين عن عبادة اللّه ـ تعالى ـ وسلوك سبيله، إما اشتغالاً بالدنيا، وإما بالمعاصي وإما جهلا وتكذيباً بما يحصل لأهل التأله والعبادة، فصار وجود هؤلاء مما ينفرهم، وصار بين الفريقين نوع تباغض يشبه / من بعض الوجوه ما بين أهل الملتين، هؤلاء يقولون: ليس هؤلاء على ١٠/٤١٣
شيء، وهؤلاء يقولون: ليس هؤلاء على شيء، وقد يظنون أنهم يحصل لهم بطريقهم أعظم مما يحصل في الكتب.

فمنهم من يظن أنه يلقن القرآن بلا تلقين، ويحكون أن شخصاً حصل له ذلك، وهذا كذب . نعم قد يكون سمع آيات اللّه ، فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها . فإن الرياضة تصقل النفس فيذكر أشياء كان قد نسيها ، ويقول بعضهم أو يحكي أن بعضهم قال : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت . وهذا يقع ، لكن منهم من يظن أنَّ ما يلقي إليه من خطاب ، أو خاطر هو من اللّه ـ تعالى ـ بلا واسطة ، وقد يكون من الشيطان وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني ، فإن الفرق الذي لا يخطئ هو القرآن والسنة ، فما وافق الكتاب والسنة، فهو حق . وماخالف ذلك ، فهو خطأ.

وقد قال تعالى: ﴿ **وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ . حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ** ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٨] .

وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله ، قال تعالى : ﴿ **وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ** ﴾ [الأنبياء : ٥٠] ، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [القلم :٥٢] ، وقال تعالى:

/ ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ ١٠/٤١٤
مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ
كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[طه:١٢٣-١٢٦] ،وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا
الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا . وَأَنَّ
الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء:٩، ١٠] ،وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن
نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٢ ، ٥٣] ، وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ
لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم:١] ، وقال
تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾
[الأعراف:١٥٧] .

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من اللّه بلا واسطة، صاروا عند أنفسهم أعظم من اتباع الرسول. يقول أحدهم: فلان عطيته على يد محمد، وأنا عطيتي من اللّه بلا واسطة، ويقول أيضاً: فلان يأخذ عن الكتاب ، وهذا الشيخ يأخذ عن اللّه، ومثل هذا.

وقول القائل: يأخذ عن اللّه، وأعطاني اللّه لفظ مجمل، فإن / أراد به الإعطاء ١٠/٤١٥
والأخذ العام وهو الكوني الخلقي أي : بمشيئة اللّه وقدرته حصل لي هذا ، فهو حق، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا، وذلك الذي أخذ عن الكتاب، هو أيضاً عن اللّه أخذ بهذا الاعتبار. والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضاً هم كذلك، وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه اللّه، ويرضاه، ويقرب إليه، وهذا الخطاب الذي يلقي إليه هو كلام اللّه تعالى. فهنا طريقان:

أحدهما : أن يقال له: من أين لك أن هذا إنما هو من اللّه، لا من الشيطان، وإلقائه ووسوسته؟ فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم، كما أخبر اللّه ـ تعالى ـ بذلك في القرآن، وهذا موجود كثيراً في عباد المشركين، وأهل الكتاب، وفي الكهان، والسحرة، ونحوهم ، وفي أهل البدع بحسب بدعتهم. فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية ، فلا بد من الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، والفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث اللّه به محمداً ﷺ فهو ﴿ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[الفرقان:١]، وهوالذي فرق اللّه به بين الحق والباطل، وبين الهدى

والضلال، وبين الرشاد والغي ، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

١٠/٤١٦ / والمقصود هنا أنه يقال لهم: إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركاً بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يبين أن ما حصل لكم هو الحق.

الطريق الثاني: أن يقال: بل هذا من الشيطان لأنه مخالف لما بعث اللّه به محمداً ﷺ، وذلك أنه ينظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته، فإن كان السبب عبادة غير شرعية مثل أن يقال له: اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب، أو ادع هذا المخلوق واستغث به مثل أن يدعو الكواكب كما يذكرونه في كتب دعوة الكواكب ، أو أن يدعو مخلوقاً، كما يدعو الخالق سواء كان المخلوق ملكاً، أو نبياً ،أو شيخًا، فإذا دعاه كما يدعو الخالق، سبحانه، إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشركا به، فحينئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك، كما كان يحصل للمشركين.

وكانت الشياطين تتراءى لهم أحياناً ، وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم ببعض الأمور الغائبة. أو يقضون لهم بعض الحوائج ، فكانوا يبذلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من توحيدهم، وإيمانهم الذي هلكوا بزواله كالسحر، قال اللّه تعالى : ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ / بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٠٢] .

١٠/٤١٧

وكذلك قد يكون سببه سماع المعازف، وهذا كما يذكر عن عثمان بن عفان ـ رضي اللّه عنه ـ أنه قال: اتقوا الخمر فإنها أم الخبائث ، وإن رجلاً سأل امرأة، فقالت: لا أفعل حتى تسجد لهذا الوثن، فقال: لا أشرك باللّه ، فقالت : أو تقتل هذا الصبي؟ فقال: لا أقتل النفس التي حرم اللّه ، فقالت : أو تشرب هذا القدح؟ فقال هذا أهون . فلما شرب الخمر قتل الصبي وسجد للوثن وزنا بالمرأة.

والمعازف هي خمر النفوس ، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكؤوس ، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم اللّه، ويزنون.

وهذه الثلاثة موجودة كثيراً في أهل سماع المعازف، سماع المكاء والتصدية ، أما الشرك

فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غيره، مثل ما يحبون اللّه ويتواجدون على حبه.

١٠/٤١٨ وأما الفواحش، فالغناء رقية الزنا، وهو من أعظم الأسباب،/ لوقوع الفواحش ، ويكون الرجل والصبي والمرأة في غاية العفة والحرية حتى يحضره ،فتنحل نفسه ، وتسهل عليه الفاحشة ، ويميل لها فاعلاً ، أو مفعولاً به أو كلاهما ، كما يحصل بين شاربي الخمر، وأكثر.

وأما القتل، فإن قتل بعضهم بعضاً في السماع، كثير يقولون: قتله بحاله ويعدون ذلك من قوته، وذلك أن معهم شياطين تحضرهم فأيهم كانت شياطينه أقوى قتل الآخر. كالذين يشربون الخمر، ومعهم أعوان لهم فإذا شربوا عربدوا فأيهم كانت أعوانه أقوى قتل الآخر، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم، ومنهم من يقتل إما شخصًا، وإما فرساً، أو غير ذلك بحاله، ثم يقوم صاحب الثأر، ويستغيث بشيخه، فيقتل ذلك الشخص، وجماعة معه: إما عشرة ، وإما أقل أو أكثر. كما جرى مثل هذا لغير واحد. وكان الجهال يحسبون هذا من باب الكرامات.

فلما تبين لهم أن هذه أحوال شيطانية، وأن هؤلاء معهم شياطين تعينهم على الإثم والعدوان عرف ذلك من بصره اللّه ـ تعالى ـ وانكشف التلبيس والغش الذي كان لهؤلاء.

وكنت في أوائل عمري حضرت مع جماعة من أهل الزهد والعبادة والإرادة فكانوا من ١٠/٤١٩ خيار أهل هذه الطبقة ، فبتنا بمكان وأرادوا أن / يقيموا سماعا وأن أحضر معهم فامتنعت من ذلك ، فجعلوا لي مكانا منفرداً قعدت فيه ، فلما سمعوا وحصل الوجد والحال صار الشيخ الكبير يهتف بي في حال وجده ، ويقول : يا فلان قد جاءك نصيب عظيم تعال خذ نصيبك ، فقلت في نفسي ثم أظهرته لهم لما اجتمعنا : أنتم في حل من هذا النصيب فكل نصيب لا يأتي عن طريق محمد بن عبد اللّه ، فإني لا آكل منه شيئًا ، وتبين لبعض من كان فيهم ممن له معرفة ، وعلم أنه كان معهم الشياطين ، وكان فيهم من هو سكران بالخمر.

والذي قلته معناه : أن هذا النصيب ، وهذه العطية والموهبة والحال سببها غير شرعي، ليس هو طاعة للّه ورسوله ولا شرعها الرسول فهو مثل من يقول : تعال اشرب معنا الخمر ونحن نعطيك هذا المال ، أو عظم هذا الصنم ونحن نوليك هذه الولاية ونحو ذلك.

وقد يكون سببه نذراً لغير اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ مثل أن ينذر لصنم، أو كنيسة، أو

قبر ، أو نجم ، أو شيخ ، ونحو ذلك من النذور ، التي فيها شرك ، فإذا أشرك بالنذر، فقد يعطيه الشيطان بعض حوائجه، كما تقدم في السحر .

وهذا بخلاف النذر للّه ـ تعالى ـ فإنه ثبت في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي ﷺ، أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي / بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»(١) وفي ١٠/٤٢٠
الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وفي رواية: « فإن النذر يلقي ابن آدم إلى القدر»(٢) فهذا المنهي عنه هو النذر الذي يجب الوفاء به، منهى عن عقده، ولكن إذا كان قد عقده فعليه، الوفاء به كما في صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يطيع اللّه فليطعه، ومن نذر أن يعصي اللّه فلا يعصه»(٣).

وإنما نهى عنه ﷺ ؛لأنه لا فائدة فيه إلا التزام ما التزمه، وقد لا يرضى به، فيبقى آثماً. وإذا فعل تلك العبادات بلا نذر كان خيراً له ، والناس يقصدون بالنذر تحصيل مطالبهم ، فبين النبي ﷺ أن النذر لا يأتي بخير، فليس النذر سبباً في حصول مطلوبهم، وذلك أن الناذر إذا قال: للّه علي إن حفظني اللّه القرآن أن أصوم مثلاً ثلاثة أيام، أو إن عافاني اللّه من هذا المرض ، أو إن دفع اللّه هذا العدو ، أو إن قضي عني هذا الدين فعلت كذا، فقد جعل العبادة التي التزمها عوضاً عن ذلك المطلوب. واللّه ـ سبحانه ـ لا يقضي تلك الحاجة بمجرد تلك العبادة المنذورة، بل ينعم على عبده بذلك المطلوب؛ ليبتليه أيشكر أم يكفر؟ وشكره يكون بفعل ما أمره به وترك ما نهاه عنه.

وأما تلك العبادة المنذورة ،فلا تقوم بشكر تلك النعمة، ولا ينعم اللّه تلك النعمة؛ ليعبده العبد تلك العبادة المنذورة التي كانت مستحبة ، فصارت / واجبة؛ لأنه سبحانه لم ١٠/٤٢١
يوجب تلك العبادة ابتداء، بل هو يرضى من العبد بأن يؤدي الفرائض، ويجتنب المحارم، لكن هذا الناذر يكون قد ضيع كثيراً من حقوق اللّه ثم بذل ذلك النذر؛ لأجل تلك النعمة، وتلك النعمة أجل من أن ينعم اللّه بها؛ لمجرد ذلك المبذول المحتقر.

وإن كان المبذول كثيراً، والعبد مطيع للّه ، فهو أكرم على اللّه من أن يحوجه إلى ذلك المبذول الكثير ، فليس النذر سبباً لحصول مطلوبه كالدعاء ، فإن الدعاء من أعظم الأسباب وكذلك الصدقة وغيرها من العبادات جعلها اللّه تعالى أسبابا ؛ لحصول الخير ودفع الشر إذا فعلها العبد ابتداء ، وأما ما يفعله على وجه النذر ، فإنه لا يجلب منفعة ،

---

(١) البخارى في الأيمان والنذور (٦٦٩٢) ومسلم في النذر (١٦٣٩/ ٢).
(٢) البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٩٤)، ومسلم في النذر بنحوه (١٦٤٠/ ٧).
(٣) البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٩٦).

ولا يدع عنه مضرة، لكنه كان بخيلا فلما نذر، لزمه ذلك، فاللّه ـ تعالى ـ يستخرج بالنذر من البخيل ، فيعطي على النذر مالم يكن يعطيه بدونه واللّه أعلم.

obeikandl.com

١٠/٤٢٢ / سُئِلَ شَيْخُ الإِسْلام ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

ما عمل أهل الجنة؟ وما عمل أهل النار؟

فأجاب :

الحمد للّه رب العالمين، عمل أهل الجنة : الإيمان والتقوى ، وعمل أهل النار الكفر والفسوق والعصيان، فأعمال أهل الجنة الإيمان باللّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، والشهادتان : شهادة أن لا إله إلا اللّه، وأن محمداً رسول اللّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت. وأن تعبد اللّه كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

ومن أعمال أهل الجنة: صدق الحديث ، وأداء الأمانة، والوفاء بالعهد، وبر الوالدين، وصلة الأرحام ، والإحسان إلى الجار ، واليتيم ، والمسكين ، والمملوك من الآدميين والبهائم.

١٠/٤٢٣ / ومن أعمال أهل الجنة: الإخلاص للّه، والتوكل عليه ، والمحبة له ولرسوله ، وخشية اللّه ورجاء رحمته، والإنابة إليه، والصبر على حكمه، والشكر لنعمه.

ومن أعمال أهل الجنة : قراءة القرآن، وذكر اللّه، ودعاؤه، ومسألته، والرغبة إليه.

ومن أعمال أهل الجنة: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله للكفار والمنافقين.

ومن أعمال أهل الجنة: أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، فإن اللّه أعد الجنة للمتقين، الذين ينفقون في السراء، والضراء، والكاظمين الغيظ، والعافين عن الناس، واللّه يحب المحسنين.

ومن أعمال أهل الجنة :العدل في جميع الأمور، وعلى جميع الخلق حتى الكفار، وأمثال هذه الأعمال.

وأما عمل أهل النار، فمثل: الإشراك باللّه، والتكذيب بالرسل، والكفر والحسد، والكذب، والخيانة، والظلم ،والفواحش، والغدر، وقطيعة الرحم، والجبن عن الجهاد، ١٠/٤٢٤ والبخل، واختلاف السر والعلانية، واليأس من / روح اللّه، والأمن من مكر اللّه، والجزع

عند المصائب، والفخر والبطر عند النعم، وترك فرائض اللّه، واعتداء حدوده ، وانتهاك حرماته، وخوف المخلوق دون الخالق، ورجاء المخلوق دون الخالق، والتوكل على المخلوق دون الخالق ، والعمل رياء وسمعة، ومخالفة الكتاب والسنة، وطاعة المخلوق في معصية الخالق ، والتعصب بالباطل، والاستهزاء بآيات اللّه، وجحد الحق، والكتمان لما يجب إظهاره من علم وشهادة.

ومن عمل أهل النار: السحر، وعقوق الوالدين، وقتل النفس التي حرم اللّه بغير الحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والفرار من الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات.

وتفصيل الجملتين لا يمكن، لكن أعمال أهل الجنة كلها تدخل في طاعة اللّه ورسوله، وأعمال أهل النار كلها تدخل في معصية اللّه ورسوله، ﴿ **وَمَن يُطعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ** ﴾[النساء: ١٣، ١٤] واللّه أعلم.